République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Abbes Laghrour Khenchela
Faculté de Droit et Sciences Politiques
Consiel scientifique
N: ..... / FDSP/CS/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المجلس العلمي
رقم: 23 /ك ح ع س/م ع/2019

مستخرج من محضر اجتماع مكتب المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية بتاريخ : 2019/04/17

بتاريخ السابع عشر من شهر أفريل سنة ألفين و تسعة عشر و في الساعة العاشرة صباحا، تم عقد اجتماع مكتب المجلس العلمي لكلية الحقوق و العلوم السياسية بقاعة الاجتماعات بحضور السادة الأساتذة الموقعين في الجدول المرفق.

جـــدول الأعمـــال: 1- التأهيل الجامعي. 2- مطبوعات جامعية. 3- مشاريع البحث التكويني الجامعي PRFU . 4- عطلة علمية. 5- متفرقات.

سيـــر الأعمـــال: – مطبوعات جامعية.

بالنسبة لمطبوعة الدكتور لخذاري عبدالمجيد و نظرا لورود ثلاثة تقارير إيجابية، وافق مكتب المجلس العلمي على اعتماد المطبوعة الموسومة بـ: " تقنيات البحث العلمي " للطبع و التدريس.

رفعت الجلسة في نفس التاريخ المذكور أعلاه على الساعة الثانية عشر .

رئيس المجلس العلمي

عميد الكلية

أ.د زراقري الحاج
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

تقنيات البحث العلمي

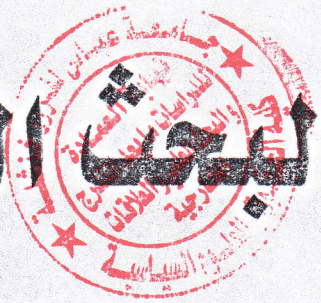

مطبوعة جامعية ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق

جذع مشترك

للسنة الجامعية 2018-2019

إعداد الدكتور: لخذاري عبدالمجيد

أستاذ محاضر – أ-

السنة الجامعية: 2018-2019

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE ABBES LAGHROR KHENCHELA
FACULTE DES DROITS ET SCIENCES POLITIQUES

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر العلوم القانونية والسياسية والشرعية

تقنيات البحث العلمي

مطبوعة تقنيات البحث العلمي موجهة لطلبة

السنة الثانية حقوق جذع مشترك

من إعداد الدكتور: لخذاري عبدالمجيد

السنة الجامعية: 2018-2019

فيفري 2019

محاور مادة تقنيات البحث العلمي -1-

وفقا لعرض التكوين:

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه.

المبحث الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي.

المبحث الثالث: إنجاز البحث العلمي (قواعد تحرير البحث العلمي).

تعتبر مادة تقنيات البحث العلمي المدرجة ضمن برنامج التكوين في السداسي الأول من مستوى السنة الثانية حقوق – جذع مشترك-، تكملة لبرنامج الوحدة المنهجية في السنة الأولى، حيث يتطرق الطالب في السداسي الأول منها لمادة فلسفة القانون، ثم مناهج البحث العلمي في السداسي الثاني.

تهدف المنهجية بصورة عامة إلى بناء تفكير منهجي سليم وإدراك واعي للطالب، واكتساب أدوات البحث وتقنياته من خلال محاور المادة المتضمنة، ثلاثة عناصر أساسية، كل عنصر في شكل محور أساسي، الأول يتضمن مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه،ثم المحور الثاني الذي يحدد مراحل البحث العلمي التي يعتمدها أي باحث في إنجاز بحث علمي أكاديمي ، سواء كان بحثا صفيا أو مقالا علميا أو مذكرة ماستر أو ماجستير، أو أطروحة دكتوراه.

إن ماتتميز به هذه المراحل من تداخل فيما بينها وتكامل لا يمكن من خلاله القول باستقلال مرحلة عن أخرى وانفصالها كلية عن الباقي، وفيها يتعلم الطالب كيف يستثمر تساؤلاته وصياغتها في إشكالية محددة على إثرها يحدد بدقة عنوان الموضوع ولا يتم ذلك إلا بالقراءة وجمع المصادر والمراجع اللازمة وبناء خطة توضح الخطوط العريضة التي يتبناها الباحث للإجابة عن إشكالية الموضوع، وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع وطرق تخزين المعلومات، بواسطة الاقتباس بنوعيه، ثم مراعاة أهم الضوابط اللازمة للتحرير وكتابة البحث، وأخيرا في المحور الثالث يتعرف الباحث على قواعد إنجاز البحث العلمي ومعرفة أهم الشروط الشكلية والموضوعية والمنهجية المتعلقة به؛ وقبل التطرق لمجمل التفاصيل والدقائق المرتبطة بهذه المادة، كان من الواجب التمهيد بمفاهيم ضرورية وأساسية لها ارتباط وثيق بالحث العلمي من أهمها الروح العلمية، مفهومها ومميزاتها؛ ثم المعرفة، مفهومها وأنواعها، حيث خصصت لها مطلبا تمهيديا، وسيتم التطرق لمحاور المادة وفقا للتقسيم المنهجي التالي:

مطلب تمهيدي: الروح العلمية والمعرفة.

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي وخصائصه و أنواعه.

المبحث الثاني:مراحل إعداد البحث العلمي.

المبحث الثالث: انجاز البحث العلمي (قواعد تحرير البحث العلمي)

مطلب تمهيدي: الروح العلمية والمعرفة

قبل الولوج إلى موضوع البحث العلمي، وجب التطرق إلى أمرين أساسيين يعدان كمدخل له، الروح العلمية والمعرفة.

الفرع الأول:الروح العلمية

يسعى الإنسان لضمان النجاح حينما يقوم بتحقيق أمر ما يريد القيام به، فيتخذ موقفا حازما في انجازه، الأمر الذي يستوجب عليه الاستعداد الذهني؛ فعند قيام شخص ما بعمل معين فهو مطالب بالحيطة والتركيز الجيد لإتقان عمله وتحقيق النتيجة المبتغاة.

كذلك الحال في مجال النشاط العلمي، فهو يتطلب تحضيرا ذهنيا وتركيزا خلال الانجاز، وذلك لأنه لا يمكن اعتبار العلم مجرد مجموعة من المعارف يجب تعلمها، بل هو إضافة إلى ذلك نشاط منتج للمعرفة عن طريق البحوث والدراسات؛ وبذلك فإن هذه الاستعدادات الذهنية التي يجب أن يتميز بها كل باحث علمي نسميها بـ: الروح العلمية[1].

وهذه الروح العلمية لها مميزات خاصة بها يمكن إجمالها فيما يلي:

- الملاحظة - التساؤل - الاستدلال - المنهج - التفتح الذهني - الموضوعية.

أولا- الملاحظة:

وهي عملية نتيجة الفضول في المعرفة أو الرغبة الإيجابية في الاطلاع التي يشعر بها كل شخص ولكن بدرجات متفاوتة، يظهر الاستعداد الذهني للروح العلمية من خلال الميل نحو الاهتمام بكل ما يحيط بنا فأي شخص يكون منشغلا بالتركيز على شيء معين حين جلوسه في مكان ما، في الشارع أو في حديقة، فهذا الموقف هو في الحقيقة دليل على وجود رغبة في الكشف عما تخفيه المظاهر الخارجية له، فالاهتمام الموجه نحو الأشخاص والأشياء ما هو إلا خطوة أولى من الجهد المبذول لمحاولة فهم المحيط[2].

حدد العلم أدوات كثيرة للوصول إلى الفهم في المجال العلمي، تأتي في مقدمتها الملاحظة العلمية التي تسمح باكتشاف وفهم بعض جوانب الظواهر التي مازالت إلى حد الآن مبهمة.

وللملاحظة مراحل تتمثل في الإدراك والتعرف والتقييم هي من مميزات الملاحظة العلمية لأنه في الحياة العادية يمكننا التوقف عند المرحلة الأولى والاكتفاء بها، أما في حالة البحث العلمي لابد من اجتياز بقية المراحل.

مثال: نفرض مثلا أنك وصلت إلى المكتبة وشاهدت في الوهلة الأولى أربعة كتب موضوعة على الطاولة، ففي هذه الحالة تكون قد أنجزت الخطوة الأولى وهي المشاهدة، ثم تبين لك بعد ذلك أن كتابين

[1] موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص30.

[2] موريس انجرس: المرجع نفسه، ص31.

منهما قد سبق وأن اطلعت عليهما، وأن الكتابين الآخرين لم يسبق لك رؤيتهما، ففي هذه الحالة وهي الخطوة الثانية، تكون قد تعرفت على اثنين منهما.

أما في الخطوة الثالثة والأخيرة فإنك ستحاول معرفة إن كان يجب عليك أن تطلع عليهما أو تمتنع عن ذلك، ففي هذه الحالة تكون قد قمت بعملية التقييم وهذا التقييم يكون انطلاقا من عدة اعتبارات ومقاييس مثل الرغبة في معرفة محتواهما، سعة الوقت للقيام بذلك وغيرها، فكل هذه العمليات تتم في ذهنك في وقت قصير نسبيا كما أنه لا يمكنك دائما إدراك كل هذه المراحل المختلفة.

من خلال كل ذلك، يمكن القول أن الملاحظة العلمية تقوم على الإدراك والتعرف ثم التقييم، وهذا ما يميز الملاحظة العملية عن المشاهدة البسيطة التي لا تمت بأي صلة بالروح العلمية.

ثانيا- المساءلة أو التساؤل:

المساءلة هي فعل التساؤل حول ظاهرة ما، فمن المستحيل فهم جميع الظواهر أثناء الملاحظة وأن نشاهد كل شيء في الواقع حيث تكون الأسئلة التي تطرح قبل الملاحظة أو أثناءها هي التي توجه مشاهدتنا[1].

إذن بصفة عامة يمكن القول أن الأسئلة هي التي تسمح لنا بانتقاء الظواهر وتحديدها (الظواهر التي سيتوقف عندها التفكير)، فمن خصائص الروح العلمية هو حب التساؤل فأثناء قيامنا بالملاحظة فإن الروح العلمية تبحث عن تجاوز مجرد المشاهد البسيطة، حيث يتم طرح السؤال: لماذا أخذ هذا الشيء هذا الوصف أو ذاك هذا الاتجاه أو ذاك؟ أو لماذا تتبنى هذه المجموعات الاجتماعية هذا السلوك أو ذاك؟؛ فالروح العلمية تتسم بالتساؤل باستمرار، فكل معرفة هي جواب لسؤال وإذا لم يكن هنالك سؤال، لا يمكن أن تكون هناك معرفة علمية، والاستغناء عن التساؤل الهادف والمركز يفقد الملاحظة قيمتها فوجود التساؤل من عدمه يحدد قيمة المعرفة.

فمثلا أن شخصان يقومان بملاحظة نفس الظاهرة، وأن أحدهما قد وضع مسبقا تساؤلا حول ما سيشاهده بالنسبة إلى هذا الشخص، فإن الملاحظة سيكون لها من دون شك معنى أعمق مقارنة بملاحظة الشخص الثاني التي تخلو من أي تساؤل مسبق، وبالتالي سينساها بمجرد مرورها؛ وبذلك يمكن القول أن المساءلة هي التي تسمح بتحديد مشكلة البحث وتعريفها .

ثالثا-الاستدلال:

إن المساءلة ليست اعتباطية ولا عفوية بل هي نتيجة لفعل رزين وقائم على الاستدلال العقلي القائم على العقل[2]، فالاستدلال هو فعل التصور عن طريق الذهن والتجريد هو خاصية من خصائص الروح العلمية والاستدلال هو قدرة الفهم الذي لا نمنحه في الحال لما ندركه؛ والاستدلال يقوم على عمليتي

[1] موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص33.

[2] محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي- القواعد والمراحل والتطبيقات-دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ط2، ص24.

الاستقراء والاستنباط.

رابعا- المنهج:

إن استعمال المنهج في البحث العلمي مسألة جوهرية، لأن طرح الأسئلة يجب أن يتم وفق منهج وبصرامة ورغبة في التنظيم كل ذلك من أجل الوصول إلى نتيجة، كما أن الإجراءات المستخدمة أثناء إعداد البحث وتنفيذه هي التي تحدد النتائج .

المنهج سلسلة من المراحل المتتالية التي ينبغي إتباعها بكيفية منسقة ومنظمة، يتحدد نوعه حسب موضوع الدراسة، فيكون وصفيا أو استقرائيا أو تاريخيا أو مقارنا؛ وأهمية المنهج تتمثل في إتباع طريقة سليمة في البحث تؤدي بنا إلى الوصول إلى نتائج صحيحة.

خامسا- التفتح الذهني:

يتشكل الحس المشترك في غالب الأحيان نتيجة السلوكيات والأفعال والاعتقادات التي تتميز بها الحياة اليومية، والتفتح الذهني هو موقف يسمح بتصور طرق جديدة في التفكير لأنه يتضمن فكرة احتمال عدم ملائمة الواقع مع الأفكار الملقنة والمكتسبة؛ والروح العلمية تقتضي أن تتجاوز الأحكام والحس المشترك المتفق عليه، وأن تبتعد بقدر الإمكان عن العفوية في التفكير؛ والروح العلمية مطالبة بقبول ووجود طرق أخرى لتصور الأشياء، غير تلك التي تعودت عليها[1].

يؤدي التفتح الذهني إلى ترك الأحكام المسبقة جانبا، ويؤدي بنا إلى قبول النتائج حتى ولو كانت متناقضة لأفكارنا المكتسبة، إذن علينا في المجال العلمي أن نترك تصوراتنا الأولية جانبا، وهذا يتطلب جهدا للتحكم في الذات[2].

إن الروح العلمية تستدعي القيام على أساس التفتح الذهني الابتعاد والتراجع عن الاعتقادات والطرق المتعود عليها في التعامل مع الأشياء والتفكير فيها، حيث أن الاعتماد على الأفكار المسبقة قد يؤدي إلى إخفاء بعض الأبعاد الجديدة للظاهرة التي تجرى ملاحظتها؛ والتفتح الذهني يقوم على أساس احتمال عدم ملائمة الواقع مع الأفكار المكتسبة، ومن ثم فإن الباحث يجب أن يظل مستمرا في تفتحه الذهني طوال مدة إنجازه للبحث كما تجدر الإشارة إلى أن التفتح الذهني يتضمن ضرورة الاحتياط من المعرفة العامة وإعادة تقييم المعرفة العلمية .

سادسا- الموضوعية:

هي التجرد والحياد في الرأي والموقف، أو هي ميزة من يتطرق إلى الواقع بأكبر صدق ممكن؛ وهي بمثابة مثل أعلى يستحيل بلوغه، بالرغم من أننا نطمح إلى وصف صادق لما نشاهده أو نسمعه، إلا أن ما نراه أو

[1] موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص36.

[2] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996، ط1، ص25.

نسمعه يتم وفق كيانها المتضمن للشعور والإحساس والأحكام والتجارب والمعارف بما في ذلك العقل.

يقابل الموضوعية "الذاتية"، فإذا كانت الموضوعية هي الابتعاد عن الذاتية سواء بسبب الجنس أو الموطن أو العرق أو الانتماء السياسي أو الفكري أو الإيديولوجي، فإن الذاتية معناه التعامل مع كل هذه الخصائص والتفاعل معها[1]، وفي العلوم الإنسانية تثار مشكلة الموضوعية بأكثر حدة من نظيرتها العلوم الطبيعية، وذلك لأن موضوعها هو الظاهرة الإنسانية والباحث جزء منها، ولهذا من الصعب التخلص من شوائب الذاتية من رأي واعتقاد وقناعة والأفكار الشائعة ، ولكن التخلص منها ليس أمرا مستحيلا.

إذا كانت الموضوعية من أهم مميزات الروح العلمية، فإن الاعتماد عليها لا يعني أننا نسلك بالضرورة طريقا صحيحا، لهذا ومن أجل ضمان حد أقصى من الموضوعية يجب على الباحث أن يحكم على عمله زملائه أو القراء، أو النقاد أو المتخصصون، أي هؤلاء الذين يشتغلون في نفس الميدان العلمي لهم صلاحية إبداء الرأي بموضوعية.

وعليه لا ينبغي التخوف من آراء الآخرين مهما كانت هذه الانتقادات، لأنها تمثل الضمان الأكثر يقينا لاستمرار موضوعية عمل ما، وهو ما يمثل هدف الروح العلمية.

خلاصة:

من خلال كل ما تطرقنا له، يمكن القول أن الروح العلمية هي استعداد ذهني خاص يكتسب عن طريق الممارسة والتجربة خلال المدة التي يستغرقها انجاز البحث، تكون مهمتها الرئيسية هي تنمية القدرات الخاصة بالروح العلمية.

وعليه تتميز الروح العلمية باستعدادات ذات أهمية وهي: **الملاحظة، المساءلة، الاستدلال، المنهج التفتح الذهني، وأخيرا الموضوعية**، ولكل واحدة من هذه الاستعدادات دور في لحظة ما أو تلك، من لحظات إجراء البحث، فإذا كانت الملاحظة تسمح بالتحقق من الافتراضات، فإن المساءلة تساهم في تحديد موضوع البحث، وإذا كان الاستدلال هو الأساس في صياغة مشكلة البحث، فإن المنهج المتبع يتضمن الإجراءات التي تهدف إلى تنظيم البحث، وأخيرا إذا كان التفتح الذهني يسمح بالابتعاد على الأفكار المسبقة فالموضوعية ستظل مثلا أعلى يرتجى بلوغها.

الفرع الثاني: المعرفة

يتم التطرق في هذا الفرع للمعرفة من حيث مفهومها، وأنواعها بدء بالمعرفة الحسية ثم الفلسفية وأخيرا المعرفة العلمية، التي تنقسم إلى معرفة علمية فكرية وتجريبية، ثم يتم تحديد الفرق بينهما، مع تبيان خصائصها؛ الموضوعية، الوضعية، التعليل، الواقعية، الدقة، التعميم، النسبية، والتعبير عن المفاهيم كميا.

[1] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ط3، ص 19.

أولا: مفهوم المعرفة

1- تعريفها:

المعرفة هي مجموعة من المفاهيم والمعاني والمعتقدات والأحكام والتصورات لفهم الظواهر والأشياء المحيطة بنا والتي توصل إليها الإنسان عبر التاريخ بحواسه وفكره وعقله وتجربته؛ كما يقصد بها[1] إحاطة العلم بالأشياء، وذلك بالنظر والتأمل فيها وفهم أسرارها، وهي تشمل مختلف الظواهر الطبيعية والعلوم والعلاقات الإنسانية.

والمعرفة هي القوة والوعي بالطاقة الكامنة في المفاهيم الجديدة في العلم[2]، وتم الحصول عليها خلال مراحل مختلفة ؛ **الأولى:مرحلة المعرفة الحسية** والخبرة الذاتية وتسمى مرحلة **طفولة العلم** حيث حاول الإنسان تفسير الظواهر دون وجود طريقة منظمة، والثانية هي **مرحلة الاعتماد على مصادر الثقة** والتقاليد السائدة، وأخذ المعرفة من الحكماء القدامى وتعاليم أفلاطون وأرسطو وغيرهم، ثم جاءت **مرحلة التأمل والحوار** التي تعتمد على المنطق والعقل، أساسها القياس المنطقي؛ لكن طريقة الاستنتاج توصل الباحث إلى مغالطات وتبعده عن الحقيقة، ورابع المراحل هي **مرحلة المعرفة العلمية** والتحقيق العلمي أي القيام بالتجارب ووضع الفرضيات والتحقق منها بالتجريب، والوصول إلى نتائج من خلال تحويل المعلومات إلى تعبير كمي.

2- أنواع المعرفة:

المعرفة عملية جدلية معقدة تحدث بأشكال مختلفة ولها مراحلها، وهي تتنوع إلى المعرفة الحسية المعرفة الفلسفية التأملية والمعرفة العلمية.

أ- المعرفة الحسية:

يتحصل عليها الإنسان عن طريق حواسه، وهذا النوع من المعرفة يقتصر على مجرد الملاحظة البسيطة التي تقف عند مستوى الإدراك الحسي العادي، دون أن تتجه هذه المعرفة إلى إيجاد الصلات أو تسعى إلى إدراك العلاقات القائمة بين الظواهر، وتتمثل في كل التفسيرات والحلول التي توصل إليها الإنسان عن طريق الحواس، وتبدأ بالملاحظة البسيطة العفوية التي يعقبها تفسير مباشر وعفوي من طرف الإنسان، كإدراكه تعاقب الليل والنهار، وتقلب الأحوال الجوية وهذه المعرفة لا ترقَ إلى مرتبة المعرفة العلمية.

ويخرج عن نطاق المعرفة الحسية كل مالا يصل إلى حواسه ومالا تدركه خبرته الذاتية وتتميز بأنها

[1] كريمة عبدالرحيم الطائي وآخرون: منهجية البحث العلمي في الشريعة والقانون، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ط1، ص15 .

[2] مقولة لفرانسيس بيكون ورد في : رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2000، ط1، ص25.

مفاهيم عامة ومشتركة يتفق الجميع على صحتها،تأتي بصورة بديهية لا تحتاج إلى أدلة أو براهين أو دراسة دقيقة [1]؛ وتختلف المعرفة باختلاف المستويات الثقافية والاقتصادية للمجتمعات.

ب- المعرفة الفلسفية التأملية:

ينتقل تفكير الإنسان من مرحلة الإحساس إلى التأمل والتفكير في الأسباب البعيدة - ما وراء الطبيعة- والموضوعات المعقدة كالبحث عن الموت والحياة، وصفات الخالق ووجوده وهي مشكلات غير مرئية ترتبط بعالم الميتافيزيقيا، وهذا النوع من المعرفة يتحصل عليه الإنسان بواسطة استعمال فكره لا حواسه حيث يستخدم أساليب التفكير والتأمل الفلسفي لمعرفة الأسباب والحتميات البعيدة للظواهر عبر الاستنباط والقياس المنطقي[2]، وهو ما يتعذر حسمه بالتجربة، وتتميز بأنها لا تتخذ دائما من الواقع موضوعا لها بل تعتمد على الخيال، وبالتالي فهي مرتبطة بالعقل ولا تستهدف الكشف عن القوانين المتحكمة في سير الظواهر لكنها تحاول الوصول إلى المبدأ والعلل لها وهي تعبر عن مواقف ووجهات نظر شخصية غير قابلة للاختبار أو التحقيق العلمي.

ج- المعرفة العلمية:

إذا استطاع الباحث عن طريق الملاحظة والفرضية والتجربة التوصل إلى تفسير الظاهرة بصورة علمية[3]، وأن يكرر التجربة عدة مرات ليتوصل إلى نفس النتيجة، فإن المعرفة في هذه الحالة هي **معرفة علمية** يتم إدراكها[4] في غالب الأحيان عن طريق الحواس، كالسمع واللمس والشم والرؤية والذوق، إلا أنه من الضروري اللجوء والاستعانة بأدوات أكثر تفصيلا ودقة تسمح باستغلال الحواس وتسهيل مهمتها في الحصول على المعرفة والتحقق منها نظرا لتطورها وتجددها بواسطة التجريب.

تقوم المعرفة العلمية أساسا على الأسلوب الاستقرائي الذي يعتمد على الملاحظة المنظمة للظواهر في جزئياتها، واعتماد الفروض وإجراء التجارب وجمع البيانات وتحليلها للتأكد من صحة الفروض أو عدم صحتها.

إذن المعرفة العلمية تقوم على إتباع منهج مضبوط وأساليب بحث تتحقق انطلاقا من ملاحظات علمية منظمة ومقصودة للأشياء والظواهر من خلال الملاحظة،ووضع الفروض – الفرضيات- والعمل على التحقق منها والخلوص إلى النتائج بهدف التعميم، وهي على نوعين:

- **المعرفة العلمية الفكرية والمعرفة العلمية التجريبية** .

---

[1] كريمة عبدالرحيم الطائي وآخرون: منهجية البحث العلمي في الشريعة والقانون، المرجع السابق، ص16.

رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق ، ص26.

[2] رجاء وحيد دويدي: المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

كريمة عبدالرحيم الطائي وآخرون: المرجع نفسه، ص17.

[3] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع نفسه، ص26

[4] موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص47-48.

ج-1- المعرفة العلمية الفكرية:

تدرس الظواهر الإنسانية والاجتماعية، ويستخدم الباحث هنا أدوات عقلية مثل الاستقراء والاستنباط، ويتم التأكد من صحة النتائج عن طريق العقل وموضوع المعرفة الفكرية العلمية هي دراسة ظواهر مادية يعيشها الإنسان في واقعه مثل:الدولة، القانون، الأمة، الانتخابات.

ج-2-المعرفة العلمية التجريبية:

تعتمد على الملاحظة المنظمة المقصودة للظاهرة[1]، وهي مجموعة الحلول والتفسيرات للظواهر الطبيعية التي توصل إليها الإنسان بدء بالملاحظة ثم الفرضية ثم التجريب، ويستطيع أي إنسان التأكد من صحة النتائج بإعادة التجربة، وهذه المعرفة توصف بأنها موثوق فيها أكثر من غيرها.

وعليه فإن المعرفة أشمل وأوسع من العلم لأنه يقوم على دراسة وتحليل الظواهر وهو جزء من المعرفة؛ بمعنى آخر أن المعرفة شاملة وعامة تتضمن مختلف الجوانب الإنسانية وفي شتى المجالات والتخصصات، فإذا استطاع الإنسان في مجال معين وتخصص دقيق أن يحدد ذلك المجال المعرفي بدقة ويقوم بالتجارب العلمية، ويصل إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بذلك الجانب المعرفي فإنه في هذه الحالة تصبح تلك المعرفة علما قائما بذاته.

3- التفرقة بين المعرفة العلمية والمعارف الأخرى :

أ- الفرق بين المعرفة العلمية والحسية:

تختلف المعرفة العلمية عن الحسية فيما يلي :

- المعرفة العلمية منظمة، تخضع لأسلوب علمي دقيق يعتمد على الملاحظة والتجربة والفرضية.

- المعرفة الحسية تعتمد على الحواس وما تلاحظه من أمور بسيطة لا يمكن التسليم بما يتوصل إليه العلم من نتائج إلا بعد اختبار صحتها والتأكد من يقينها، بيد أن المعرفة الحسية تتوارثها الأجيال دون التأكد من صدقها وصحتها.

- المعرفة الحسية تقبل كما هي دون إخضاعها للتجربة، حتى وإن كانت خاطئة.

- المعرفة العلمية تخضع لسنة التراكم والتطور، تتوارثها الأجيال أيضا، كل جيل يطور فيها ويضفي عليها نتائج جديدة تكون قابلة لتطورات أخرى .

ب- الفرق بين المعرفة العلمية والفلسفية:

- المعرفة العلمية نتائجها محسومة، ويمكن التأكد منها بإجراء التجربة.

- المعرفة الفلسفية فإن الأمر يختلف إذ أن الكثير من المسائل الفلسفية لا يمكن التجربة عليها ونتائجها محل شك وتأويل.

[1] كريمة عبدالرحيم الطائي وآخرون: منهجية البحث العلمي في الشريعة والقانون، المرجع السابق، ص17.

- تستطيع الفلسفة أن تنطلق من العدم، وأن تضع التساؤل حول أي قضية دون الرجوع إلى معلومات سابقة، فلا تأخذ بعين الاعتبار لما توصل إليه الفلاسفة من معارف وحقائق.

-المعرفة العلمية تعتمد كلية على الحقائق والنتائج السابقة، وبالتالي فالعالم لابد أن يبني تجاربه العلمية على الحقائق والنتائج التي سبقه إليها العلماء. .

- الفلسفة تهتم بالأسباب البعيدة الميتافيزيقية.

- المعرفة العلمية تهتم بما هو موجود بالفعل كما أن الباحث العلمي يتناول الظواهر والأشياء، كما هي بصورتها الموضوعية، دون أن يضفي عليها من ذاتيته، في حين أن الفيلسوف يضفي على الفلسفة الكثير من أفكاره الذاتية.

4 -خصائص المعرفة العلمية :

أ-الموضوعية:

عادة ما تكون الموضوعية مرادفة لعدم التحيز إلى رأي أو على موقف ما، بصفة أدق هي ميزة كل ما يصف شيء أو ظاهرة بصدق وكل ما يصف الواقع تمثيلا مطابقا للواقع[1]، نقيضها الذاتية وهي تعني الغياب الكامل والمطلق لذات الباحث(**مزاجه، ثقافته إيديولوجيته وأحكامه المسبقة واستنتاجاته)** في عمله العلمي، أي في جميع مراحل وخطوات البحث العلمي، سواء فيما تعلق ببناء الموضوع وصياغة الإشكالية أو عند بناء الفروض العلمية، أو عند إقامة التجارب العلمية، وذلك حتى يصل الباحث إلى حكم علمي دقيق يمكن تعميمه.

ب-الوضعية:

وهي نقيض الغيبية والميتافيزيقا، وتعني الوضعية الاشتغال بالمواضيع والمسائل والقضايا التي يمكن أن نصل إليها مباشرة والتي هي موجودة إما كواقع عيني أو كواقع ذهني .

ج-التعليل:

ويعني البحث في العلل والأسباب، بمعنى على الباحث أن يهتدي إلى الأسباب الحقيقية والعلل الفاعلة لظاهرته التي يدرسها، فهو غير مطالب بوصف الظاهرة بقدر ما هو مطالب بالكشف عن العلاقات السببية الموجودة بين الظواهر، فالمعرفة العلمية الصحيحة هي التي تكون بواسطة العلل.

د-الو اقعية:

وهي التي تقوم على استقراء الظواهر والخبرات التي نعيشها واقعيا، لا التي تدخل في نطاق الخيال والتصورات .

[1] موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص39.
رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص71-72.

هـ-الدقة:

تعتبر من أهم الدعائم التي يقوم عليها الفكر العلمي[1]، حيث تتميز المعرفة العلمية بالدقة سواء في المفاهيم أو التساؤلات، أو دقة الفروض والتجارب والاستنتاجات والتعميمات.

و-التعميم:

تمكن دقة النتائج والنظريات العلمية، البحث العلمي من القيام بعملية التعميم والتي تعني في مدلولها المنطقي جعل الكل يحمل حكم الجزء أو بعض الأجزاء، وهو ما يعرف بعملية الاستقراء الناقص الذي يقوم عليه البحث العلمي، حيث يكتفي الباحث بدراسة بعض الحالات، ثم يقوم بتعميم الحقائق التي وصل إليها على الحالات التي لم تدرس[2]، في حين يقوم الباحث في الاستقراء التام بملاحظة جميع مفردات الظاهرة التي يقوم ببحثها ويكون حكمه مجرد تلخيص للأحكام التي يصدرها على كل مفردة من مفردات البحث.

ز-النسبية:

دقة النتائج والنظريات العلمية لا يعني من جهة أخرى التعامل معها على أنها حقائق مطلقة لا يحق البحث فيها من جديد، بل ما يؤمن به العقل العلمي هو أن النظرية العلمية صادقة ودقيقة فقط في بعض جوانبها، وبالتالي فهي دوما في حاجة إلى إضافة وتعديل؛ فالطابع النسبي للمعرفة العلمية لا يعني علامة نقص وقصور في تفسير الظواهر بل المقصود هو أن العلم في حركة دائبة واستمرار حيويته.

ح-التعبير الكمي:

لم تكتسب المعرفة العلمية طابعها العلمي إلا حينما اعتمدت على التكميم فيقال أن تقدم العلم هو تقدم القياس، حيث أن الثابت في تاريخ الفكر العلمي والنظريات العلمية أنها لا تتعامل مع الوقائع على أنها كيفيات، بل يتم تحويلها إلى كميات حتى نتمكن من دراستها وتوفق في التعبير عنها.

5- مصدر المعرفة العلمية:

هل مصدر المعرفة العلمية هو الاستقراء أم الاستنباط أو هما معا[3]؟.

أ-أطروحة الاستقراء:

الاستقراء العلمي هو استدلال مستمد من ملاحظة وقائع خاصة، بهدف استخلاص افتراضات عامة، حيث تقول هذه الأطروحة أن المعرفة العلمية ناشئة أصلا عن ملاحظة الواقع، بمعنى أنها تمنح الأسبقية لجمع الملاحظات عن الظواهر، بهدف الاستنتاج الممكن للافتراضات العامة .

[1] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص73.

[2] رجاء وحيد دويدي: المرجع نفسه: ص70.

[3] موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص50.

ب-أطروحة الاستنباط :

الاستنباط العلمي هو استدلال مستمد من افتراضات عامة[1] بغية التحقق من صحتها في الواقع وتدعي هذه الأطروحة أن العلاقات الممكنة بين الظواهر ما هي إلا بناءات فكرية يمكن التحقق منها في الواقع لاحقا: وعليه وحسب هذه الأطروحة فإن الافتراض يبنى أولا ثم يتم التحقق منه لا حقا، أي أنه قضية كلية يتم التحقق منها بتطبيق المبدأ العام على جزئياتها.

يمكن الإقرار بصعوبة الفصل الدقيق بين الاستقراء والاستنباط[2]، ففي الوقت الذي نعتقد أننا بصدد الاستقراء فقط، يمكن أن تتدخل محاولات التفسير الناتجة عن الاستدلالات السابقة، والعكس، ففي الوقت الذي نعتقد فيه أننا بصدد الاستنباط يمكن أن ينشأ الاستدلال الذي أقمناه دون أن يكون لدينا أي شك في الملاحظات التي قمنا بها سابقا.

وعليه فإن كل من الاستقراء والاستنباط يقومان بأدوار متكاملة وأساسية في الممارسة العلمية، فالعلاقة بينهما علاقة مستمرة.

[1] موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص50ومابعدها.

[2] موريس انجرس: المرجع نفسه، ص51.

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي وخصائصه.

إن دراسة منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية ضرورة علمية لطلبة الجامعة سواء كان في مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج، ولا يمكن الاستغناء عنها في أية مرحلة من مراحل البحث العلمي النظري أو التطبيقي، وأثناء إنجاز أي نوع من البحوث العلمية الأكاديمية.

تدرس مادة منهجية البحث العلمي في كل الجامعات وفي جميع التخصصات العلمية والتقنية وتخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية على وجه الخصوص ومنها القانونية؛ ويهدف مضمون المادة إلى جعل الطالب منهجيا في تفكيره وأطروحاته وبحوثه متخلصا من الجمود الفكري ومتوجها نحو الإبداع والتجديد والنقد والتحليل الممنهج والمنظم، وتجنب إصدار أية أحكام ذاتية أو وقوعه في السذاجة العلمية، الأمر الذي يرتكز على مدى تسلحه بالمنهجية العلمية وأساليب البحث وتقنياته.

يرتبط البحث العلمي في تاريخه الطويل بمحاولة الإنسان المستمرة لمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه ومعرفة سننه وآفاقه، وهي ملازمة له منذ مراحل التطور الأولى للفكر الإنساني والتطور الحضاري[1]؛ويسعى الباحث لتحقيق أحد الأمور الستة[2] :-أن يبدع شيئا جديدا أو يوضح أمرا غامضا أو يختزل عملا مسهبا أو يرتب دراسة مشوشة أو يجمع شتات بحث مبعثر أو يصحح دراسة خاطئة.

و لابد أن يتسم البحث بالأصالة التي تجعل منه إضافة حقيقية للمعرفة الإنسانية، وتعتمد أصالة البحث على مدى ارتباط الباحث بالمنهج وتطبيق قواعد وتقنيات المنهجية السليمة.

المطلب الأول- مفهوم البحث العلمي:

نتطرق في هذا المطلب التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي للبحث العلمي كما يلي:

الفرع الأول:-تعريف البحث العلمي:

أولا- تعريف البحث لغة: من فعل بحث بحثا[3]، فتش، نقب، طلب شيئا، وحاول وجوده بكل السبل،أيضا تقصى، تتبع، تحرى وسأل اكتشف؛ ويقال باحثه أي حاوره وجادله وبحث في الأمر أي حاول معرفة حقيقته فيكون معنى البحث لغويا هو التفتيش والتقصي لحقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور ويطلق على الشخص الذي يقوم بذلك الباحث.

ثانيا- تعريف العلمي لغة: هو لفظ منسوب إلى العلم، جمعه علوم وهو مجموعة مسائل في موضوع معين[4]، والعلمي متعلق بعلم ما، والعلم[5]: هو مجموعة من المعارف المتعلقة ببعض فئات الظواهر أو

[1] محمد زيان عمر: البحث العلمي – مناهجه وتقنياته-، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط4، 1983، ص10.

[2] مقولة نسبت للمؤرخ التركي حاجي خليفة، في كتابه كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون – التأليف في سبعة أنواع انظر: رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص67.

[3] انطوان نعمه وآخرون: المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، درا المشرق، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص56

[4] انطوان نعمه وآخرون: المرجع نفسه، ص 750.

[5] موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص470.

المواضيع المنتجة طبقا لمنهج ما، كعلم الاجتماع الذي يبحث في نشوء الجماعات ونموها وطبيعتها ونظمها والوقائع الاجتماعية البشرية.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للبحث العلمي

هو الجهد الذي يبذله الباحث تفتيشا وتنقيبا وتصنيفا وترتيبا وتحليلا وتفسيرا وتركيبا ومقارنة ونقدا في موضوع ما بهدف اكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها، ويمكن القول بأنه محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضا متكاملا بأسلوب واضح مبتكر بعيدا عن الغموض.

البحث العلمي من الجانب الاصطلاحي له عده تعاريف نأخذ من بينها الآتي:

1-المجهود الذهني في التحري أو التفتيش أو التتبع أو الدراسة أو التقصي عن مسألة أو أمر معين بقصد التعرف على حقيقته وجوهره[1].

2-البحث العلمي هو نشاط منظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الظواهر و الكشف عن الحقائق يعتمد على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين الحقائق ثم استخلاص المبادئ والقوانين التفسيرية[2] .

3-هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات[3] .

فالبحث العلمي هو الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث في أحد الاختصاصات الطبيعية أو الإنسانية والتي تهدف إلى معرفة واقعية ومعلومات تفصيلية عن مشكلة معينة يعاني منها المجتمع والإنسان، سواء كانت هذه المشكلة تتعلق بالجانب المادي أو الجانب الحضاري للمجتمع، والدراسة الموضوعية للجوانب الطبيعية أو الاجتماعية قد تكون دراسة مختبرية أو تجريبية أو دراسة إجرائية أو دراسة ميدانية إحصائية، تعتمد على المصادر والمراجع المتنوعة، الكتب والمجلات العلمية التي يستعملها الباحث في جميع الحقائق والمعلومات للإجابة عن المشكلة المزمع دراستها ووصفها وتحليلها.

إذن من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن الهدف الأساسي للبحث العلمي هو التحري عن حقيقة الأشياء ومكوناتها وأبعادها، ومساعدة الأفراد والمؤسسات على معرفة محتوى ومضمون الظواهر

[1] أحمد عبدالكريم سلامة: الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1999، ص13.

[2] حسين عبدالحميد رشوان: أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص50.

[3] انظر في ذلك عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص18.

التي تمثل أهمية لديهم أو لديها، مما يساعدهم على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر إلحاحا، وذلك باستخدام الأساليب العلمية والمنطقية.

من خلال كل ذلك يمكن أن نعرف البحث العلمي بأنه: الوسيلة الاستقصائية المنظمة التي يقوم بها الباحث العلمي[1] في مختلف الميادين العلمية،كميدان العلوم الإنسانية الاجتماعية أو ميدان العلوم الطبيعية والتقنية، وذلك بإتباع مناهج علمية مستعملا أدوات المنهج العلمي من إحصاء ووصف وحصر وتصنيف وترتيب وتحليل وتفسير وتركيب ومقارنة ونقد،وفقا لخطوات معينة، وذلك من أجل الكشف عن الحقائق والتوصل إلى نتائج الحقيقة العلمية تقبل التعميم.

المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بعدة خصائص نذكر أهمها وفقا لمايلي:

الفرع الأول:البحث العلمي بحث منظم ومضبوط

أي أن البحث العلمي ليس وليد مصادفات وإنما هو عبارة نشاط عقلي يقوم به الباحث يتصف بالتنظيم والدقة في الانجاز، وتكون فيه الفرضيات والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين محققة ومكتشفة بواسطة جهود عقلية منظمة.

إن البحث العلمي في مجال العلوم القانونية وغيرها ليس ببحث عشوائي أو فوضوي، فهو بحث له شروط خاصة ومميزات تميزه عن غيره، ومنها أن يكون البحث العلمي منظما ومرتبا ومضبوطا، ويتسم بترابط وتناسق جزئياته المختلفة، وأن يعد بأسلوب علمي حسن ومشوق يؤدي الغرض المنوط منه ألا وهو كشف الحقائق وتقديمها للقارئ على أحسن وجه .

ولكن نطرح سؤالا: مالمقصود بخاصية التنظيم والضبط؟ وكيف يكون التناسق بين جزئيات البحث العلمي؟ وما هي القواعد التي تضفي الأسلوب الحسن على البحث العلمي ؟

نجيب عن السؤال، ونقول أن موضوع تنظيم البحث العلمي وتناسق جزئياته وحسن أسلوبه يكتسي أهمية بالغة تكمن في التالي:

البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، إذ أن تحقق القوانين والنظريات واكتشافها، يتم بواسطة نشاط عقلي منظم ومهيأ جيدا وليس وليد الصدفة أو البحث الفوضوي، فهو نتيجة عملية منظمة ومرتبة وفق منهج علمي سليم ومنطقي بعيد عن الشك والتوهم، ينطلق من مقدمات ليصل إلى نتائج ويجيب عن أسئلة مطروحة مسبقا، في ترتيب موضوعي زمني ومنطقي، ويراعى مايلي:

- إعداد البحوث العلمية، عملية دقيقة ومنظمة وليست فوضوية أو اعتباطية.

[1] الباحث العلمي: هو شخص متخصص في ميدان من ميادين العلوم يتعاطى البحث النظري أو البحث الميداني أي الإمبريقي، انظر موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص 30.

- البحث العلمي يعتمد على تقنيات مضبوطة وخطوات مدروسة ومراحل متسلسلة بشكل منهجي متدرج ومتناسقة فيما بينها بداية من المقدمات حتى الوصول إلى النتائج.

- البحث العلمي يجب أن يطرح بأسلوب علمي حسن يراعي قواعد المنهجية واللغة العلمية المتخصصة وقواعد اللغة العربية.

- البحث العلمي يزود الطالب بملكة علمية تؤهله نظريا وعمليا لتبوء الصدارة في هذا المجال، كما تهدف إلى جعله منهجيا في تفكيره وبحوثه بعيدا عن الجمود الفكري ومتوجها نحو التجديد والإبداع .

- تمكين الطالب من إعداد بحوثه العلمية في مجال تخصصه من بداية مساره الجامعي إلى غاية تخرجه ببحث أكاديمي متميز يتوج سواء بشهادة الليسانس أو الماستر أو الدكتوراه.

أولا-التناسق بين أجزاء البحث العلمي:

يجب أن تتوفر في البحث العلمي مجموعة من الشروط:

- إن احترام بعض القواعد والشروط أثناء تقسيم البحث واجب، كأن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع، بالاعتماد على المنطق والموضوعية والتسلسل في تقسيم البحث.

- كما يجب أن يكون هناك ترابط بين أجزاء البحث المختلفة من العنوان والمقدمة والمتن والخاتمة كما ينبغي أن يتوافر عنصر الترابط الموضوعي والشكلي والمنطقي والمعنوي لهذه الأجزاء، فكل جزء سابق مقدم للاحق ، وكل جزء لاحق مكمل للجزء السابق ،إضافة إلى التسلسل المنطقي في عرض الأفكار والانتقال من جملة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى ومن فكرة إلى أخرى بسلاسة ويسر وسهولة.

- كما ينبغي مراعاة الترتيب المنطقي والزمني لكل عناصر البحث بالتفصيل ، كما يجب أن تكون خطة البحث متوازنة شكليا وموضوعيا .

ثانيا- قواعد حسن الأسلوب :

الأسلوب الحسن هو الوسيلة الوحيدة التي تضمن إخراج البحث العلمي بصورة جيدة ومفهومة للقارئ، ويجب أن تأخذ بعدا جماليا موضوعا وشكلا، ولكي يتجسد هذا الشرط يجب احترام بعض القواعد.

كما يقتضي على الباحث أن يكتب بأسلوب علمي وفق منهجية علمية مضبوطة تراعي اللغة وأبجديات طريقة الكتابة، وهذا من بداية البحث إلى نهايته، كأن يكون البحث مرنا غير جاف، وأن يراعي الانسياب في أسلوبه، فيجمع بين الأسلوب العلمي الجامد والأسلوب الأدبي العاطفي والابتعاد عن اللغة الشعرية وعن الألفاظ التي تحمل التأويل والفهم المزدوج والقراءات المختلفة.

كما ينبغي استخدام لغة علمية توافق التخصص، ووجوب وضوح العناوين من حيث بنائها اللفظي واللغوي والالتزام بالمصطلحات واللغة القانونية فمن الضروري استعمال اللغة الفنية المتخصصة مع

ضرورة إتقان المصطلحات المستعملة مع طبيعة الموضوع فالمصطلحات القانونية المميزة عن غيرها ولذلك يتوجب على الباحث اعتماده اللغة القانونية الجيدة، فمثلا لا يمكن استعمال لفظ الظلم بل يمكن استعمال التعسف في استعمال الحق .

كما ينبغي مراعاة سلامة اللغة واحترام قواعد النحو والصرف ومراعاة شروط كتابة الفقرات والانسجام بين الجمل والعبارات، وخلو بحثه من الأخطاء اللغوية والإملائية والمنطقية كما يشترط التحلي بالموضوعية والابتعاد عن عبارات التفخيم أو التهكم أو السخرية.

وعليه نخلص إلى أن:

- البحث العلمي ليس عملا فوضويا بل هو عمل منظم ومضبوط وفق أسس علمية ومنهجية.
- البحث العلمي يتسم بالترابط العضوي والموضوعي والشكلي بين أجزائه المختلفة.
- يقدم البحث العلمي للقارئ بأسلوب علمي يراعي شروط حسن الأسلوب، فيزاوج بين اللغة العلمية للتخصص واللغة الأدبية.
- من أهم شروط حسن الأسلوب مراعاة فن وقواعد الكتابة المتعارف عليها خاصة من الجانب اللغوي .

الفرع الثاني:البحث العلمي بحث تجريبي

يعد أدق أنواع البحوث وأكثرها علمية إذ انه لا يقتصر على مجرد سرد تاريخ حادثة معينة وقعت في الماضي أو مجرد وصف الظواهر التي تتناولها الدراسة كما يحدث عادة في البحوث الوصفية، إنما يهدف إلى دراسة الأسباب التي تكمن وراء الظواهر والتوصل إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها في توقع المستقبل.

يعتمد البحث التجريبي على إجراء اختبارات من خلال وضوح الإشكالية في ذهن الباحث ووضع فرضيات للبحث كأساس لبداية الدراسة وهي تعد حلولا أولية للإشكالية المطروحة يتحقق الباحث من صدقها أو من كذبها[1]، ثم يقوم بتحديد العينات الواجب دراستها، كما يبين الأدوات البحثية المعتمدة في التعامل مع هذه العينات سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أما المباشرة من خلال المقابلة والملاحظة وطرح الأسئلة المعدة سلفا والتي لها شروط ومعايير تخدم الفرضيات الموضوعة[2]، وإما بصورة غير مباشرة من خلا الاستبيانات، والتسجيلات الصوتية وغيرها، ثم يقوم بتحليل هذه الأدوات وتصنيفها وترتيبها، وتحديد الفرضية الأقوى التي تجيب على الإشكالية المطروحة في بداية البحث.

[1] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996، ط1، ص25.

رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص108.

[2] أحمد عبدالمنعم حسن: المرجع نفسه، ص28.

الفرع الثالث:بحث حركي تجديدي

المعرفة تراكمية، تعود بجذورها إلى بداية الحضارات الإنسانية، فهي تبنى هرميا من الأسفل إلى الأعلى، نتيجة تراكم المعارف والعلوم والخبرات والتجارب[1]، فالبحث في مضمونه ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة عن طريق تراكم المعرفة والعلم، والباحث يستفيد ممن سبقه في موضوع البحث ولا يتصور بأي حال أن يكون هو الأول من تطرق لموضوع البحث مع وجود قطيعة من حيث المضمون عمن سبقوه، إلا أن يكون اختراعا جديدا لا سبق للبشرية به، وعليه فهو يكمل الخطوات السابق ويصححها أو يرتبها أو يضيف إليها ويكمل نقصانها، أو يوضح أمرا غامضا أو يختزل عملا مسهبا أو يرتب دراسة مشوشة أو يجمع شتات بحث مبعثر، فالحقيقة العلمية [2]حقيقة نسبية ترتبط بفترة زمنية محددة، لتدخل مجال النسيان بظهور حقيقة جديدة تبنى عليها أو بواسطتها فهي لا ترتبط بباحث معين ولا بزمن محدد فهي تتطور ولا تقف عند حد معين وهو ما يبين موضوعية البحث لا بذاتية الباحث.

الفرع الرابع:بحث معمم

أي أنه يقبل التعميم [3] ولا يقتصر على جزئيات محدود من البحث ،فالمعارف والمعلومات لا تكتسب الصفة العلمية إلا إذا كانت النتائج تقبل التعميم على كل الجزئيات المكونة والمشابهة لموضوع البحث، وهي أهم ما يتميز به المنهج الاستقرائي لكونه ينتقل من الجزء إلى الكل وتعمم النتيجة في نهاية البحث والاستقصاء العلمي[4] يهتم في الدرجة الأولى بالتعميم وتحديد الخصائص العامة وتحديد الأنماط والصفات المشتركة ؛ وتكون التجربة قابلة النقل للآخرين، فتصبح معرفة متبادلة بين الأشخاص معروفة الأسلوب، يمكن التوصل إليها وتكرارها والحصول على ذات النتائج بإتباع نفس المنهج العلمي وخطوات البحث المتفق حولها في وجود ظروف شكلية وموضوعية مشابهة في وجود الشروط ذاتها.

الفرع الخامس:بحث تفسيري

البحث العلمي يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأشياء بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة[5]، انطلاقا من المسلمات والنظريات العلمية التي يتم التأكد منها باستعمال أدوات البحث من تحليل وتفسير وتركيب ومقارنة[6] ، فقوام العلم هو البحث والتحري والاستقصاء والاستدلال، فمنطقيا

---

[1] مانيو جيدير: منهجية البحث العلمي- دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستيروالدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، ص10، متاح في الموقع الالكتروني: https://drive.google.com/file/d/0B6tlOIDKeQj3Rk4yV0FMTWlqdzA/view تم الاطلاع عليه يوم 2018/10/04 على الساعة 22.04.

[2] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص71-72.

[3] مانيو جيدير: المرجع نفسه، ص 12.

[4] رجاء وحيد دويدي: المرجع نفسه، ص70.

[5] عمارعو ابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص22.

[6] أحمد عبدالكريم سلامة: الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، المرجع السابق، ص 15.

تومي آكلي: مناهج البحث وتفسير النصوص: داربارتي للنشر، الجزائر،ص55.

أن يكون التفسير أحد أهم أهداف وخاصية من خصائص البحث العلمي، لغرض تصنيف المفاهيم وحصرها وترتيبها، وتحديد الفرضيات الملائمة للتفسير والتحليل ومناقشة الأفكار ووصف الظواهر بطريقة نقدية تحليلية يعتمد على العقل والمنطق لإبراز العلاقة بين مكونات الظواهر وتفاعلاتها.

المطلب الثالث: أهداف البحث العلمي و أنواعه

للبحث العلمي أهداف متنوعة، وأنواع مختلفة يتم التطرق لها وفقا للآتي:

الفرع الأول: أهداف البحث العلمي

تعد غاية البحث الأساسية في العلوم القانونية هي تكوين المعرفة القانونية باعتبارها خلاصة التفكير العلمي القانوني[1]، ويمكن تحديد أهداف البحث العلمي عموما مايلي:

- البحث العلمي يهدف إلى استخلاص فكرة صادقة ومجملة حول الموضوع محل البحث، عن طريق كشف الحقائق، والتحقق من مدى صحتها.
- تفعيل كفاءة الباحث وزيادة المعرف والمعلومات سواء في ميدان بحثه أو الميادين المرتبطة به.
- بعث الروح العلمية في الباحث وزيادة التفتح الذهني من خلال شغفه في الوصول إلى حل للإشكالية المطروحة، وتنمية روح الاستنتاج العقلي والقدرة على ربط الأشياء ببعضها البعض والقدرة على التحليل وملكة الإبداع.
- تكوين شخصية مستقلة بتفكير مستقل قادر على النقد والمقارنة وإبداء الرأي بموضوعية دون تكلف ولا اضطراب، واكتساب المنطق السليم في الفهم والتحليل والاستنتاج.
- التعود على المطالعة وارتياد المكتبات وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع المرتبطة بالبحث.
- تطوير قابلية الباحث على الدراسة والبحث والتأليف.
-ربط الجامعة ومراكز البحث العلمي بمؤسسات الدولة وهياكلها وتحقيق المنفعة المتبادلة.

الفرع الثاني: أنواع البحث العلمي

هناك عدة معايير لتصنيف البحوث[2]، فقد تصنف البحوث على أساس طبيعة الموضوع إلى بحوث اجتماعية، قانونية، تاريخية، فلسفية، وهناك التصنيف على أساس النتيجة المتحصل عليها في البحث وعلى أساس كيفية معالجة الموضوع، هل هي معالجة تفسيرية تأصيلية، وبالتالي نكون أمام بحوث تنقيبية اكتشافيه، أو بحوث تفسيرية نقدية، أو استطلاعية، أو بحوث وصفية وتشخيصية، أو بحوث تجريبية وهناك من يقسم البحوث حسب طبيعتها ودوافع البحث إلى بحوث نظرية، وبحوث تطبيقية؛ وهناك من

[1] محمد زيان عمر: البحث العلمي – مناهجه وتقنياته-، المرجع السابق، ص31 و ما بعدها.
عمار عباس الحسيني: منهج البحث القانوني- أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ط1، ص15-16.

[2] انظر غازي عناية: إعداد البحث العلمي: ليسانس ، ماجستير، دكتوراه، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص21.

يقسمها حسب مناهج وأساليب البحث المستخدمة إلى بحوث تاريخية، بحوث وصفية، بحوث تجريبية.

وهناك كثيرا من التصنيفات المختلفة التي تستند إلى معايير معينة، لذا يتم التطرق إلى تقسيم البحوث حسب طبيعتها ودوافع البحث، ثم إلى التصنيف على أساس النتيجة المتحصل عليها في البحث وعلى أساس كيفية معالجة الموضوع.

الفرع الثالث: التصنيف على أساس الطبيعة ودو افع البحث

يمكن تصنيف البحوث على أساس طبيعتها ودوافعها إلى بحوث أساسية نظرية تأصيلية، وأخرى تطبيقية تحتاج النزول إلى الميدان واختيار عينات للدراسة والبحث[1].

أولا- البحوث الأساسية:

وتسمى أيضا بالبحوث النظرية، ويهدف هذا النوع من البحوث إلى التوصل للحقيقة وتطور المفاهيم النظرية، ومحاولة تعميم نتائجها بغض النظر عن فوائد البحث ونتائجه، يقتضي من الباحث في هذا المجال أن يكون ملما بالمفاهيم والافتراضات، وما تم إجراؤه من قبل الآخرين للوصول إلى المعرفة حول مشكلة معينة؛ كما تهدف إلى توسيع حدود المعرفة بالنسبة للظاهرة أو مشكلة البحث[2].

ثانيا- البحوث التطبيقية:

يعرف البحث التطبيقي بأنه ذلك النوع من الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها لحل المشكلات الحالية، وتغطي العديد من التخصصات الإنسانية منها: التعليم والإدارة والاقتصاد والتربية والاجتماع، ويهدف البحث التطبيقي إلى معالجة مشكلات قائمة لدى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، بعد تحديد المشكلات والتأكد من صحة ودقة مسبباتها ومحاولة علاجها وصولا إلى نتائج وتوصيات تسهم في التخفيف من حدة هذه المشكلات.

والحقيقة أنه يصعب أحيانا التمييز والفصل بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية بسبب العلاقة التكاملية بينهما، فالبحوث التطبيقية غالبا ما تعتمد في بناء فرضياتها أو أسئلتها على الأطر النظرية المتوافرة في الأدبيات المختلفة، كما أن البحوث النظرية تستفيد وبشكل مباشر أو غير مباشر من النتائج التي تتوصل لها الدراسات والأبحاث التطبيقية من خلال إعادة النظر في منطلقاتها النظرية لتكييفها مع الواقع.

إن البحوث التطبيقية[3] تشير إلى نوع من النشاط العلمي الذي يكون الغرض الأساسي منه هو تطبيق المعرفة العلمية المتوافرة أو التوصل إلى معرفة لها قيمتها وفائدتها العلمية في حل بعض المشكلات الملحة، وهي ليست مطلقة.

[1] علي سليم العلاونة: أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ط1، ص 16.

[2] علي سليم العلاونة: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص77.

الفرع الرابع-البحوث حسب المناهج العلمية والأساليب المستعملة

أولا-البحوث الوصفية:

تهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع المعلومات والحقائق والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما هي في الواقع[1]، دون تعليل أو تحليل أو تفسير، وتشمل البحوث الوصفية أنواعا منها: الدراسات المسحية، دراسة حالة، دراسة النمو، الدراسات التطورية،وفي كثير من الأحيان لا تقف الدراسات الوصفية عند مجرد الوصف فقط بل تتعدى إلى تقرير الحالة التي يجب أن تكون عليها الظاهرة المدروسة.

ثانيا- البحوث التاريخية:

تعتبر أقدم البحوث، وتعتمد في شتى مجالات العلوم خاصة الاجتماعية منها[2]، ولها طبيعة وصفية فهي تصف وتسجل الأحداث والوقائع التي جرت في الماضي البعيد، تمت وانتهت وأصبحت تاريخا يُحكى وتتعدى الوصف إلى التحليل والتفسير والتركيب بغية اكتشاف الحقيقة لتعمم وتساعد على فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ويركز البحث التاريخي عادة على التغيير والنمو والتطور في الأفكار والاتجاهات والممارسات سواء لدى الأفراد والجماعات أو المؤسسات الاجتماعية المختلة، ويعتمد كموضوع على المصادر الأصلية أو الأولية للحصول على المادة العلمية السليمة، وأيضا يعالج المصادر الثانوية في غياب المصادر الأصلية من خلال التحقق منها، وتحليلها ومعرفة الفترة الزمنية الموجودة فيها ومدى صدقها ووجودها خلال الحقب التاريخية .

ثالثا-البحوث التجريبية:

تعتمد على عناصر ثلاثة؛ الظاهرة موضوع الدراسة، العامل المراد معرفة تأثيره في الظاهرة، وأخيرا مدى تأثير مختلف العوامل المتداخلة في الظاهرة وهو ما يتطلب تحديد الإشكالية ثم الفروض[3] المتوقعة وتحديد العينة محل الدراسة، مع تبيان الأدوات البحثية اللازمة اعتمادها والأكثر تحقيقا لهدف البحث.

رابعا-البحوث الجامعية:

يمكن أن نقسم البحوث إلى ما يلي:

1-المقالة: ويمكن أن نميز فيها بين المقالة العلمية الصادرة عن باحث متخصص والمقالة الصادرة عن طالب جامعي خلال الفصل الدراسي.

---

[1] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص78.

علي سليم العلاونة: أساليب البحث العلمي في العلوم الادارية،المرجع السابق، ص 36

[2] رجاء وحيد دويدي: المرجع نفسه، ص79.

[3] الفرضية: هي إجابة مقترحة لسؤال البحث، يمكن تعريفها حسب الخصائص الثلاث الآتية: التصريح، التنبؤ، ووسيلة التحقيق الأمبريقي – التجريبي- .

انظر موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص 151.

أ-المقالة العلمية:

هي بحث قصير مركز يتناول موضوعا ما أو جزءا من الموضوع،قد يسهم في تقدم العلم والمعرفة فيتناوله بالبحث والتحري والتنقيب وغالبا ما يكون صادرا عن باحث متخصص أو عالم ويكون موجها لطلبة العلم وأهل التخصص- طب ، كيمياء، رياضيات، تاريخ، فلسفة، علم نفس، علوم قانونية- وهي عادة موجهة لقارئ يضيق وقته بالقراءة[1] فلا يجد وقتا للبحث، وتنشر في مجلة علمية دولية محكمة تكون متاحة للمتخصصين والقراء بصفة عامة على حد السواء.

ب- البحث الجامعي القصير:

هو بحث قصير من حيث عدد الصفحات، يقوم به الطلبة في الحصص الموجهة المبرمجة وفقا لعروض التكوين، فالبحث الجامعي يقوم به طالب غير متمرس بعد في أصول البحث العلمي والهدف منه هو تدريب الطالب على القراءة والاطلاع، وتمييز ماهو مفيد ومرتبط بموضوع بحثه من غيره، ومعرفة كيفية استخدام المراجع والمصادر والوثائق المتعلقة ببحثه.

كما يسعى إلى معرفة مدى قدرته على جمع المعلومات وترتيبها ثم تحليلها واستخلاص النتائج ومدى حرصه على الأمانة العلمية في نقل الأفكار واقتباس المعلومات وصحة الاستنتاجات، وهو في نهاية الأمر يهدف إلى دفع الطالب إلى القراءة والبحث وتثمين معلوماته في الاختصاص الذي يدرسه وتكوين الطالب تكوينا علميا ومعرفيا ومنهجيا.

وهنا لا ننتظر من الطالب اكتشاف الجديد بل التمرن والتدريب فقط[2]، أما دور الأستاذ هو تقييم عمل الطالب وإبداء الملاحظات المنهجية الشكلية منها والموضوعية، ويتراوح عدد صفحاته مابين 20-30 صفحة.

2-الرسالة العلمية:

هي بحث أكاديمي طويل يتنوع بين الليسانس أو ماستر أو ماجستير، وتكون تحت إشراف مؤطر أكاديمي، فيما يخص الماستر والماجستير يناقش أمام لجنة من الأساتذة لهم رتبة علمية محددة، وتستغرق مدة من الزمن يتناول فيها الطالب موضوعا جديدا لم يتطرق إليه باحث آخر، وبذلك فهو يعد مساهمة علمية في حقل الاختصاص وهو بمثابة توطئة لإعداد بحث الدكتوراه.

بالنسبة للماستر في نظام ل م د (ليسانس- ماستر- دكتوراه) الذي يستغرق نظريا من حيث مدة التكوين السنتين، أما البحث التطبيقي الذي ينجز فيه الطالب موضوع بحثه فهو يستغرق مدة تقل عن السنة الواحدة ينجز خلالها مذكرة تتناول موضوعا علميا وفقا للتخصص المدروس، وفقا للشروط

[1] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998، ط2، ص16.

[2] مهدي فضل الله: المرجع نفسه، ص17.

الشكلية والموضوعية والمنهجية المطلوبة أكاديميا، ووفقا لما هو مشروط في الكلية، من حيث نوع الخط وحجمه وعدد الصفحات المطلوبة وعدد المراجع الكافي لانجاز عمل بحثي أكاديمي يتوج في نهاية الأمر بحصول الطالب على شهادة الماستر في تخصصه، وهو ما يسمح له بالمشاركة في مراحل أخرى في مسابقات الدكتوراه.

أما الماجستير فهو مسار أكاديمي قديم، كان يعتمد في السابق بعد اجتياز مسابقة وطنية، ويتم تكوين الطالب لمدة سنة نظرية وأحيانا سنتين من خلال التكوين في عدة مواد مرتبطة بالتخصص وتجدر الإشارة لكون مقياس أو مادة المنهجية هو مقياس مشترك لجميع التخصصات يتوجب على الطالب الخوض فيها لكون مفتاح أساسي للبحث العلمي، ومعرفة منهجية إنجاز الرسالة العلمية التي يتوج بها الباحث في مرحلة الماجستير للمرور مباشرة للتسجيل في الدكتوراه مع بحث جديد أو مكمل له.

ويهدف التكوين لنيل شهادة الماجستير إلى تعميق المعارف في مجال علمي خاص، وتلقين تقنيات البحث والتمرن على طرق التحليل والتفكير وإنشاء بروتوكول مطابق من الأبحاث أو التجارب أو كليهما[1].

3-الأطروحة:

تتمثل أطروحة الدكتوراه في تكريس قدرات المترشح لتحقيق عمل بحث مبتكر ذي مستوى قيم والمساهمة بصفة معتبرة في حل المشاكل العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية[2]؛ وهي تسمية تطلق على كل بحث مسهب أصيل يقدم لنيل شهادة الدكتوراه.

تعد الدكتوراه بمثابة أعلى بحث تخصصي وهي قمة البحوث العلمية، وهذا البحث عادة يعتمد على المصادر والمراجع كثيرة، ويقوم على التحليل الدقيق وبراعة التأليف والتنظيم، وحسن الأسلوب ودقة المنهج[3]، والذي يميز الأطروحة عن الأنواع السابقة هي أصالة البحث وقيمتها وجدتها وجديتها، وما تضيفه إلى المعرفة العلمية من نتائج وفيها يبين الباحث رأيه وينقد ما سبقه ويقارن ويوضح ويبين الجديد الذي تم التوصل إليه، .

يستغرق انجاز أطروحة الدكتوراه أربع سنوات[4] فما فوق، لأن على الباحث أن يقدم شيئا جديدا في مجال بحثه لم يسبق إليه أحد ويساهم مساهمة فعالة في إثراء المعرفة الإنسانية.

[1] المادة رقم 22 من المرسوم التنفيذي رقم: 254/98 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1419 الموافق 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه ومابعدالتدرج المتخصص والتأهيل الجامعي

[2] المادة رقم 52 من نفس المرسوم التنفيذي رقم: 254/98 .

[3] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق ،المرجع السابق، ص17.

[4] المادة رقم 68 من نفس المرسوم التنفيذي رقم: 254/98 .

المبحث الثاني:مراحل إعداد البحث العلمي

لا يوجد تسلسل دقيق ونظام ثابت تسير عليه كل البحوث العلمية، فخطواته متداخلة ومتشابكة بحيث لا يمكن تقسيم البحث إلى مراحل زمنية منفصلة،كأن تبدأ المرحلة اللاحقة إلا بانتهاء المرحلة السابقة[1]، وإنما تخضع عملية إنجاز البحث في ميدان العلوم القانونية إلى طرق وإجراءات وأساليب علمية وعملية ومنطقية صارمة ودقيقة، يجب احترامها والتقيد بها وإتباعها بدقة وعناية، حتى يتمكن الباحث من إعداد بحثه وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة.

تعتبر هذه التطبيقات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومه الواسع، كما تجدر الإشارة إلى أن اصطلاح البحث العلمي يشمل كل التقارير العلمية المنهجية والموضوعية مثل المقالات العلمية، مذكرات التخرج ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه وغيرها من البحوث العلمية الأكاديمية.

تمر عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل متسلسلة ومتتابعة ومتناسقة، ومتكاملة في تكوينه وبنائه وإنجازه، ابتداء من تحديد المشكلة وضبط العنوان وصياغة الإشكالية ومرحلة حصر وجمع الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع؛ مرحلة القراءة والتفكير؛ مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع؛ مرحلة جمع وتخزين المعلومات وأخيرا مرحلة الصياغة والكتابة.

المطلب الأول: مرحلة اختيار الموضوع

إن حسن **اختيار الموضوع** هو محور العمل العلمي الناجح[2]، وتعد عملية اختيار الموضوع عملية شاقة وصعبة، وهي عملية تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا من خلال طرح عدة فرضيات علمية يتم التأكد منها بواسطة الدراسة والبحث والتحليل، بإتباع منهج علمي أو عدة مناهج لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المتعلقة بمشكلة البحث وتفسيرها واعتمادها كحل للمشكلة وهي كما يلي:

الفرع الأول: الإحساس بالمشكلة

إن شعور الباحث بالحيرة والغموض، يجعل التساؤل يدور في ذهنه حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير[3]؛ فالمشكلة هي مصدر التساؤل، وهي التي تشعرنا بالفراغ الذي يجب علينا أن نسده وتحثنا على التوجه لاكتشافه، وللوصول إلى ذلك يتعين علينا أن نحدد بدقة الشيء الذي يهمنا ويأخذ تحديد مشكلة البحث عادة شكل القمع تحتوي قمته على موضوع البحث المتسم بالاتساع والعمومية، أما قاعدته فإنها تتضمن الجانب الخاص الذي يهتم به التقصي فعلا، ويوجد بين القمة والقاعدة مجالا مخصصا للطريقة

---

[1] فوزي غرايبه وآخرون: أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأردنية، عان، الأردن، 1977، ص 19.

[2] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص39.

عبود عبدالله العسكري: منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق ، سوريا، 2002، ط1، ص29.

[3] فوزي غرايبه وآخرون: أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المرجع نفسه، ص 20.

التي تتضمن التفكير[1]، وهي تعتبر نقطة البداية في أي مجهود في البحث العلمي الذي يتطلب إجابات شافية على تساؤلات الفرد واستفساراته.

تعد مرحلة اختيار الموضوع أولى الخطوات وأكثرها صعوبة ودقة، نظرا لتعدد واختلاف عوامل ومقاييس اختيار الموضوع، حيث تتنوع إلى عوامل ومعايير نفسية وعقلية وموضوعية واجتماعية واقتصادية ومهنية تتحكم في عملية الاختيار بنسب متفاوتة.

قد يبدو للباحث أن اختيار موضوع البحث مهمة صعبة وشاقة، خاصة تلك المرتبطة بتخصصه فيعتقد أن كل المواضيع قد استهلكت بحثا، ولم يبق شيء يستحق البحث[2]، والحقيقة أن هذا التصور لا يمت بصلة للواقع، فما على الباحث إلا أن يثابر ويجتهد ويقرأ ويكثر من المطالعة ومناقشة ذوي الاختصاص وأن يحضر الملتقيات والمؤتمرات ذات الصلة.

ليكون الباحث موفقا في اختياره لموضع البحث وجب تفادي المواضيع التالية[3]:

1-**المواضيع التي يشتد حولها الخلاف**، إذ تكون مثار جدل والباحث فيها لا يكون موضوعيا للفصل فيها لكون الأدلة المعتمدة ليست بالقوة الكافية لتفصل في الأمر، ولكون البحث ليس مجرد عرض للمخالفين والمؤيدين فقط

2- **المواضيع العلمية المعقدة** التي تحتاج إلى كفاءة علمية صلبة، فالمبتدئ، يسعى لأن يتعلم فنون البحث العلمي وتقنياته، فلا مراس له مع المواضيع الشائكة الصعبة، التي تجهده فكريا وتضيع وقته المحدود.

3- **المواضيع الخاملة** التي لا تبدو ممتعة، والتي تندر فيها المراجع والمصادر، فيتوقف البحث ولا يتقدم مما يؤثر على سيرورة البحث وعلى نفسية الباحث.

4- **المواضيع التي يصعب العثور على مادتها العلمية** خاصة كون البحث يتم في فترة زمنية محدودة كالماستر مثلا، فلا يجد الطالب مراجع تعينه على إنجاز البحث.

5-المواضيع الواسعة جدا ، فلا يستطيع الباحث حصرها وتحديد مجال دراستها وهو مايؤثر على الباحث فعليه أن يراعي إمكاناته العلمية .

6-المواضيع الضيقة جدا، فبعض العناوين تصلح كمقالات علمية فقط، لا أن تكون مذكرات بحث.

7-المواضيع الغامضة، التي يصعب فهمها واستيعابها، وبالتالي لا قدرة للباحث أن يوضحها للقارئ خصوصا إذا كان مستوى الباحث محدودا.

---

[1] موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص 121.

[2] عبدالله محمد الشامي: أصول منهج البحث العلمي وقواعد تحقيق المخطوطات، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ط1، ص 7.

[3] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998، ط2، ص31.

ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ط3، ص 40-41.

عبود عبدالله العسكري: منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص30.

8-المواضيع الميدانية، التي تتطلب جهدا إضافيا من الباحث من خلال النزول إلى الميدان وتحديد عينة الدراسة وهو ما يأخذ وقتا وجهدا من زمن البحث، ويتطلب كفاءة إضافية في التعامل مع متغيرات البحث والحاجة إلى معارف أخرى مرتبطة بالإحصاء والتحليل وحسن إدارة الوقت والتعامل مع الغير وهي مكنات وملكات إضافية تستوجب على الباحث الإحاطة بها ليوظفها في بحثه.

الفرع الثاني: المصادر التي تستقى منها مواضيع البحث

أولا- الخبرات الفردية والعلمية:

تشكل التجارب التي يعيشها الباحث في حياته اليومية أول المصادر التي تتيح للباحث أن يختار موضوع بحثه، ويتوقف هذا على تخصص الباحث ومجالات اهتمامه واحتكاكه بالهيئات العلمية والاطلاع المستمر والقراءات المعمقة لما ينشر في ميدان التخصص، فقد ترتبط المشكلات بالمحيط ومجال العمل فكل موقف يمكن أن ينبثق عنه موضوع بحث.

ثانيا-البحوث والدراسات السابقة:

من المعلوم أن من خصائص العلم والمعرفة أنهما تراكميتان، وأن اللاحق يكمل السابق وكل بحث هو امتداد للبحوث الأخرى، وبالتالي فالدراسات السابقة[1] تشكل مصدرا خصبا لاستنباط مشكلات بحثية جديدة من خلال الأسئلة المفتوحة التي يطرحها أي باحث سابق في نهاية بحثه كذلك تشكل المقترحات والتوصيات الواردة في الدراسات والبحوث السابقة أهم مصدر لاستقاء مواضيع جديدة ومشكلات بحثية جديدة.

إن البحوث السابقة هي مصادر إلهام لا غنى عنها للباحث، فالبحث امتداد لما سبقه، وعليه استوجب استعراض البحوث السابقة التي أنجزت حول الموضوع، لأنها هي طريق الاستكشاف، ومعبر يوضح معالم الطريق من خلال قراءة النصوص الملائمة التي تسمح للباحث الإحاطة بالموضوع وضبطه بصورة دقيقة ومجملة، فالبحوث والدراسات السابقة[2] تدفع الباحث إلى معرفة النقص وطرح الأسئلة الضرورية للوصول إلى الحقيقة.

ويمكن تحديد مصادر خمسة تتيح للمساءلة[3] أن تلهمنا أفقا للبحث:

1- موضوع لا توجد حوله إلا معارف محدودة وقليلة.

2- منهجية استعملت أثناء بحث سابق واكتشفت فيها أخطاء كثيرة أو أن المنهج لم يوصل الباحث إلى

[1] محمد الغريب عبدالكريم: البحث العلمي – التصميم المنهج الإجراءات ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط2،ص47.
ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- ، المرجع السابق، ص 44.

[2] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996، ط1، ص44.

[3] موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص 125.

نتائج أكثر يقينية.

3- شك فيما يتعلق بإمكانية تعميم بعض النتائج على وضعيات وأفراد آخرين كمجال للبحث.

4- خلاصات متناقضة في نفس الموضوع.

5- نظرية أو جزء من نظرية أو نموذج مستخلص منها أو تأويل ظاهرة لم يتم إخضاعها بعد للبحث التجريبي.

فاختيار البحث يتوقف أساسا على المشاكل الهامة القائمة بدرجة أولى ثم على الرغبة الشخصية للباحث وميولاته النفسية[1]، لأن الأفكار الخلاقة لا تتولد في غياب الراحة النفسية والرغبة الداخلية.

ثالثا-النظريات:

تعد النظريات في مختلف مجالات العلوم وإعادة تحقيقها مصدرا مهما للمواضيع البحثية من أجل تأكيدها أو نفيها أو إضافة الجديد إليها.

رابعا-المناقشات وتبادل الآراء:

الحوار يعد مجالا مهما أمام الباحث من خلال تفتح ذهنه لآفاق جديدة نحو اختيار موضوع يمكن أن يشترك فيه مع فرق بحث؛ كما أن المناقشات مع أهل الاختصاص في الدراسات العليا يفتح أيضا مواضيع جديدة تكون من الأهمية بمكان مجالا للدراسة والبحث، فحب العلم والإطلاع هي القوة الدافعة لاستمرار البحث والدراسة[2]، ويعد صفاء الذهن سبيلا إلى قوة الملاحظة وصدق التصور، الأمر الذي يوصل الباحث من خلال المناقشات وتبادل الأفكار تفيد الباحث في وضوح مسار البحث وإشكالاته.

خامسا-الطلب الخارجي:

يمكن أن يأتي الطلب من هيئات أو مؤسسات رسمية للدولة، بسبب وجود عوائق ومشكلات تعترض السير الحسن لها مما يجعلها تتصل بالباحث الجامعي بغرض دراستها وإيجاد حلول لمشكلاتها.

الفرع الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها في اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع معين لابد أن تراعى فيه مجموعة من العوامل منها ما يلي:

أولا- العوامل الذاتية:

1*الاستعداد والرغبة النفسية الذاتية:

تتعلق بالميل والاهتمام نحو موضوع معين الذي يحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه، حيث يجعل الباحث يتوجه بكل عواطفه وأحاسيسه نحو موضوع بحثه، وينتج عن ذلك المثابرة والصبر والمعاناة والتحمس والتضحية الكاملة للبحث.

[1] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المرجع السابق، ص42.

[2] أحمد عبدالمنعم حسن: المرجع نفسه، ص36.

2*القدرات العلمية:

من سعة الاطلاع وقدرة التفكير والتأمل وقوة التحليل وتحليه بالصفات الأخلاقية مثل هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة وشدة الصبر والموضوعية والنزاهة والابتكار وغيرها؛ إذ تتفاوت القدرات بين الباحثين من حيث درجة التحليل والتفسير والتأمل والمقارنة، فعلى الباحث أن يختار الموضوع الملائم لقدراته العقلية لأن بعض المواضيع قد لا تتناسب وقدرات الباحث التحليلية والتفسيرية وتكوينه العلمي الأمر الذي يجعله يخوض في العلوم المساعدة المرتبطة بالبحث مما يتطلب جهدا إضافيا للباحث، وأحيانا يتطلب البحث مراعاة الإمكانيات اللغوية من خلال الاعتماد على المراجع الأجنبية كالانجليزية والفرنسية.

3*نوعية التخصص العلمي:

إذ يتوجب على الباحث أن يختار الموضوع في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في حد فروعه وأحيانا قد يكون الباحث غير قادر عن المواصلة في البحث، نتيجة موقفه الشخصي من البحث بسب مركزه العلمي أو الاجتماعي أو السياسي أو تكوينه العقائدي أو الإيديولوجي مما يجعله يتوقف عن البحث.

4*مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للباحث التي تعمل على التأثير في البحث إيجابا وسلبا.

ثانيا-العوامل الموضوعية:

تتجلى من خلال مراعاة أهمية الموضوع فلا قيمة للبحث ما لم يظهر أو يبرر حقائق علمية يمكن الاستفادة منها والاستناد إليها في الجانب العلمي أو العملي، كذلك فيما يتعلق بالمواضيع التي يثار بشأنها الجدل أو الاهتمام الوطني أو الإقليمي أو العالمي، فينصح أن يكون الموضوع جديدا ومبتكرا بما يعني الخلوص إلى نتائج جديدة، كما يتوجب أيضا مراعاة المستوى المعرفي والمنهجي للموضوع والابتعاد عن اختيار المواضيع المتشعبة التي تصعب من مهمة الباحث ومراعاة المدة الزمنية لإنجاز البحث، إضافة إلى الاهتمام بالمواضيع التي تحقق أهداف سياسة البحث العلمي للدولة التي ينتمي إليها الباحث، نتيجة ارتباط هذا الأخير بالحياة العامة الوطنية والدولية وتفاعل البحث العلمي بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة[1] دون التضحية طبعا بقيم حرية الفكر والحياة العلمية والمبادئ والأخلاق دون إهمال قيم التفتح على عالم الإبداع والابتكار الإنساني.

كما لا ننسى أهمية مدى توفر المراجع والوثائق المتعلقة بالبحث سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية، وهي تنقسم إلى مراجع خاصة لصيقة بموضوع البحث وتمثل عموده الفقري وأساسه

[1] المادة رقم 17 من المرسوم التنفيذي رقم: 254/98 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1419 الموافق 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه ومابعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، نصت على أن تحدد مواضيع مذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه وتصاغ كلما أمكن ذلك للاستجابة لضرورة الجمع المزدوج بين الأهداف البيداغوجية لتكوين المكونين وأهداف البحث من جهة وبين أهداف البحث وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى .

ومراجع عامة تعد ثانوية ومساعدة له وكلما كانت المراجع الخاصة متوفرة بكثرة كلما كان للبحث قيمة علمية جيدة .

الفرع الرابع: طرق اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع البحث كما سبق وأن أشرنا ليس من السهولة تحديده، إذ يتطلب وقتا وجهدا وبحثا لكي يتضح في الذهن وتنضج الفكرة وتصاغ الإشكالية بوضوح وسهولة، وعليه يمكن تحديد أهم الشروط الواجب مراعاتها لاختياره، وهذا باحترام الضوابط التالية[1]:

- إن ظهور مشكلة في نطاق التخصص الدقيق للباحث، ذلك يساعده في التعمق بيسر في بحثه ولكونه يملك الأدوات والوسائل والمعلومات القاعدية فيها مما يجعله يبحث بثقة وتمكن دون الوقوع في الأخطاء.

- من المستحسن أن يحصل التوافق بين مشكلة البحث واهتمامات الباحث، لأن ذلك يساعده ويسهل له الإلمام الجيد والفعال بمشتملات البحث ومعرفة الدراسات السابقة التي تناولته، مما يسمح له بتحديد منطلقاته النظرية والفكرية وتحديد نطاق دراسته.

- البحث لا يكون ذو قيمة علمية إن لم يكن أصيلا جاد هادفا ودقيقا، لذلك وجب أن تكون مشكلة البحث ذات دلالة وأصالة علمية، بمعنى أخر أن يكون الباحث دقيقا في اختيار البحث وتحديد مفاهيمه.

- يجب مراعاة قدرات الباحث العلمية[2]، وإمكانياته التحليلية والاستنتاجية، فالبحث يجب أن يناسب قدرات الباحث وخبرته واستعداداته، خصوصا كون الباحث يعمل لوحده دون وجود مساعد أو دون وجود فريق بحث معه، أي أنه يعتمد على نفسه في ذلك.

- يجب أن تكون مشكلة البحث ذات قيمة علمية، فضلا عن إمكانية دراستها من الناحية النظرية والواقعية.

- على الباحث مراعاة تكلفة البحث ومدى قدرته المادية على تحمل عبء البحث، فالبحث المكلف ماديا لا يستطيع الباحث تحمل مصاريفها، مما يقتضي الاستعانة بمؤسسات قصد تمويل هذا البحث.

- تحديد الصعوبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المترتبة عن بحث المشكلة وتحديد التبعات الناتجة عنها، هل بإمكان الباحث تحمل تلك النتائج أم لا؟ وما مدى عدم مساسها بالأمن العام والمصلحة العامة للدولة والمجتمع.

- مراعاة جانب الزمن في انجاز البحث العلمي ومدى كفاية الوقت[3]، فبعض البحوث تتطلب وقتا قصيرا وأخرى تتطلب وقتا وفترة أطول، فعلى الباحث أن يوازن بين وقت البحث والفترة الممنوحة له .

---

[1] محمد الغريب عبدالكريم: البحث العلمي – التصميم المنهج الإجراءات ، المرجع السابق،ص 30.

ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- ، المرجع السابق، ص 44.

[2] محمد الغريب عبدالكريم: المرجع نفسه،ص 31.

[3] محمد الغريب عبدالكريم: المرجع نفسه،ص 32.

وبالنسبة للناحية الإجرائية المتبعة في اختيار موضوع البحث نميز هناك ثلاث طرق:

أولا-الاختيار الذاتي والشخصي للباحث:

حيث يختار الباحث الموضوع بنفسه[1] وبإرادته الحرة دون تدخل من أحد في هذا الاختيار وتتميز هذه الطريقة بين الباحث ولموضوع معين نفسيا وعقليا، مما يخلق التجاوب بينه وبين موضوع بحثه وعيب هذه الطريقة في حالة كون الطالب مبتدئ، وكونه ضعيف الخبرة وقليل الخبرة البحثية والعلمية، ومن ثم يكون اختيار غير سليم كأن يكون الموضوع واسع جدا أو ضيق جدا أو عدم تواجد المراجع والمصادر فيه.

ثانيا-الاختيار بواسطة الأستاذ المشرف:

حيث يختار الأستاذ موضوع للبحث لطالبه[2]، يرى بأنه الأجدر بالتناول نتيجة معرفته بقدرات وإمكانيات الطالب، ومن ايجابيات هذه الطريقة أن الأستاذ أكثر خبرة ودراية من الطالب الباحث مما يجعله يحسن الاختيار، إلا أنها تمتاز بعيب لا يمكن نكرانه وهو أن لا يستسيغ الطالب الموضوع المفروض عليه كونه يمكن تجاوز قدراته أو لا يتوافق مع رغباته و ميولاته.

ثالثا-الاختيار المشترك:

نعني به اختيار من طرف الطالب الباحث والاستحسان من طرف المشرف الذي يمتلك الخبرة حول الموضوع أو أن يكون الاختيار من المشرف والاستحسان من الطالب لكون موضوع البحث يتماشى ورغباته النفسية وميولاته وقدراته العلمية وهي الطريقة التي تحقق حرية الطالب وخبرة المشرف.

الفرع الخامس: القواعد الأساسية في تحديد مشكلة البحث

المشكلة في البحث العلمي هي جملة في صيغة سؤال[3]، تسأل عن العلاقة القائمة بين متحولين أو متغيرين أو أكثر في البحث، وجواب هذا السؤال هو الغرض المنشود في البحث العلمي الذي يصل إليه الباحث في خاتمة البحث في صورة نتائج يقينية تقبل التعميم.

قد يبقى الباحث لفترة طويلة من الزمن في بحث وتمحيص وتفكير قبل تحديد المشكلة وصياغة الأسئلة لكون عدم وضوح الفكرة وعدم نضجها في ذهن الباحث أو لارتباطها بعدة متغيرات وجب الفصل بينها، أو تحديدها بدقة.

ومن بين المعايير التي يجب على الباحث اعتمادها في صياغة الإشكالية:

- يجب أن تعبر الإشكالية عن علاقة بين متغيرين أو أكثر بشكل واضح في الصياغة النهائية لها.
- تكون صياغة الإشكالية واضحة في شكل سؤال جوهري، يدعم بأسئلة جزئية، تفكك السؤال الأساسي

[1] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المرجع السابق، ص42.

[2] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص36.

[3] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص107.

محمد الغريب عبدالكريم: البحث العلمي – التصميم المنهج الإجراءات ، المرجع السابق،ص 65.

وتحدد معالم الخطة المتبعة في البحث فيما بعد، أو تصاغ الإشكالية في فقرة خبرية تقريرية، تقر بوجود الإشكالية وتحدد نطاقها ومجالاتها دون اللجوء إلى الأسئلة المباشرة، أو تكون الإشكالية تبعا لنوع البحث الميداني أو التطبيقي في شكل فرضيات يتم التأكد منها في نهاية البحث من صدقها أو كذبها، أو من وجودها بنسب مختلفة، فيتحدد تكاملها فيما بينها للإجابة عن البحث.

- أن تعالج الإشكالية موضوعا حديثا، فالجدة في المواضيع تعطي السبق، وتبين الأهمية العلمية والعملية للموضوع، وتبين مسايرة الباحث لواقعه من خلال إعطائه الحلول اللازمة لمشكلات عصره والمساهمة في ترسيخ دور البحث العلمي في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

- المشكلة المراد الإجابة عنها تسهم في المعرفة بإضافة الجديد سواء كان في الجانب النظري المعرفي أو الجانب العملي التطبيقي.

- المشكلة البحثية تفتح آفاقا جدية وجديدة للبحث، من خلا طرح تساؤلات في نهاية البحث.

- أن يستفاد من النتائج المتوصل إليها ولا تبقى حبيسة رفوف المكتبة، لا فائدة ولا طائل منها.

و لتحديد مشكلة البحث وجب إتباع قواعد أساسية وضرورية لذلك وفقا للآتي:

أولا- وضوح موضوع البحث:

نقصد بذلك أن يكون موضوع البحث محددا غير غامض حتى لا يصعب على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيما بعد، فقد يبدو الموضوع سهلا للوهلة الأولى ثم إذا دقق فيه النظر ظهرت الصعوبات الجمة التي لا يمكن تجاوزها، وقد يكتشف الباحث أن هناك من سبقه إلى دراسة المشكلة وأن معلوماته حول موضوعه مشتتة وضعيفة وهذا كله نتيجة عدم وضوح الموضوع في ذهن الباحث وتصوره.

ثانيا-صياغة المشكلة:

تصاغ مشكلة البحث بصورة واضحة حيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في إيجاد حل له[1]، ولا يتم صياغة المشكلة بوضوح إلا إذا حدد الباحث العلاقة الموجودة بين متغيرات وعناصر الموضوع وتحديد مصطلحاته ومفاهيمه، وصياغة ذلك في سؤال جوهري مع الاستعانة بأسئلة فرعية أو جزئية تساعد على الإلمام بجميع جزيئات الموضوع أو بطرق أخرى.

ثالثا-وضوح المصطلحات:

أحيانا يقع الباحث في إشكالية عدم تحديد المصطلحات المستخدمة والمعتمدة في البحث [2]مما يجعله لا يتحكم في عناصر الموضوع ومضمونه والاصطلاح هو ذلك المفهوم العلمي أو الوسيلة الرمزية التي يستخدمها الباحث للتعبير عن أفكاره من أجل توصيلها للآخرين وتحديد المشكلة ليس أمرا سهلا كما

[1] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص108.

[2] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية،المرجع السابق، ص185.

يتصوره البعض حيث يتطلب الإحاطة بنواحي المشكلة، ثم تعريفها تعريفا واضحا والتأكد من قيمتها العلمية إذ يتوجب أن تتصف بالقوة والعمق والتركيز.

رابعا- صياغة الفرضيات:

بعد أن يحدد الباحث المشكلة في حالة البحوث الميدانية والتطبيقية يقوم الباحث بصياغة الفرضيات، وهذا لا يعني أن الفرضيات تأتي في مرحلة متأخرة عن مرحلة الإشكالية فالفرضيات في الحقيقة ما هي إلا الإجابات الميدانية المقترحة للسؤال الأساسي الذي يدور حوله موضوع البحث، وهي أيضا عبارة عن تخمينات وتوقعات أو استنتاجات يتبناها الباحث مؤقتا كحلول لمشكلة بحثه فهي تحمل الصدق والكذب، كما تعد نقطة انطلاق للوصول إلى النتيجة التي من خلالها قبول هذه الفرضيات أو رفضها .

فالفرضية[1] هي صياغة حدسية للعلاقة بين متغيرين أو أكثر، كأن نربط التحصيل العلمي بعدد المحاضرات مثلا، أي أنها عبارة عن تخمين أو استنتاج يتوصل إليه الباحث ويأخذ به بشكل مؤقت ، فهو رأي مبدئي أو حل مؤقت أو تفسير مؤقت يضعه الباحث لحل مشكلة البحث، كما قد يكون إجابة محتملة للإشكالية المطروحة؛ وتتميز بالصفات التالية[2] :

- أن تكون موجزة ومفيدة وواضحة وبسيطة تفسر الظواهر دون تعقيد.
- أن تعبر عن العلاقة بين متغيرات البحث.
- أن تكون مبنية على الحقائق الحسية والنظرية والذهنية لتفسير جميع جوانب المشكلة.
- أن تكون قابلة للاختصار والتحقق والتجريب.
- أن لا تتناقض مع النظريات والمفاهيم العلمية الثابتة كالنظريات والبديهيات والمسلمات.
- أن تغطي جميع احتمالات المشكلة وتوقعاتها ولها القدرة على التفسير الشامل للظاهرة المدروسة.

المطلب الثاني: مرحلة البحث عن الوثائق العلمية

يتعين على الباحث الحصول على بيانات ومعلومات بحثه من خلال المصادر والمراجع، وتسمى هذه العملية عملية التوثيق أو البيبلوغرافيا وتعتبر من أهم العمليات اللازمة للقيام بأي بحث، وذلك بنقل المعلومات والأفكار من المصادر والمراجع إلى متن البحث.

يقوم الباحث بتفحص كل ما كتب حول موضوعه[3]، فيتخير المناسب منها المرتبط بعنوان البحث،وهي تتنوع إلى واتفاقيات دولية وقوانين وكتب ومعاجم لغوية، ورسائل أكاديمية، من مذكرات

[1] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص109.
محمد الذيب عبدالكريم: البحث العلمي – التصميم المنهج الإجراءات ، المرجع السابق،ص 66.

[2] رجاء وحيد دويدي: المرجع نفسه، ص110

[3] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص58.

ماستر ورسائل ماجستير، وأطروحات دكتوراه،ومعاجم لغوية، ومقالات علمية منشورة في مجلات علمية محكمة، أو مداخلات منشورة في ملتقيات وطنية ودولية، ومراجع باللغات الأجنبية من كتب ومعاجم ومقالات علمية بالفرنسية أو الانجليزية وغيرها حسب اطلاع الباحث ومعرفته بها، ومن مواقع الكترونية؛ وتنقسم الوثائق إلى قسمين:

الفرع الأول: الوثائق الأصلية (المصادر العلمية)

هي الوثائق الأساسية التي كتبت حول موضوع ما أو جزء منه، والتي لا يرقى الشك إلى معلوماتها، ولذا يجب الرجوع إليها والاعتماد عليها[1]، وكلما زاد الباحث عدد المصادر في بحثه كلما تجلت قيمة البحث وزادت قيمته وجديته.

الوثائق الأصلية هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات المتعلقة بالموضوع والتي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح المصادر، ونذكر منها المواثيق القانونية العامة والخاصة والدولية والتشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة والعقود والمعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة الشهادات والمراسلات الرسمية، الأحكام القضائية والاجتهادات القضائية، والإحصائيات الرسمية والمخطوطات وغيرها.

الفرع الثاني: الوثائق الثانوية (المراجع العلمية)

هي الكتب والبحوث التي عنيت بموضوع ما واستمدت مادته من المصادر الأساسية أو الأصلية[2] فتستمد قوتها من مصادر ووثائق رسمية ومباشرة، أي أنها تلك الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى، والتي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح المراجع ومن أمثلتها الكتب والمؤلفات القانونية الدوريات، المقالات العلمية المتخصصة، الرسائل العلمية الأكاديمية الموسوعات، القواميس، المواقع الإلكترونية.

يمكن الإشارة إلى وجوب التفرقة بين المصادر والمراجع؛ فالمصدر هو أقدم ما يحتوي من مادة عن موضوع ما، وتعرف بالمصادر الأصلية وهي ذات قيمة علمية في الرسائل العلمية، لذلك وجب الاعتماد عليها والرجوع إليها وكلما ازداد استخدام المصادر الأصلية وكثرت الحقائق المستقاة منها كلما عظمت وزادت قيمتها العلمية، وخاصة حالة كون هذه الحقائق لم تصل إليها يد من قبل، وأما المرجع هو ما أخذ من مادة أصلية من مراجع متعددة وأخرجت في ثوب جديد، وعليه يطلب من الباحث دوما العودة إلى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر عليه الأمر، وعليه يمكن القول أن كل مصدر هو مرجع وأن كل مرجع ليس بمصدر.

[1] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص64.
ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- ، المرجع السابق، ص 61.
[2] مهدي فضل الله: المرجع نفسه، ص66./ ابراهيم أبو سليمان: المرجع نفسه، ص 62.

المطلب الثالث: مرحلة القراءة والتفكير

يقصد بها الإطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق المتصلة بالموضوع والعمل على تأمل هذه المعلومات والأفكار تأملا عقليا ومنطقيا حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع، وهو ما يجعله مسيطرا على موضوعه مستوعبا لكل حقائقه متعمقا في فهمه قادرا على الاستنتاج والتفسير والتركيب والمقارنة والنقد.

الفرع الأول: أهداف مرحلة القراءة والتركيز

1 - التعمق في التخصص والسيطرة على كل جزئياته واكتساب نظام التحليل وتوسيع المعارف.

2- الاطلاع الواسع على المصادر والمراجع باختلاف أنواعها.

3- اكتساب الأسلوب العلمي القوي والمتين.

4- القدرة على إعداد خطة للموضوع.

5- اكتساب الثروة اللغوية الرصينة، المتضمنة منها القانونية المتخصصة.

6- اكتساب الشجاعة الأدبية للباحث ومواجهة الجمهور.

الفرع الثاني: شروط وقواعد القراءة

1- أن تكون واسعة وشاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

2- الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق والمصادر وكيفية استغلالها .

3- الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.

4- ضرورة أن تكون القراءة مرتبة ومنظمة لا ارتجالية ولا عشوائية.

5- احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة واختيار الأوقات المناسبة لها والأماكن الصحية والمريحة للاستفادة منها.

6- ترك فترات للتأمل والتفكير بين القراءات المختلفة والابتعاد عن القراءة خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية.

الفرع الثالث: أنواع القراءة

أغلب مؤلفات المنهجية قسمت القراءة إلى أنواع ثلاثة وهي كالآتي:

أولا- القراءة السريعة الكاشفة:

نقصد بها تلك القراءة السريعة الخاطفة التي تتحقق من خلال الاطلاع على عناوين الكتب و الفهارس ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة[1]، كما تشمل أيضا الاطلاع على مقومات وبعض

[1] عمار بوضياف: المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2014، ط1، ص107.
عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص69.

فصول وعناوين المصادر،واختيار الموضوعات المتعلقة بالبحث، وبعد تحديد الموضوعات المرتبطة بالبحث، تبدأ عملية تفحصها بصورة سريعة لتحديد مدى قيمتها واتصالها بالبحث، فأحيانا تكون عناوين الموضوعات جذابة ولكن محتواها يكون ضحلا وغير جدي[1]، ولا يقدم فائدة للبحث فيقوم الباحث باستبعادها من قائمة المصادر والمراجع إلا أنه يصنفها ضمن المراجع العامة التي يعود إليها استثناء في مواضيع جزئية لا تعد أساسية فيه.

1-أهداف القراءة السريعة الكاشفة:

أ - تستهدف تدعيم قائمة المصادر والمراجع المجمعة بوثائق جديدة.

ب- معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة .

ج-اكتشاف القديم والجديد، و القيم والمتخصص من الوثائق.

د- تساعد على رسم ملامح خطة البحث وتعطي فكرة حول الخطوط العريضة والعامة لخطة البحث.

هـ- تصنيف المراجع إلى مصادر عامة ومصادر خاصة.

ثانيا-القراءة العادية:

هي التي تتركز حول المواضيع التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة[2]؛ يقوم بها الباحث من خلال العودة إلى كل المصادر التي سبق الاطلاع عليها، سواء كان من خلال العنوان أو فهرس الموضوعات التي لها ارتباط مباشر بعنوان البحث، وبواسطتها يقوم الباحث [3]باقتباس الأفكار وترتيبها وفهم معانيها وتدوينها في الملفات والبطاقات.

1-أهداف القراءة العادية والمتأنية:

أ- حصر المصادر التي لها ارتباط وثيق بعنوان البحث.

ب-تجميع الأفكار وتصنيفها وترتيبها وفقا لخطة البحث.

ج-تعديل وتحديد الخطة المعدة للبحث بإضافة عناصر جديدة أو حذف أخرى.

د - استخلاص النتائج والأفكار وتدوينها في بطاقات أو ملفات.

ثالثا-القراءة العميقة والمركزة:

تتمحور حول بعض الوثائق دون الآخر لما لها من أهمية في الموضوع وصلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة والتكرار والتمعن والدقة.

تكون القراءة العميقة بصورة عميقة، متفحصة، دقيقة، ونقدية، وفي هذه المرحلة يفكر القارئ مليا

[1] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص71.

[2] عمارعو ابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص70.

[3] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع نفسه ، ص72.

فيما يقرأ، فيحلل ويركب، ويقارن، ويقابل ، ويفسر، ويستنتج.

تتطلب القراءة المعمقة صرامة والتزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات الأخرى، وتختلف أهداف القراءة المركزة عن القراءة العادية؛ ففي هذه المرحلة [1] تتضح في ذهن الباحث حقائق عن فكرة ما، ونظرة خاصة عنها تشكل جزء أو فصلا من بحثه، ويرى من المناسب أن يعالجها مباشرة ويصدر الأحكام بشأنها كي لا تغيب تفاصيلها ورأيه الخاص؛ وينصح في هذا النوع من القراءة أن يكون في صحة جيدة وأن لا يشكو من مرض أو يعاني إجهادا جسديا أو توترا نفسيا.

إن القراءة الواعية[2] للباحث تجعله لا يكتفي بمجال تخصصه فقط، وإنما تجعله يتعدى إلى مجالات أخرى وبلغات أخرى غير لغته الأساسية،فالقراءة بوعي وتعمق تجعل الباحث يربط بين ما يقرأه في مختلف المصادر ويكتشف النقص فيها ويبين أوجه الاختلاف منها

1-أهداف القراءة المعمقة:

أ - يتعرف الباحث على إطار المشكلة وتحديد الآراء الفكرية التي تناولها والفرضيات التي تبناها الباحثون فيما سبق .

ب- معرفة المناهج العلمية المستخدمة في الموضوع ومدى فعاليتها، ومدى حاجة دراستها وفق مناهج أخرى وبزاوية نظر جديدة وطرح مغاير.

ج- تعميق الأفكار و الاسترشاد وتوضيح مسار الدراسة من حيث المعلومات التي تخدم البحث.

د- مناقشة الأفكار وتحليلها وإعطاء رأي الباحث فيها.

هـ- الوصول إلى تحديد نتائج البحث من خلال الإطلاع الكامل على جميع عناصر الموضوع.

المطلب الرابع:مرحلة تبويب وتقسيم الموضوع

العرض أو المتن هو محتوى البحث وهو الجزء الجوهري فيه، حيث يحتوي على الأفكار والمناقشات والتقييمات وعرض النظريات[3] وتبيان أوجه التشابه والاختلاف في الموضوع، وإعطاء التفسيرات المنطقية اللازمة، حيث يكون العرض محكما ومتسلسلا متوازنا متفقا مع عنوان البحث وصولا إلى النتائج بطريقة سلسة وسليمة.

تعد مرحلة جوهرية للباحث وتتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية والكلية والفرعية والجزئية على أسس ومعايير علمية ومنطقية واضحة،بعد مرحلة القراءة والتمعن تكون الفكرة الأساسية حول الموضوع

[1] عبدالقادر الشيخلي: إعداد البحث القانوني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982، ص49.
مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق ، ص72.
عمار عو ابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص70.

[2] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المرجع السابق، ص37-38.

[3] عمار التركاوي: المنهجية القانونية، الجامعة الافتراضية السورية، ج1، ص36.

قد تبلورت وتكونت في ذهن الباحث [1]، الأمر الذي يساعد الباحث في هيكلة الموضوع وتقسيمه وفق خطة منهجية محكمة؛ فالخطة هي تصميم البحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل البحثي كما تعتبر واجهة البناء الفكري للموضوع[2].

يجب أن تخضع عملية التقسيم إلى أساس سليم وفكرة منظمة ورابطة خاصة كالترتيب الزمني أو المنطقي[3].

إن التقسيم الموضوعي يعني تحديد الفكرة الأساسية والكلية للموضوع وإعطاؤها عنوانا رئيسيا ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة للبحث والقيام بتفكيك وتقسيم الفكرة الأساسية إلى أفكار جزئية وفرعية خاصة حيث يسجل هيكلة وبناء البحث ثم القيام بإعطاء العناوين الفرعية والجزئية وهي: الجزء، القسم، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، أولا، 1، أ.....

الترتيب الأبجدي للحروف العربية:

أ، ب، ج، د ،هـ ، و، ز، ح، ط،ي، ك، ل، م، ن، س، ع، ف، ص، ق، ر، ش، ت، ث، خ، ذ، ض،ظ، غ.

وقد لخصها علماء اللغة إلى:

أبجد - هوز –حطي - كلمن - سعفص - قرشت -ثخذ - ضظغ

الترتيب الهجائي للحروف العربية أو الألفبائي:

أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ ، و، ي.

يجب على الباحث احترام بعض القواعد والشروط أثناء تقسيم البحث وهي في ذات الوقت إرشادات توجه الباحث بتكوين خطة بحثه وفقا للآتي:

1- أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع.

2- التعمق والشمول في الإحاطة بجميع جوانب وأجزاء وفروع وتفاصيل البحث.

3- الاعتماد على المنطق والموضوعية والتسلسل في تقسيم البحث.

4- احترام مبدأ مرونة الخطة حتى يستطيع الباحث إضافة العناصر المسنودة وأحذف بعض العناصر دون الإخلال بتوازن الخطة.

5- تحاشي تكرار العناوين الموجودة في مختلف المراجع والمصادر وإيجاد عناوين معبرة عن جهد الشخص الباحث.

6- يجب مراعاة التوازن الشكلي للخطة كأن يتساوى عدد المطالب في كل مبحث مع المباحث الأخرى أو

---

[1] عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق ، ص72.

[2] علي مراح: منهجية التفكير القانوني- نظريا وعمليا-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص67.
ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- ، المرجع السابق، ص 48.

[3] عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية ،المرجع نفسه ، ص71.

عدد المباحث في كل فصل مع الفصول الأخرى، كذلك يجب مراعاة التوازن الموضوعي بالخطة من حيث عدد الصفحات المخصصة لكل فصل أو مبحث أو مطلب أو فرع.

7- يجب أن تكون كل عناوين الخطة مترابطة فيما بينها.

8- وجوب وضوح العناوين من حيث بنائها اللفظي واللغوي والالتزام بالمصطلحات واللغة القانونية.

الفرع الأول:معايير تقسيم الموضوع

يجب النظر إلى طبيعة المشكلة التي يدور حولها البحث لأنها تمثل المعيار الأساسي في تقييمه والجدير بالذكر أن اختلاف طبيعة المشكلات البحثية لا يمكن حصرها، ومع ذلك يمكن ذكر بعض الحالات التي يتطابق لها البحث القانوني كما يلي:

إذا كان موضوع البحث تاريخيا يمكن تقسيمه إلى قسمين الأول يخصص للجانب التاريخي والثاني للجانب القانوني؛ وإذا كان موضوع البحث له بعد ميداني يقسم إلى قسمين:الأول نظري والثاني تطبيقي[1].

وإذا كان موضوع البحث يطرح اختلافا في الفقه والقضاء والتشريعات المقارنة، يتوجب دراستها وإفراد جزء من كل فصل منها مع وضع الخلاصات المقارنة لها، وقد يكون المعيار المعتمد في التقسيم هو العام أو الخاص أو الكل أو الجزء أو السابق أو الحاضر من الظواهر والقضايا القانونية، وفي كل الأحوال يبقى التقسيم المنطقي والموضوعي والزمني هو الأساس حيث يكتسب الباحث مهارة في التعامل مع الموضوع ومدى فهمه له وهذا ما ينتج عن مرحلة القراءة والتفكير، وأما قوانين تقسيم الموضوع نقصد بها الأطر الشكلية والموضوعية التي تصب فيها مختلف أجزاء البحث من جزء وقسم وباب وفصل ومبحث ومطلب وفرع الذي يتوجب أن يحتويها كل بحث إضافة إلى مقدمة وخاتمة ومجموعة من الفهارس.

المطلب الخامس: مرحلة جمع وتخزين المعلومات

تعتبر المعلومات المجمعة ركيزة الباحث الأساسية فكلما جمع أكبر عدد من المعلومات وبنوعية جيدة حديثة، كلما أدى ذلك إلى تمكنه من تغطية متطلبات البحث في مختلف جزئياته وتفاصيله، وتعكس نوعية المعلومات مدى إلمام الباحث بما كتب وبحث في الموضوع من خلال الوقوف على مختلف الآراء والأفكار، خاصة إذا تعددت مصادره ومراجعه من حيث النوعية والكمية ومن حيث متانة لغة البحث.

الفرع الأول: طرق تخزين المعلومات:

سرعان ما يجد الباحث نفسه يغوص في بحر من المعلومات والأفكار نتيجة المصادر والمراجع الكثيرة التي تم جمعها، وعليه يستوجب الاعتماد على عملية التنقية وغربلة في المعلومات المتحصل عليها، ابتداء من خلال إعطاء أولوية للمصادر والمراجع الأصلية والمباشرة والخاصة وتقديمها على غيرها من المراجع الثانوية والتركيز على المصادر والمراجع الأكثر حداثة سواء في إحصائياتها أو توثيقها واستبعاد المراجع أو

[1] عمار التركاوي: المنهجية القانونية، المرجع السابق، ص36.

المعلومات المكررة والمنقولة عن مصادر متوفرة، وهذا حرصا على دقة وقوة ومصداقية المعلومات ثم الابتعاد عن المعلومات غير العلمية وغير الموضوعية التي تستند إلى تعصب مذهبي أو فكري القائم على العاطفة والذاتية، كما يستبعد الباحث كل المعلومات التي تتعارض مع الحقائق العلمية مع تجنب الإطناب وتكرار الأفكار والمعلومات حتى يستطيع الباحث إعطاء مصداقية ودقة وقيمة علمية لبحثه.

ويتم تدوين وترتيب هذه المعلومات وفق نسق منهجي صحيح بإتباع ما يلي:

أولا- طريقة البطاقات:

وهي بطاقات مصنوعة من الورق المقوى[1] متوسطة الحجم، وذلك لجعلها سهلة التداول وعدم اهتلاكها وسلامتها من التلف بمرور الوقت[2]، يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع ويدون عليها المعلومات على وجه واحد فقط ويترك فراغات أثناء التدوين لاحتمال إضافة معلومات أخرى فيما بعد ويجب أن تكتب في البطاقة في جزئها السفلي كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر **كاسم المؤلف ولقبه وعنوان المصدرودار النشرومكان النشروسنة النشر، ورقم الطبعة ورقم الجزء إن وجد ورقم الصفحة**، ويستعمل وسط البطاقة من الأعلى لعنونة المعلومات، وفي أسفلها يتم التوثيق .

نموذج للبطاقة:

الفرع الأول: تصنيف الجرائم في التشريع الجزائري

صنف المشرع الجزائري الجرائم إلى ثلاثة أصناف هي الجناية والجنحة والمخالفة، معتمدا على العقوبة المقررة لها في قانون العقوبات كمعيار للتصنيف، ومن ثم كل جناية يعاقب عليها بعقوبات جنائية، وكل جنحة يعاقب عليها بعقوبات جنحة، وتطبق عقوبة المخالفات على كل مخالفة، فكانت عقوبة الجناية الإعدام والسجن المؤبد والسجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمس سنوات وعشرين ماعدا في الحالات التي يقرر فيها القانون حدودا أخرى قصوى،وأما عقوبة الجنحة الحبس مدة تتجاوز شهرين إلى خمس سنوات ما عدا الحالات التي يقرر فيها القانون حدودا أخرى وغرامة مالية تتجاوز 20.000دج، وفي حالة المخالفات تطبق عقوبة الحبس من يوم واحد على الأقل إلى شهرين على الأكثر مع غرامة من 2000دج إلى 20.000دج، ولم يلق هذا التصنيف إجماعا من الفقه واقترحوا بدل ذلك تصنيفا ثنائيا استنادا لمعيار الركن المعنوي[1].

.....

.....[2]

[1] أحسن بوسقيعة:الوجيزفي القانون الجزائي العام، دارهومة، الجزائر، 2009، ط8، ص 24.

[2] منصور رحماني: الوجيزفي القانون الجنائي، دارالعلوم للنشروالتوزيع، الجزائر، ط1، ص45.

[1] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص58.

[2] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دارالشروق للنشروالتوزيع والطباعة، 1978، ط3، ص 100.

يمكن تنظيم البطاقات وفقا للطريقة التالية:

1- تجمع البطاقات وتصنف حسب الموضوعات أو الخطة المعتمدة في البحث[1].

2- تجمع كل البطاقات في حزمة خاصة تبعا لنوع الموضوع ونوع التقسيم، مثلا مبحث أو مطلب.

3- ترقيم البطاقات ضروري حتى لا تختلط فيما بينها فيضيع الجهد والوقت في ترتيبها من جديد.

4- كتابة المعلومات الأساسية لكل مصدر مع رقم الصفحة.

ثانيا- طريقة الملفات:

يتكون الملف من غلاف سميك وماسكة لحمل الأوراق، وفيها يقوم الباحث بتصنيف الأوراق داخل الملف حسب خطة البحث، ويمتاز هذا الأسلوب بسهولة الاستعمال لأنه أسلوب عملي يسهل معه إضافة أو حذف معلومات غير مرغوب فيها وذلك بواسطة فتح الماسكة وإضافة الأوراق في المكان الملائم.

الفرع الأول: يوضع عنوان الفرع وفقا للخطة

- تدون المعلومات سواء بطريقة الاقتباس الحرفي أو الاقتباس المعنوي

.....

.....

.....[1].

.....

.....

.....

.....[2].

.....

.....

.....

.....[3].

[1] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ط3، ص 104.

[2] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996، ط1، ص44.

[3] عبدالعزيز بن الربيعة: البحث العلمي- حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته- مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2012، ط6، ج2، ص10. ص19

[1] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ط3، ص 108.

ثالثا- طريقة الكراس:

يقوم الباحث فيها بجمع المصادر والمراجع اللازمة للبحث، وبعد تسجيل الخطة الأولية له يقوم بنسخ الخطة في الكراس بكتابة كل عنوان في صفحة مستقلة[1].

ثم يقوم بعد ذلك بتفريغ كل مصدر ومرجع وفقا لعناوين خطة البحث من خلال كتابة كلا من اسم المؤلف ولقبه وعنوان الكتاب ورقم الصفحة والجزء إن وجد، ويقوم بهذه العملية مع جميع المصادر والمراجع المتحصل عليها،.

وفي نهاية الأمر يتحصل الباحث على مجموعة من المصادر والمراجع التي يحتاجها في كل جزئية من جزئيات البحث حيث يتعامل مع عدد محدود من المراجع والمصادر مما يحقق فعالية في سير البحث.

تمكن هذه الطريقة في عدم تضييع الوقت بالرجوع إلى جميع المصادر والمراجع في كل مرة أثناء تطرق الباحث لأي جزئية من جزئيات البحث وفائدة كل ذلك هو الاقتصاد في الجهد والوقت والاستثمار الجيد لجميع المصادر والمراجع المتحصل عليها سواء كانت مراجع عامة أو خاصة دون إهمال لأي منها أو نسيان لها.

مثال توضيحي لطريقة الكراس:

الموضوع
الباب الأول:تأصيل الشهادة والتصرفات المؤثرة فيها في الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
الفصل الأول:ماهية الشهادة في الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
المبحث الأول:ماهية الشهادة في الفقه الإسلامي.....
المطلب الأول:تعريف الشهادة في الفقه الإسلامي.....
الفرع الأول: معنى الشهادة في اللغة **-أبو الفضل جمال الدين محمد ابن منظور: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج3، ص436 (فصل الشين المعجمة، مادة "شهد").** **-محمد مرتضى بن محمد الحسين الزبيدي: تاج العروس في جواهر القاموس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007، المجلد الرابع، ج8، ص145، (فصل الشين المعجمة مع الدال المهملة).** **-مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، ج1، ص305.**

[1] عمار التركاوي: المنهجية القانونية، المرجع السابق، ص67.

سورة المجادلة، الآية:06.

إسماعيل ابن عمر ابن كثير القرشي الدمشقي: تفسير القرآن العظيم، دار الكتاب الحديث، ط1، ج1، ص2064.

أيوب بن موسى الحسيني أبوالبقاء: كتاب الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص 527

صفحة 01

أولا: العلم

-الزبيدي: المصدر السابق، ص145.

-سورة هود، الآية:103.

-ابن كثير الدمشقي: المصدر السابق، ج2، ص1030.

-سورة الإسراء، الآية:78.

-ابن كثير الدمشقي:المصدر نفسه، ج3، ص1222.

-محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي : مختار الصحاح، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1987، ص349.

-أبو البقاء: المرجع نفسه، ص 528./ إميل بديع يعقوب : موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،2006، المجلد السادس، ص6.

صفحة 02

ثانيا:البيان والإظهار

- الزبيدي: المصدر السابق، ص145.

-سورة هود، الآية:103.

- ابن كثير الدمشقي: المصدر السابق، ج2، ص1030.

- سورة الإسراء، الآية:78.

- ابن كثير الدمشقي:المصدر نفسه، ج3، ص1222.

-محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي : مختار الصحاح، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1987، ص349.

- أبو البقاء: المرجع السابق، ص 528.

-إميل بديع يعقوب : موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،2006، المجلد السادس، ص6.

صفحة 03

ثالثا: الحضور

-كمال محمد عواد:الضوابط الشرعية والقانونية للأدلة الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الفكر الجامعية الإسكندرية، مصر، ط1، 2011، ص54 وما بعدها

- عبدالحليم منصور:السلطة القضائية في الإسلام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1 ،2010، ص208 وما بعدها

-ابراهيم بن محمد الفايز:الإثبات بالقرائن في الفقه الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ص47.

- سعد محمد ظفير العسيري: نظام الإثبات في جرائم الحدود في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، العربية السعودية، ج1، 1985، ص 241 ومابعدها.

- ابن الهمام كمال الدين محمد السيواسي: شرح فتح القدير، المطبعة الكبرى الأميرية بولاق، ط1، 1317هـ، ج6، ص2.

- محمد علي التهانوي الهندي: كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه:أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998،ج2، ص470.

- محمد بن حسيبن علي الطوري القادري: تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ضبط وتخريج :زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997،ج7، ص93.

صفحة04

الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للشهادة في الفقه الإسلامي

-ابن عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري: صحيح البخاري، كتاب الرهن، باب :إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعي واليمين على المدعي عليه، دار ابن كثير، دمشق و بيروت ، ط1، 2002، رقم: 2515-2516،.ص609.

- البخاري: المصدر نفسه، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم:2652، ص645.

- البخاري: المصدر نفسه، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم:2654، ص646.

- زكي الدين عبدالعظيم المنذري: مختصر صحيح مسلم، كتاب القضاء والشهادات، باب خير الشهداء، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ص 271، رقم:1719.

- زكي الدين عبدالعظيم المنذري: المرجع نفسه، كتاب القضاء والشهادات، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم:1712.

- سورة الإسراء، الآية:36.

- سورة يوسف، الآية:81.

- عبد الحميد ابن باديس: تفسير ابن باديس- مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير- دار الرشيد، الجزائر، ط1 ،2009 ،ص262-263.

- أحمد فتحي بهنسي: نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامية، المرجع السابق، ص61. عبدالحليم منصور:المرجع السابق، ص226.

- محمود نجيب حسني: الفقه الجنائي الإسلامي، منشأة المعارف، القاهرة، مصر، 2006، ص31 ومابعدها.

- محمد سعيد رمضان البوطي: محاضرات في الفقه المقارن، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، ص169 ومابعدها.

- سعد محمد ظفير العسيري: المرجع السابق، ج1، ص220.

- عبدالقادر عودة:التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان،ج1، ص83.

- البيهقي :السنن الكبرى، كتاب الشهادات (باب) التحفظ في الشهادة والعلم بها 10 ص165

صفحة 05

المطلب السادس: مرحلة الكتابة والتدوين

إن الكتابة فن رفيع تتطلب إجادة وموهبة، ودراسة أصوله، والتمرس عليه، فالكتابة سواء كانت علمية أو أدبية، تتطلب موهبة لكي تجذب الانتباه ولا تبعث على السآمة، لكن دور الموهبة [1] يقل كثيرا في حالة الكتابة العلمية، لأن لها أصولا، وأسلوبا وقيودا، وقواعد يتعين الالتزام بها .

سواء استعمل الباحث أي طريقة من الطرق السابقة، فإنه يتوجب عليه أن يتقيد ببعض القواعد المنهجية أثناء تدوينه للمعلومات من بينها أن تشتمل كل بطاقة أو ورقة على الموضوع الفرعي والمعلومات المتعلقة بالموضوع وبيانات المصدر الذي استقى منه تلك الأفكار مع احتواء كل بطاقة أو ورقة على عنوان الموضوع الجزئي المخصصة له حتى لا يضطر الباحث لقراءة كل البطاقات والأوراق في كل مرة.

إن المعلومات المتعلقة بالموضوع يجب أن تذكر بوضوح، وتكون كاملة ويستحسن أن تتضمن كل بطاقة موضوعا واحدا فقط، والمعلومات التي تتضمنها إما أن تكون مقتبسة حرفيا وهنا يجب وضع نص الاقتباس بين قوسين (....) أو شولتين"...."، وأن تكون المعلومات بأسلوب الباحث بينما الأفكار الأصلية تكون لصاحب المصدر وهو النوع الغالب في البحث العلمي (الاقتباس المعنوي) ويستحسن في البحوث الأكاديمية أن يقوم الباحث بالتحليل والتفسير والنقد والمقارنة، وأحيانا إبداء الرأي إن تطلب الأمر ذلك وتعد مرحلة التدوين من آخر المراحل التي يقوم بها الباحث وهي تعبر عن المجهود المبذول في إعداد البحث وتبين مدى جودة العمل المقدم.

الفرع الأول:أهداف كتابة البحث العلمي

إن الهدف الأساسي والجوهري في عملية التدوين هو إعمال القارئ بطريقة علمية ومنهجية دقيقة عن المجهودات المبذولة في البحث وإعلان النتائج العلمية المتوصل إليها.

1 -يمكن الإشارة إلى أن البحث العلمي لا يستهدف التسويق أو المتعة الأدبية العمالية مثلما هو في الروايات والقصص.

2-يستهدف إلى تحقيق النتائج العلمية بإتباع أسلوب علمي ومنهجي وبلغة قانونية متينة ورصينة وجيدة .

3- الاعتماد على الأساليب والحجج المنطقية.

4 -إبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي في ذلك.

الفرع الثاني: قواعد الكتابة

هناك مجموعة من القواعد التي تحكم عملية الكتابة نوجزها فيما يلي :

[1] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المرجع السابق، ص42.

بعد قراءة البطاقات والملفات والشروع في الكتابة يجب على الباحث استبعاد البطاقات أو الملفات التي تحمل المعلومات التي لا تنسجم مع ما يكتبه فليس بالضرورة نقل كل ما هو موجود في البطاقات إلى مضمون البحث ويجب كتابة البحث بأسلوب علمي من خلال اعتماد لغة سليمة وخالية من الأخطاء النحوية والإملائية.

ومما يندرج ضمن مسألة مراعاة سلامة اللغة، كتابة الأرقام، حيث لا يجوز أن تبدأ الجملة برقم عددي وإذا كان من الضرورة وجوب كتابة الرقم يكتب بالحروف لا بالأرقام وأيضا يكتب الرقم في وسط الجملة فإنه يكتب بالحروف لا بالأرقام، وتكتب بالأرقام النسب المئوية أو مقدار مبلغ معين أو تواريخ معينة إن وجدت مجموعة من الأرقام المتتالية وكانت متباينة من حيث عدد الكلمات التي تكتب بها فإنها تكتب بصيغة عددية مثال: باستقراء نصوص المواد القانونية 40-41-295-350 من قانون العقوبات.

1- إذا كان العدد كبيرا جدا نكتب أوله بالأرقام وآخره بالحروف مثال : تقدر الغرامة المالية في مثل هذه الجناية 100 مليون دج.

2- استعمال اللغة الفنية المتخصصة مع ضرورة إتقان المصطلحات المستعملة مع طبيعة الموضوع فالمصطلحات القانونية المميزة عن غيرها، ولذلك يتوجب على الباحث اعتماده اللغة القانونية الجيدة فمثلا لا يمكن استعمال لفظ الظلم بل يمكن استعمال التعسف في استعمال الحق.

3- الابتعاد عن اللغة الشعرية وعن الألفاظ التي تحمل التأويل والفهم المزدوج والقراءات المختلفة.

4- التحلي بالموضوعية والابتعاد عن عبارات التفخيم أو التهكم أو السخرية.

5- الكتابة بلغة الغائب لأن تقرير البحث هو وصف موضوعي ومجرد ما تم التوصل إليه من نتائج يحاول الباحث فيها تجنب استعمال الضمائر الشخصية وخاصة الجمع: تم التطرق- سبق القول....

6- عدم استخدام الاختصارات والرموز إلا للضرورة القصوى.

7- التسلسل المنطقي في عرض الأفكار والانتقال من جملة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى ومن فكرة إلى أخرى بسلاسة ويسر وسهولة.

8- عند عرض الباحث للاختلافات الفقهية أو التشريعية أو القضائية وانتقاده لها يجب تدعيم آراءه بالحجج والأدلة التي تبعث في القارئ الاقتناع والطمأنينة.

9- في حالة استعمال جداول أو أشكال يتوجب ترقيمها مع تبيان المصادر الأصلية لها.

10- عدم الإكثار من الاقتباسات لأنها تدخل الباحث في متاهة التكرار والاكتئاب والملل وطمس شخصية الباحث.

مخطط يوضح مراحل إعداد البحث العلمي

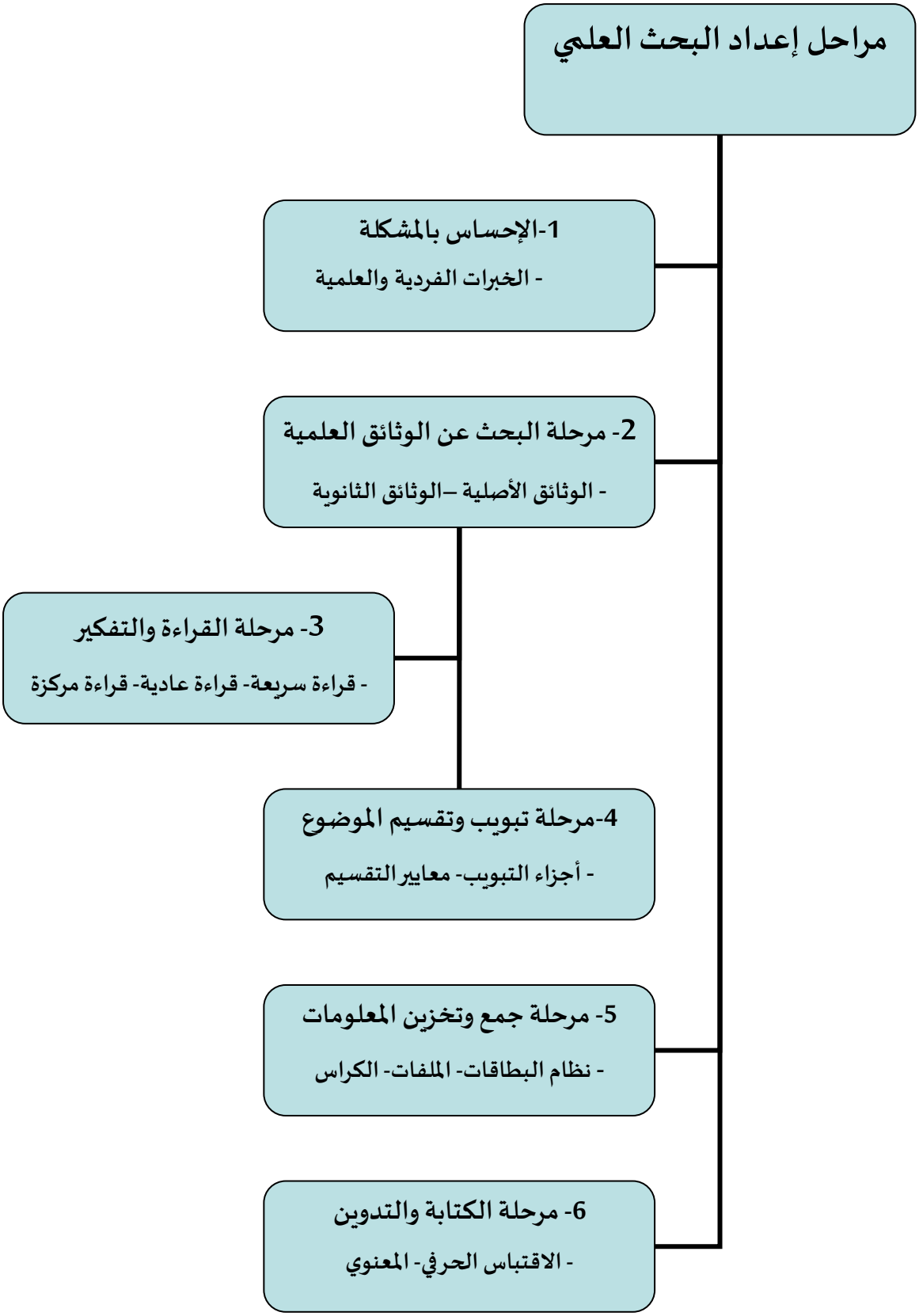

مخطط يوضح تداخل مراحل إعداد البحث العلمي :

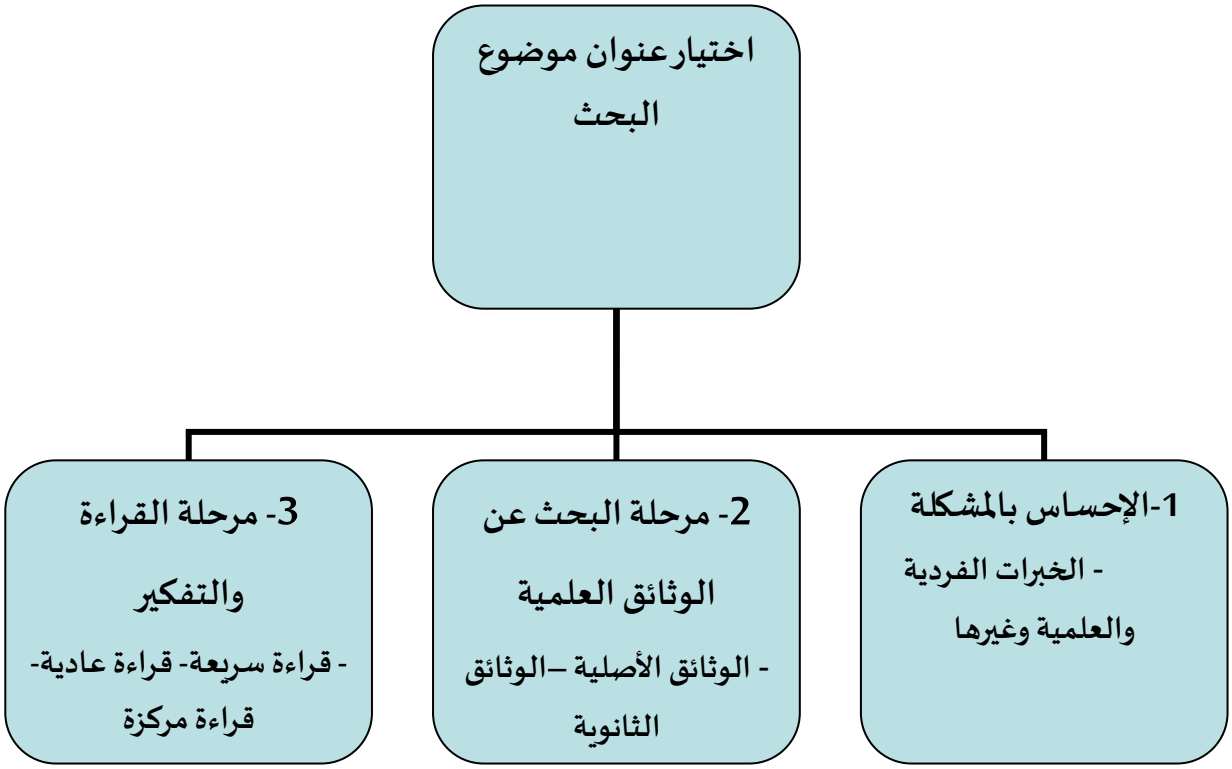

لا يمكن فصل اختيارعنوان الموضوع عن مرحلة الإحساس بالمشكلة ومرحلة البحث عن الوثائق و مرحلة القراءة والتفكير:

أثناء إنجاز البحث العلمي، يقوم الباحث بمجموعة من العمليات المترابطة والمتكاملة والمتداخلة خلال محاولته تحديد عنوان البحث وضبطه ضبطا دقيقا يقوم بعملية القراءة بأنواعها، ويجمع المصادر والمراجع المختلفة المتعلقة ببحثه سواء كانت عامة أو خاصة، المهم أن يكون لها ارتباط وثيق بموضوعه ويعمل على تحديد وصياغة إشكالية البحث مع مراعاة التناسق بينها وبين عنوان الموضوع، فيقوم بتوسيع دائرة المطالعة والبحث وتبادل الأفكار والنقاشات والحوار مع المتخصصين وذوي الخبرة، والاطلاع على الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع البحث أو جزء منه، والتفكير على إيجاد خطة مناسبة وكيفية تقسيمها في أبواب أو فصول مستقلة وفق منهج علمي.

وعليه نخلص بأن مراحل إعداد البحث العلمي لا يمكن القول باستقلال مرحلة عن أخرى، وعدم إمكانية العبور إلى مرحلة دون أخرى، وإنما تتداخل المراحل وتتكامل فيما بينها.

الفرع الثالث:الاقتباس

هو عملية نقل حرفي أو معنوي للنص أو الفكرة من المصادر والمراجع، وينقسم إلى نوعين اقتباس حرفي(كلي) واقتباس معنوي(جزئي)، وفي كلتا الحالتين يلتزم الباحث بالإشارة إلى اسم ولقب المؤلف عنوان الكتاب، ودار النشر ومكان النشر، وتاريخ النشر، ورقم الطبعة، ورقم الجزء إن وجد، ورقم الصفحة وفي حالة عدم الإشارة إلى ذلك يعتبر تعديا صريحا وواضحا عن قصد وإصرار على أفكار الغير، وهو ما يعرف بالسرقة العلمية.

أولا-أنواع الاقتباس:

1*الاقتباس الحرفي:

يسمى أيضا الاقتباس الكلي أو المباشر وفيه يتم نقل النص من المصدر أو المرجع نقلا حرفيا مثال: يقول: احسن بوسقيعة:(الجريمة بوجه عام هي كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه أو على المجتمع ومؤسساته ونظمه السياسة والاقتصادية وقد يقع أيضا على الحيوان) فالكلام المحصور بين القوسين كله ينسب لـ: أحسن بوسقيعة فهو منقول دون تغيير فيه.

وبما أن الاقتباس هو ما ينقله شخص عن آخر[1]، لا يجوز نقل صفحة كاملة إلى البحث، بل يجب صياغة الباحث ماينقل بأسلوبه الخاص مع المحافظة على الفكرة، وتستخدم النقطتان الرأسيتان قبل المادة المقتبسة مع وضعها بين قوسين وتنقل كما هي حتى إن وردت بها أخطاء علمية أو لغوية وللباحث أن يشير إلى ذلك بعد نهاية الاقتباس .

الاقتباس الحرفي عادة ما يكون قصيرا موجزا لا يتجاوز الخمس(5) اسطر ويدمج مع متن البحث كما يميز بعلامة التنصيص (...)، أو "....."، وإذا كان الاقتباس يتجاوز 5 أسطر يشار إليه في التهميش مع ذكر مصدره ومرجعه.

2*حالات الاقتباس الحرفي[2]:

أ- النقل الحرفي من القرآن الكريم أو حديث من السنة النبوية الشريفة.

ب-إذا كانت تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة.

ج-إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في وضوح وسلامة ودقة.

د- الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان، خاصة إذا كان الموضوع ذا حساسية خاصة.

[1] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المرجع السابق، ص183.

[2] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ط3، ص 104.

هـ- في معرض النقض والاعتراض على المخالف وجب نقل كلامه حرفيا.

و- في حالة الاستشهاد بتعريف لمصطلح أو مفهوم أو كلام لفقيه أو مفكر .

ز- في حالة التدليل بنص مادة قانونية أو حكم قضائي.

3*الاقتباس المعنوي أو الجزئي أو غير المباشر:

وفيه يقوم الباحث بنقل الأفكار والمعلومات من مصدر واحد أو مجموعة من المصادر بأسلوبه الخاص وصياغة لفظية مختلفة عن المصدر المأخوذ منه تلك المعلومات، وبتعبير أقوى وجامع للأفكار[1] ويشار إليها في الهامش بذكر جميع المصادر والمراجع المستعملة.

ثانيا- توثيق الاقتباس: يتم توثيق الاقتباس الحرفي من خلال ذكر ما يلي:

اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، درا النشر، مكان وبلد النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة، رقم الجزء إن وجد، رقم الصفحة.

وفي الاقتباس المعنوي أو الجزئي نجد العديد من الصيغ في ذلك منها انظر في ذلك...، راجع كلا من... للاستزادة....،مع ذكر جميع المعلومات المتعلقة بالمصدر.

ثالثا-الاقتباس من غير المصدر الأصلي:

يقصد بذلك إذا أراد الباحث أن يقتبس أو يشير إلى فكرة مؤلف ما وردت في مصدر مؤلف آخر يمتلكه الباحث، في حين أن المصدر الأصلي تعذر الوصول إليه ففي هذه الحالة للباحث اقتباس الفكرة بصورة غير مباشرة ويكون التهميش كما يلي :

نقلا عن،..... مع كتابة المعلومات المتعلقة بالكتاب الذي وجدنا منه البحث.

اسم ولقب المؤلف (صاحب التعريف)، عنوان الكتاب.....، رقم الصفحة، موجود في، مأخوذ عن .....

يجب على الباحث الالتزام بقواعد المنهجية في توثيق المصادر والمراجع في الهامش ويقصد بالتوثيق والمفاهيم والمعلومات إلى مصادر أصلية وهذه العملية تختلف باختلاف المرجع والمصدر المستعمل وباختلاف تكرار استعمال المرجع في الصفحة الواحدة أو في عدة صفحات البحث.

ويستحسن أن لا يقوم الباحث بالاقتباس من غير المصدر الأصلي، لأنه غير محبذ وغير مستحسن في المنهجية ولا يعطي القيمة العلمية للبحث مما يستوجب تجنبه وتحاشيه وتلافيه.

رابعا- وظائف التهميش:

1-الاعتراف بجهد الآخر وتوثيقه والعمل على تبيانه في قائمة المراجع في نهاية البحث.

2-نسب كل فكرة لصاحبها أثناء إعداد البحث وهو من باب الأمانة العلمية التي تستوجب الالتزام بها من كل باحث في أي مجال[2].

[1] ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- ، المرجع السابق ، ص 105.

3- تؤدي الهوامش وظيفة الشرح والتعليق والإضافة لما أورده الباحث في متن البحث، كالتعريف بشخصية ما أو شرح فكرة أو التعريف بقانون ما أو نص مادة قانونية أو معاهدة دولية تعد جزئية في الموضوع تستحق الذكر والإلمام بها.

خامسا- طرق التهميش:

1*استقلال كل صفحة بهامش: وذلك بوضع أرقام متسلسلة في الصفحة نفسها(.....)[1] ،(.....)[2] وهكذا، على أن يتكرر الترقيم بنفس الترتيب يكتب في الهامش في أسفل الصفحة بعد فصل المتن عن الهامش بخط أفقي وتكتب المصادر بخط أقل حجما عن المتن ليتميز عنه[1] وعادة مايكتب المتن بخط16 والهامش بخط غليظ بحجم12.

[1] اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، درا النشر، مكان وبلد النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة، رقم الجزء إن وجد، رقم الصفحة.

[2] المرجع الثاني بكل تفاصيله، وهكذا دواليك...

مثال:

<u>الفرع الأول: يوضع عنوان الفرع وفقا للخطة</u>

الشهادة لا تتحقق إلا من قبل شاهد يؤدي شهادته بعد حلف اليمين، والشاهد يقصد به ذلك الشخص الذي يحضر أثناء سير الدعوى حيث لا يكون فيها خصما لتأكيد ماعلم به من أفعال لإنارة المحكمة[1]، ومن ذلك لا يرتكب أطراف الخصومة المدنية جريمة الزور وإنما يرتكبون جنحة حلف اليمين الكاذبة [2].

وأما المترجم والخبير فقد جرم المشرع شهادة الأول تجريما خاصا، في حين لا يعد اليمين الذي يؤديه الثاني شهادة ومن ثم لا يمكن مساءلته من أجل شهادة الزور[3] .

---

[1] احسن بوسقيعة: الوجيز في القانون الجزائي الخاص، المرجع السابق، ج2، ص366.

سلمان أحمد بركات:الشهادة الزور، مؤسسة زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص 28 وما بعدها.

[2] في حين أن محكمة النقض المصرية استقر لديها جواز دعوة المدعي المدني لأداء الشهادة بعد حلف اليمين وعندئذ يجوز معاقبته على شهادة الزور إذا حنث في يمينه وقرر أقوالا مغايرة.انظر علي عوض حسن: جريمة شهادة الزور، المرجع السابق، ص33-34.

[3] إيهاب عبدالمطلب: الشهادة الزور، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، ص66 وما بعدها.

---

[2] **ابراهيم أبو سليمان: ، المرجع نفسه، ص 117.**

[1] **ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- ،المرجع السابق، ص 119.**

ص25

2*إدراج الهوامش في كل فصل، وترقيمها تصاعديا بأرقام تسلسلية تبدأ من أول هامش إلى آخر هامش يحتويه الفصل مثلا:من 1 إلى 25 وتخصص صفحة في نهاية الفصل يكتب فيها الباحث هوامش الفصل الأول مثلا:

هوامش الفصل الأول:

---

(1) اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، درا النشر، مكان وبلد النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة، رقم الجزء إن وجد، رقم الصفحة.

(2).....

(3).....

(4).....

.....

(25).....

هوامش الفصل الثاني:

---

(1).....

(2).....

(3).....

(4).....

.....

.....

(35).....

3*إدراج الهوامش في نهاية البحث بحيث ترقم تسلسليا من أول هامش إلى آخر هامش يحتويه البحث.

مثال:

---

[1] اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، درا النشر، مكان وبلد النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة، رقم الجزء إن وجد، رقم الصفحة.

[2].....

[3].....

[4].....

.....

.....

[55].....

4*طريقة هارفارد: حيث تتم الإشارة إلى المدرج بعد الاقتباس مباشرة وذلك بأن يوضع بين قوسين لقب المؤلف، تاريخ النشر، ورقم الصفحة فقط، على أن يكتب المرجع بتفاصيله في قائمة المراجع.

مثال:(.....النص المقتبس.....)**(عمارعوابدي، 2009،ص50).**

إذا كان للمؤلف نفسه كتابين في نفس السنة، فإنه يتم التمييز بإضافة حروف أبجدية.

مثال:(.....النص المقتبس.....)**(عمار بوضياف، 2005،أ ، ص26)؛ (عمار بوضياف، 2005، ب، ص35).**

سادسا-تدوين بيانات المصادروالمراجع في الهامش:

تختلف طرق توثيق الهوامش من مصدر لآخر، كما تختلف حسب المناسبة التي يذكر فيها المرجع سواء كان لأول مرة أو تكرر ذكره في نفس الصفحة مرة أو عدة مرات أو في صفحات متتالية من البحث ولهذا وجب التفريق بين هذه الحالات على النحو الآتي:

1-الهامش الذي يشارفيه إلى الكتاب لأول مرة:

[1] اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، درا النشر، مكان وبلد النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة، رقم الجزء إن وجد، رقم الصفحة.

مثال: [1]عمار بوضياف: المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور، الجزائر، 2014، ط1، ج1، ص251.

ملاحظة: يستحسن في التهميش أن يكتب الاسم ثم اللقب، وفي ترتيب المصادر نكتب اللقب ثم الاسم لتسهل عملية الترتيب، فأحيانا يتكرر اسم معين عدة مرات، مما يصعب عملية الترتيب، أما اللقب فنادرا ما تتشابه الألقاب الأمر الذي يسهل فيه ترتيب الأسماء وفقا للترتيب الألفبائي.

2-في حالة وجود تحديد العنوان مع أجزاء له:

[1]عمار بوضياف: المرجع في كتابة البحوث القانونية- المقالات القانونية- دار جسور، الجزائر، 2014، ط1، ج2، ص211.

3-إذا تم الاقتباس من صفحتين متتاليتين:

[1]أحمد بلقاسم: القانون الدولي العام، دار هومة، الجزائر، 2005، ط1، ص252،251. أو:

[1]أحمد بلقاسم: القانون الدولي العام، دار هومة، الجزائر، 2005، ط1، ص251- 252.

4-إذا تكرر استعمال المرجع لمرتين متتاليتين في نفس صفحة البحث دون توسط مرجع آخر لهما:

[1]أحمد بلقاسم: القانون الدولي العام، دار هومة، الجزائر، 2005، ط1، ج1، ص251.

[2]المرجع نفسه، ص257. أو: [2] أحمد بلقاسم: المرجع نفسه، ص251

5-إذا تكرر استعمال المرجع لمرتين متتاليتين في نفس صفحة البحث دون توسط مرجع آخر لهما مع استعمال نفس الصفحة:

[1] عمار بوضياف: المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور، الجزائر، 2014، ط1، ص251.

[2]المرجع نفسه، الصفحة نفسها. أو نفس المرجع، نفس الصفحة.

أو: [2]عمار بوضياف: المرجع نفسه، الصفحة نفسها. أو نفس المرجع، نفس الصفحة.

6-إذا تكرر استعمال المرجع لمرتين متتاليتين في نفس صفحة البحث مع توسط مرجع آخر لهما أي وجود مرجع يفصل بينهما فإننا نكتب اسم ولقب المؤلف مع عنوان الكتاب في حالة وجود كتابين لنفس المؤلف .مثال:

[1]أحمد بلقاسم: القانون الدولي العام، دار هومة، الجزائر، 2005، ط1، ج1، ص251.....**استعمال أول**

[2] عمار بوضياف:القانون الإداري العام، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 208، ط2، ص55.

[3] أحمد بلقاسم: القانون الدولي الخاص، دار هومة، الجزائر، 2006، ط2، ج2، ص135... **استعمال أول**

[4]أحمد بلقاسم: القانون الدولي العام، المرجع نفسه، ص251. .....**استعمال ثان**

[5] أحمد بلقاسم: القانون الدولي الخاص، المرجع نفسه ص139. .....**استعمال ثان**

مثال آخر:

****ملاحظة: في حالة الاعتماد على مرجع واحد فقط لذات المؤلف:**

[1] محمد زيان عمر: البحث العلمي – مناهجه وتقنياته-، المرجع السابق، ص163.

موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص105.

[2] عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص273.

محمد زيان عمر: المرجع نفسه، ص172.

موريس انجرس: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] عمار عوابدي: المرجع نفسه، ص 276.

موريس انجرس: المرجع نفسه، ص 194.

محمد زيان عمر: المرجع نفسه، ص189.

ملاحظة: في حالة كون المؤلف له **كتابين بعنوانين مختلفين أو له جزئين** تم الاعتماد عليهما في البحث ذاته فإنه يتوجب بعد كتابة اسم ولقب المؤلف أن يكتب عنوان الكتاب لتمييز أي الكتابين تم الاعتماد عليه.

7-إذا تكرر استعمال المرجع لمرتين متتاليتين في نفس صفحة البحث مع توسط مرجع آخر لهما أي وجود مرجع يفصل بينهما فإننا نكتب اسم ولقب المؤلف فقط لعدم وجود كتابين لنفس المؤلف:

(1)أحمد بلقاسم: القانون الدولي العام، دار هومة، الجزائر، 2005، ط1، ج1، ص153.

(2) علي سليمان: القانون المدني، دار الفكر، القاهرة، مصر، 2000، ط3، ص123.

(3)أحمد بلقاسم: المرجع نفسه، ص251.

8-في حالة استعمال المرجع لمرة ثانية في صفحة أخرى أو في عدة صفحات متفرقة من البحث:

(1) علي سليمان:القانون المدني، المرجع السابق، ص255.

يجب على الباحث حين استعماله لمجموعة من الكتب لنفس المؤلف أن يميز بينها بكتابة العنوان في كل مرة حتى لا تختلط على ذهن القارئ أي مرجع اعتمده في بحثه.

9-في حالة وجود مؤلفين للمرجع الواحد نكتب:

(1)أحمد بلقاسم ومحمد محرز: القانون التجاري، دار الفكر، القاهرة، مصر، ط3، 2009، ص96.

10-في حالة وجود أكثر من مؤلف:

(1)نعمة أنطوان وآخرون: معجم اللغة العربية، دار العلم، بيروت، لبنان،2009، ج1، ص656.

11-في حالة وجود تعليق أو تحقيق أو ترجمة للكتاب:

(1)أيوب بن موسى أبوالبقاء: كتاب الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998، ط2 ، ص527.

12-في حالة إصدار الكتاب من طرف هيئة ما أو مؤسسة ما:

(1)مكتب التربية العربي لدول الخليج، ماذا يريد التربويون من الإعلاميين؟، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، 2010، ط2، ص101.

13-التهميش بمصدر أو مرجع باللغة الفرنسية:

(1)اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان وبلد النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة، رقم الجزء إن وجد، رقم الصفحة.

إذا كان الكتاب أجنبيا نكتب p كاختصار لكلمة page أي الصفحة، وتستعمل pp اختصارا لكلمة الصفحتين، tome: تستعمل للجزء، وتعوض كلمة تحقيق، جمع، إشراف، نشر بـ: .ed اختصار لكلمة édition.

وتعوض كلمة المرجع السابق بـ:op.cit / ouvrage precedent " كاختصار لكلمة اللاتينية operacitato أو Ibid كاختصار لـ ibidem .

وتعوض كلمة " وآخرون في حالة تعدد المؤلفين لكتاب واحد بـ: et al

14-الهامش الذي يشارفيه إلى مقال مأخوذ من مجلة أو جريدة:

(1)رقية عواشرية: القضاء الجنائي الدائم والقضاء الجنائي الوطني تنازع أم تكامل، مجلة الملتقى الدولي الأول-الاجتهاد القضائي في المادة الجزائية وأثره على حركة التشريع-، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الأول مارس 2004.

15-الهامش الذي يشارفيه إلى رسالة ماجستير:

(1)عبدالمجيد لخذاري: الجرائم الإرهابية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير،إشراف:د/ زواقري الطاهر، جامعة خنشلة ، الجزائر، 2009-2010.

16-**الهامش الذي يشارفيه إلى رسالة دكتوراه:**

(1) عبدالمجيد لخذاري: حماية الشاهد دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أطروحة دكتوراه، إشراف: د/ زواقري الطاهر، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014.

17-في حالة اقتباس بحث أو مقال منشور على الانترنت:

تم الاطلاع عليه بتاريخ:(1)w ww://arabic.mjustice.dz/liguearbe.29-06-2006. 01h.15

18-في حالة استعمال نص مقتبس من وثائق رسمية (قوانين، مراسيم، أوامر، تقارير، معاهدات، اتفاقيات دولية، مراسيم.....):

(1)- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2003 المصادق عليها بتحفظ بالمرسوم الرئاسي رقم : 04-128 المؤرخ في 29 صفر1425 الموافق 19 أفريل 2004 والصادر في الجريدة الرسمية رقم:14 المؤرخة في 08 مارس 2006

(2)- الجريدة الرسمية رقم: 43، المؤرخة في 10 جويلية 1996.

(3)- المرسوم 94-13 المتعلق بالصيد البحري المعدل والمتمم بالقانون رقم:71/01 انظر الجريدة الرسمية رقم:12 العدد71، المؤرخة في : 22 -06-1994، ص12.

(4)-الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا رقم 265539، الصادر بتاريخ:10-04-2004، مجلة المحكمة العليا قسم الوثائق والدراسات القانونية،السنة 2004، العدد02، ص33.

سابعا-القواعد الإملائية واحترام علامات الوقف والتنصيص[1]:

1-النقطة (.):تستعمل النقطة في الحالات التالية:

- في نهاية الجملة التامة المعنى أو نهاية الفقرة وعند انتهاء الكلام وانقضائه.

- لاتوضع النقطة بعد العنوان، سواء كان عنوانا رئيسيا أو فرعيا.

2-الفاصلة(،): وهي أكثر الإشارات استعمالا وشيوعا[1]:

-توضع الفاصلة بين جملتين معطوفتين وبينهما ارتباط قوي في المعنى.

- توضع أحيانا بين الكلمات المترادفة وبين الشرط وجوابه، وهي من الناحية العملية تعطي راحة للقارئ أثناء القراءة.

- بين الجمل المعترضة.

- بين الكلمات العديدة صفات كانت أم أسماء في الجملة الواحدة.

- بعد نعم أو لا جوابا لسؤال تتبعه الجملة.

- بعد عناصر ومعلومات المصدر عند التهميش والإحالة.

- بين أنواع الشيء وأقسامه.

3-الفاصلة المنقوطة(؛):يندر استعمالها مقارنة بالفاصلة والنقطة.

- تعد بمثابة نقطة إلا أنها لا تنهي معنى الجملة.

- توضع بين جملتين مرتبطتين في المعنى مع إمكانية استقلالية إحداهما عن الأخرى وأحيانا تستعمل كتوضيح وشرح لما يسبقها.

- توضع قبل التعليل وبيان السبب.

4-النقطتان الرأسيتان(:):أو العموديتان[2]:

- قبل الأرقام خوفا من الالتباس واعتبار الصفر نقطة. ص:150، ج:2.

- بين الشيء وأقسامه مثل أصابع اليدين خمس: الإبهام و.....

[1] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص446.
عمار التركاوي: المنهجية القانونية، المرجع السابق، ص77-78.

[1] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص446.
عمار التركاوي: المنهجية القانونية، المرجع السابق، ص78.

[2] رجاء وحيد دويدي: المرجع نفسه، ص 447.

- تشيران إلى نص يسرد أو قول لمفكر أو مؤلف أو فقيه أو تعريف لأمر ما أو تبيان لأقسام أو أنواع وخصائص أمر ما.

5-الشرطة(-):تستعمل في الحالات التالية:

- بين كلمات في الجملة للدلالة على بطء النطق بها؛ إذ تساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.
- في أول السطر في حالة الحوار بين اثنين إذا استغنى عن تكرار اسميهما
- بين العدد والمعدود إذا وقعا عنوانا في أول السطر مثل 1- ..... ، أولا-.....
- بعد الأرقام والحروف مثال المواد 10-11-12 أو في حالة الحروف أ-..ب-.....
- بين الرقمين المتسلسلين.

6-الشرطتان(- ..... -):

توضعان في الجمل المعترضة، أو الكلمات المعترضة.

7-القوسان(.....):

- توضع في حالة الاقتباس الحرفي.
- يوضع بينهما عبارات كالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية وغيرها، مثال: عمر(رضي الله عنه).
- حول الأرقام، في المتن أو الهامش.
- حول الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النص المكتوبة بالحروف الأجنبية.

-يوضع بينهما كلام ينسب للمؤلف ويكون ذلك في حالة الاقتباس الحرفي كما يمكن استعمالهما أيضا في حالة التفسير والتوضيح لكلام سابق حيث يمكن الاستغناء عنه دون إخلال للمعنى.

8-الشولتان المزدوجتان "....."":

- توضع أيضا في حالة الاقتباس الحرفي.
- عند كتابة عناوين المجلات أو القصائد أو المقالات.

9-الاستفهام (؟):

-عند التساؤل والجمل الاستفهامية.

10-التعجب (i):

- عند التعبير عن شعور قوي سخطا أم رضا، استنكارا أم إعجابا

ثامنا:قواعد كتابة الهمزة

لعل من أكثر الأخطاء الإملائية ورودا أثناء كتابة بحث أو رسالة أو أطروحة هو كتابة الهمزة في غير مكانها المناسب، وسنبين ذلك وفقا للآتي[1]:

[1] عمار التركاوي: المنهجية القانونية، المرجع السابق، ص 159.

1-الهمزة في أول الكلمة:

- إذا وقعت الهمزة في أول الكلمة كتبت على الألف إن كانت مفتوحة أو مضمومة وتحتها إن كانت مكسورة: **أسر، أسامة، إمام.**

- إذا سبق الهمزة حرف ليس من أصل الكلمة كتبت على الألف إن كانت مفتوحة أو مضمومة ، وتحتها إن كانت مكسورة: **بأبيك، بأصول، بإحكام، كأنما، كإرجاع، لأسرتك، لأخيك.**

- إذا وقعت الهمزة بعد همزة الاستفهام كتبت على الألف: أأنت قلت هذا؟ **(أإذا متنا وكنا عظاما أإنا لمبعوثون).**

- إذا كانت الهمزة مفتوحة وبعدها مد من جنسها أدمج الاثنان فصارا ألفا ممدوة: آسف-آكل-آنس.

2-الهمزة في وسط الكلمة:

-إذا وقعت الهمزة في وسط الكلمة وكانت مفتوحة وكان ماقبلها متحركا بالفتحة كتبت على الألف: **دأب، رأى، سأل.**

- إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد ضمة كتبت على الواو: **سؤال، يؤاخذ، يؤمل، يجرؤان، مؤشر**

- إذا وقعت الهمزة مفتوحة بعد كسرة كتبت على الياء: **رئة، رئات، فئة، مبادئك، مساوئه.**

- إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد حرف صحيح ساكن كتبت على الألف: **جرأة، جز أين، ملأى.**

- إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد ألف كتبت على السطر: **بقاءه، قراءة، تساءل.**

- إذا كانت الهمزة مفتوحة ووقعت بين ألفين كتبت على السطر كي لا تجتمع ثلاث ألفات متتاليات: **براءات، قراءات، ملاءات.**

- إذا كانت الهمزة مفتوحة أو مضمومة بعد واو ساكنة كتبت على السطر: **مروءة، يسوءك، ضوءه.**

- إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد يا ساكنة كتبت على الياء : **بريئة، بيئة، هيئة.**

- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد فتحة كتبت على الواو: **خطؤك، رؤوف، لؤم، يؤدب.**

- حين تزاد واو الجماعة تكتب على الألف: **قرأوا، يقرأون، ملأوا، يملأون.**

- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد حرف متحرك بالضم كتبت على الواو: **رؤوس، شؤون، يجرؤون.**

- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد كسرة كتبت على الياء: **يفاجئك، مبادئك، يقرئون.**

- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد حرف صحيح ساكن كتبت على الواو: **مسؤول، مشؤوم، جزؤه.**

- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد ألف كتبت على الواو: **تساؤل، بقاؤه، آباؤكم، يراؤون.**

- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد واو ساكنة كتبت على الواو: **يسوؤك، يسوؤني، يسوؤه.**

- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد ياء ساكنة كتبت على الياء: **شيئه، يجيئون، مجيئه.**

- إذا كانت الهمزة مكسورة واقعة بعد متحرك كتبت على الياء مهما كان قبلها: **رئيس، سئل، تقرئين، تجرئين.**

- إذا كانت الهمزة مكسورة بعد حرف صحيح ساكن كتبت على الياء: **جزئه، يسئم.**

- إذا كانت الهمزة مكسورة بعد ألف كتبت على الياء: **سائل، بقائه، موائد، رجائي.**

- إذا كانت الهمزة مكسورة بعد واو ساكنة كتبت على الياء: **ضوئه، موئل.**

- إذا كانت الهمزة ساكنة كتبت على حرف يجانس ماقبلها: رأس، أسأت، بئس، جئت.

- إذا كانت الهمزة ساكنة، ووقعت بعد همزة وصل كتبت على حرف يجانس حركة ماقبلها: **إئتمر، أؤتمر، إئتمن، أؤتمن.**

3- الهمزة في آخر الكلمة[1]:

- إذا وقعت الهمزة في آخر الكلمة وكان ماقبلها متحركا، كتبت على حرف يجانس حركة ماقبلها: **قرأ، بطؤ، بريء، نشأ، لم يسء، ...**

- إذا نونت الهمزة بالضم أو الكسر بقيت على حالها، أما إذا نونت بالفتح فتضاف بعدها الألف: **خطأ، لؤلؤا.**

- إذا وقعت الهمزة في آخر الكلمة بعد حرف صحيح ساكن كتبت على السطر: **بطء، جزء، دفء.**

- إذا نونت الهمزة بالضم أو بالكسر بقيت على حالها، أما إذا نونت بالفتح فتضاف الألف بعدها: **بطأ، جزءا، دفأ.**

- إذا وقعت الهمزة في آخر الكلمة بعد ألف كتبت على السطر: **بهاء، رداء، جاء.**

- إذا وقعت الهمزة في آخر الكلمة بعد واو ساكنة كتبت على السطر: **سوء، ضوء، هدوء، يموء.**

- إذا وقعت الهمزة في آخر الكلمة بعد ياء ساكنة كتبت على السطر: **رديء، مضيء، فيء.**

- إذا نونت الهمزة بالضم أو الكسر بقيت على حالها، أما إذا نونت بالفتح فتكتب كما يلي: **شيئا، رديئا، فيئا**، ولا يجب على الباحث أن يغفل اهتمامه بمتانة لغته وحسن تركيبها وسلامة أسلوبه وسلاسة أفكاره وتسلسلها وهو ما يعطي قيمة إضافية لمحتوى البحث الأمر الذي يجعله بحثا علميا متميزا.

[1] عمار التركاوي: المنهجية القانونية، المرجع السابق، ص162.

المبحث الثالث: إنجاز البحث العلمي- قواعد تحرير البحث العلمي-

يقوم الباحث بالقراءة والاطلاع وجمع المصادر وتحديد المصادر الخاصة المرتبطة بموضوع ارتباطا وثيقا، والمصادر العامة التي يمكن استغلالها واستثمارها في البحث بصورة ثانوية أو عرضية فقط، وبذلك يرفع من عدد المصادر المعتمدة في بحثه.

إن إنجاز البحث العلمي لا يتم إلا بعد استيعاب الباحث لإشكالية الموضوع ونضجها في ذهنه وحينها يتحدد عنوانه بدقة، وفقا للشروط التي يتطلبها، من وضوح في المصطلحات ودلالة المعاني واختصارها وجدة الموضوع وحداثته، ثم يعمل الباحث على وضع إشكالية تتوافق مع العنوان، وفقا لطرح فلسفي سواء في شكل سؤال رئيسي مع أسئلة جزئية تفكك السؤال الرئيسي وتشرحه، أو في فقرة تقريرية بأسلوب خبري، تقر بوجود مشكلة وكيفية الوصول إلى إجابة لها، أوفي شكل فرضيات خاصة إذا كان البحث تطبيقيا يحتاج إلى النزول في الميدان، ويحدد الباحث المنهج السليم الذي يوصله إلى النتيجة المبتغاة في نهاية البحث، ثم يبين خطة الدراسة.

لكي يُنجز البحث يجب احترام الشروط الشكلية والموضوعية والمنهجية اللازمة السابق ذكرها فالبحث يتكون من عدة أقسام وهي: **صفحة العنوان أو واجهة البحث، الإهداء، الشكر، المقدمة، المتن، الخاتمة، ملخص البحث، فهارس البحث، الملاحق**، فهي أجزاء هامة لا يمكن للباحث التغاضي عنها، فالباحث من الناحية المنهجية يتوجب أن يتبع الطرق المعتمدة في إنجاز البحوث الأكاديمية من حيث الترتيب والتنظيم والتقسيم والتبويب واعتماد المناهج العلمية المناسبة.

إن البحث القانوني هو دراسة موضوع قانوني أو مسألة قانونية أو ظاهرة قانونية من جميع الجوانب المتصلة بالموضوع باعتماد منهج علمي، وأحيانا عدة مناهج متكاملة، وباستعمال أدواتها المتمثلة في **الجمع والحصر والوصف والتصنيف والترتيب والتحليل والتفسير والتركيب والاستنتاج والمقارنة والنقد** بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة والوصول أخيرا إلى نتائج محددة تحقق أهداف البحث.

المطلب الأول: شروط البحث القانوني

ليس للباحث أن يختار مايشاء من شكل خارجي أو داخلي للبحث، وإنما يجب عليه أن يعتمد الشكل المعروف والمحدد والمتفق عليه في إعداد البحوث العلمية ويمكن إجمال الشروط فيمايلي:

الفرع الأول: الشروط الشكلية

أولا- نوع الخط وحجمه:

النمط المقرر قانونا من حيث الواجهة ومتطلباتها، ونوع الخط وحجمه في المتن والهامش، ويحدد نوع وحجم الخط حسب ماتم الاتفاق عليه في المجلس العلمي للكلية، كنموذج يحتذى به، ومن بين نوع الخطوط المعتمدة في الجامعات مايلي:

1-نوع وحجم الخط في المتن:

Simplified Arabic حجم 16 البعد بين الأسطر1.5:

مثال: تكمن خطورة المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي في إدخال الجرائم الأكثر خطورة في المعادلة السياسية وإخراجها من الملاحقة القضائية، ويتبين ذلك من خلال تجاهل بعض الجرائم الدولية متى كانت قرارات أو طلبات من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمدة سنة كاملة مع جواز تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها وهذا تحت غطاء السلم والأمن الدوليين، وهو ما يؤدي إلى تقويض دور المحكمة الجنائية الدولية وهو ما يعد مساسا باستقلالية المحكمة.

Traditional Arabic حجم 16 البعد بين الأسطر1.15:

مثال: تكمن خطورة المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي في إدخال الجرائم الأكثر خطورة في المعادلة السياسية وإخراجها من الملاحقة القضائية، ويتبين ذلك من خلال تجاهل بعض الجرائم الدولية متى كانت قرارات أو طلبات من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمدة سنة كاملة مع جواز تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها وهذا تحت غطاء السلم والأمن الدوليين، وهو ما يؤدي إلى تقويض دور المحكمة الجنائية الدولية وهو ما يعد مساسا باستقلالية المحكمة.

Sakkal majalla حجم 16 البعد بين الأسطر1.15:

مثال: تكمن خطورة المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي في إدخال الجرائم الأكثر خطورة في المعادلة السياسية وإخراجها من الملاحقة القضائية، ويتبين ذلك من خلال تجاهل بعض الجرائم الدولية متى كانت قرارات أو طلبات من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمدة سنة

كاملة مع جواز تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها وهذا تحت غطاء السلم والأمن الدوليين، وهو ما يؤدي إلى تقويض دور المحكمة الجنائية الدولية وهو ما يعد مساسا باستقلالية المحكمة.

أما البعد بين الأسطر في المتن يكون 1.15 أو 1.5 وفقا لنوع الخط

وتكتب عناوين المباحث والمطالب والفروع **بخط غليظ- gras-** وأحيانا تكتب المباحث بحجم 18 حتى تكون واضحة ومميزة.

2-نوع وحجم الخط في الهامش بخط غليظ- gras- :

Simplified Arabic حجم 12:

[1]زياد عيتاني: المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1 ، 2009، ص438.

Traditional Arabic حجم 12:

[1]زياد عيتاني: المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1 ، 2009، ص438.

Sakkal majalla حجم 12:

[1]زياد عيتاني: المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1 ، 2009، ص438.

3-أبعاد الورقة:

يجب ترك مسافات محددة أثناء كتابة البحث العلمي كما يلي:

-من جهة اليمين تترك مسافة 3 سم

-من جهة اليسار تترك مسافة 2 سم

-من جهة أعلى الورقة تترك مسافة 2 سم

-من جهة أسفل الورقة تترك مسافة 2 سم

ويختلف حجم الخط بين **16 أو 14 والبعد بين الأسطر بين 1.15 أو 1.5** حسب ما تشترطه الكلية في المجلس العلمي.

ثانيا- شروط شكلية ضرورية

1-الالتزام بترتيب الصفحات على التنسيق المعمول به .

2-الالتزام بتقسيم الرسالة إلى مايلي:

أ- **مقدمة**، كثابت من الثوابت الرسالة التي لا يجوز التغاضي عنها أو إسقاطها أو إضافة عنصر ما إليها من غير عناصرها الأساسية المتمثلة في **التوطئة، الأهمية، الأهداف، طرح الإشكالية، المنهج المتبع في الدراسة، أسباب اختيار البحث، الدراسات السابقة، صعوبات البحث، الخطة** انتهاء،

ب- **تقسيم الموضوع وتبويبه:** وفقا لنوع البحث العلمي إلى أبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع، ثم أولا- ثانيا..1-2-3...أ-ب ج وفقا للترتيب الأبجدي(**أ ب ج د هـ و ز....**) أو الألفبائي(**أ ب ت ث ج ح.....**).

ج - **خاتمة:** يتم الإجابة فيها على الإشكالية ومحققة لأهداف الموضوع مع تقديم الاقتراحات والتوصيات إن وجدت.

د- إضافة إلى **الملخصات** بالعربية وباللغات الأجنبية.

هـ- **الفهارس** بأنواعها فهارس المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

و - **الملاحق** إن وجدت.

3-الشكل النمطي للصفحات والهوامش والمسافة بين السطور.

4-الدقة في اختيار الألفاظ للتعبير عن المقصود.

5-التوازن في التراكيب اللغوية باستعمال الكلمات المعروفة وتفادي مايثير التساؤل أو الجدل، سواء كان ذلك في المتن أو عناوين الفصول والمباحث والمطالب والفروع.

6-الابتعاد عن الضمائر الشخصية للباحث كضمير الجمع نحن أو ضمير المخاطب،

7-تفادي الأخطاء اللغوية وخاصة في النصوص الشرعية، الأخطاء النحوية والصرف.

الفرع الثاني:الشروط الموضوعية

تتعدد الشروط الموضوعية في انجاز البحث القانوني وهي منها ماهو مرتبط بالمحتوى وآخر من القواعد المنهجية التي يجب احترامها ويمكن تمييز الآتي:

1- أن يكون للبحث أهداف واضحة يتم تحقيقها في نهاية البحث ويتضح ذلك جليا في الخاتمة من خلال النتائج المتوصل إليها.

2- أن يعبر العنوان عن الموضوع بدقة ووضوح، أن يكون موجزا ومختصرا، مرتبطا بالموضوع غير متناقض مع المحتوى، سليما من حيث اللغة والمصطلحات والمفاهيم.

3- أن ترتبط نتائج البحث بالهدف دون تحيز أو بتر للمعلومات، وأن لا تكون من البديهيات والمسلمات.

4- التناسق بين الأبواب والفصول وغيرها من التقسيمات من حيث الدراسة والتفريع وعدد الصفحات.

5- الالتزام بالترتيب المنطقي في البحث من حيث الدراسة كشرح مصطلح وتعريفه لغويا ثم اصطلاحا في الفقه والقانون والقضاء.

6-مراعاة الترتيب المنطقي للنقل واحترام معايير التقسيم من حيث الزمن والمكان ومجال الدراسة.

7-مراعاة الأمانة العلمية مع إحالة القارئ إلى المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في البحث.

8-عدم النقل الحرفي دون الإشارة إلى ذلك صراحة

9-الدقة في كتابة الهوامش مع الإحالة الدقيقة وذكر جميع معلومات المصدر.

10-عدم بتر الأفكار والانتقال من فكرة إلى أخرى دون استيفائها بصورة مجملة.

11-التنويع في المصادر والمراجع من قوانين وكتب خاصة وعامة ورسائل علمية أكاديمية وملتقيات وندوات ومقالات علمية وكتب باللغة الأجنبية ومعاجم لغوية ومواقع الكترونية.

12-عدم ذكر مصدر أو مرجع في البحث إلا إذا تم الاعتماد عليه.

13-استخدام اللغة الفنية المتخصصة القانونية حسب الموضوع والتخصص المدروس.

14- الابتعاد عن اللغة الأدبية والألفاظ التي تقبل التأويل والفهم المزدوج.

15- التحلي بالموضوعية والابتعاد عن عبارات التفخيم أو التهكم والسخرية من الآخرين.

16- مراعاة التوازن الشكلي في المحتوى وعدد الصفحات بين مختلف الأبواب والفصول والمباحث والمطالب والفروع.

17- اعتماد التقسيم الثنائي قدر الإمكان.

المطلب الثاني: أقسام البحث العلمي

يتكون البحث القانوني من عدة أجزاء يمكن إجمالها كما يلي:

الفرع الأول :عنوان موضوع البحث

هو دليل الموضوع أو المشكلة محل الدراسة والبحث، ويشتمل على كافة عناصر وأجزاء وتفاصيل البحث، بصورة واضحة دقيقة شاملة ودالة.

أولا- ضوابط وشروط عنوان البحث:

يخضع اختيار العنوان بناء على ضوابط وأحكام موضوعية وشكلية منهجية، لعل أبرزها ما يأتي:

1-الدقة والوضوح: يكون العنوان دقيقا وواضحا ودالا بعيدا عن العموميات والإبهام، لا يقبل التأويل أو التفسير أو الجدل.

2-الإيجاز والاختصار: فلا يكون مختصرا إلى حد يجعله مخلا للفهم، فلا تتضح أبعاد الموضوع، ولا طويلا فضفاضا، ومملا يحتمل كل التفسيرات والمفاهيم المختلفة، لكون المفهوم تجريد منفصل عن الواقع مؤلف من تعميمات أقيمت على الجزئيات[1].

3-أن يكون دالا على المضمون: فالاسم لا بد أن يدل على المسمى واختيار موضوع محدد في مسماه لابد أن يعكس محتواه وفقا لنطاق الدراسة زمانا ومكانا وتخصصا.

4-الحداثة والتفرد وإثارة الاهتمام:كلما كان الموضوع حديثا وجديدا مسايرا للعصر متماشيا مع التعديلات القانونية، كلما كان البحث متميزا بعيدا عن التقليد والجمود.

الفرع الثاني: واجهة البحث القانوني

[1] أحمد جمال الدين ظاهر و محمد أحمد زبادة: البحث العلمي الحديث، دار الشرق، جدة ، السعودية، 1997، ط1، ص96.

تتكون واجهة البحث من عناصر مرتبة ومنظمة وفق نسق منهجي تعارف عليه الباحثون، وهو يخضع للمنطق من حيث الترتيب والتنظيم، حيث تكون صفحة العنوان على ورق مقوى أولا، ثم نسخة مطابقة من الواجهة، ثم ورقة بيضاء، ثم ورقة تحتوي على آية قرآنية أو حديث نبوي شريف أو بسملة، ثم صفحة الإهداء ثم صفحة الشكر.

أولا-صفحة العنوان:

تشمل الورقة الأولى للبحث:

- في منتصف أعلى الصفحة يكتب: **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** واسم **الجامعة والكلية** التي ينتمي إليها الباحث .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور– خنشلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

- الزاوية العليا من اليمين يكتب القسم الذي ينتمي إليه الباحث ومن الجهة المقابلة لها يكتب نيابة العمادة للدراسات ما قبل التدرج إذا كان البحث مذكرة ماستر، ونيابة العمادة للدراسات ما بعد التدرج إذا كان البحث مذكرة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.

قسم الحقوق **نيابة العمادة للدراسات ما بعد التدرج**

وفي منتصف الصفحة يكتب العنوان بالحجم العريض .

العدالة الرضائية
في التشريع الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص: القانون الجنائي الدولي

وفي أسفلها مباشرة يكتب نوع البحث ورتبته مثلا **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص:جنائي دولي**

وأسفلهما بصورة مباشرة وبالتناظر يكتب على اليمين اسم ولقب الطالب وعلى اليسار اسم ولقب المشرف مع رتبته العلمية – الأستاذ الدكتور أو الدكتور-:

إعداد الطالب: **تحت إشراف: الدكتور:**

....

- ثم يوضع جدول يوضح فيه لجنة المناقشة ابتداء بالاسم واللقب والرتبة العلمية والجامعة التي ينتمي إليها مع صفته في اللجنة، مشرفا مقررا، رئيسا للجنة ،وعضوا مناقشا.

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة

- وفي آخر الصفحة وفي منتصفها تحدد سنة الموسم الجامعي مثلا: 2019/2018

الموسم الجامعي : 2017/2016

<u>نموذج صفحة الواجهة لرسالة – مذكرة- الماجستير</u>

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور- خنشلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق **نيابة العمادة للدراسات مابعد التدرج**

الجرائم الإرهابية وآليات مكافحتها في التشريع الجنائي الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي الدولي

إعداد الطالب : **إشراف الدكتور:**

عبد المجيد لخذاري **الطاهر زو اقري**

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
محمد الأخضر مالكي	أستاذ التعليم العالي	قسنطينة	رئيسا
الطاهرزو اقري	أستاذ محاضرأ	خنشلة	مشرفا ومقررا
السعيد فكرة	أستاذ التعليم العالي	باتنة	مناقشا
الطاهردلول	أستاذ محاضرأ	تبسة	مناقشا

السنة الجامعية :1429-1430هـ/**2008-2009 م**

نموذج صفحة الواجهة لأطروحة الدكتوراه:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر- باتنة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
والعلوم الإسلامية
قسم العلوم الإسلامية

نيابة العمادة للدراسات العليا
والبحث العلمي
والعلاقات الخارجية

حمـــاية الشـــاهد

دراســـة مقـارنـــة بيـن الفقـــه الإســـلامي والتشريـع الجنـائي الجـزائري والنظـام الأســاسي للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية تخصص:جنائي دولي

إعداد الطالب: **إشراف الدكتور:**

عبد المجيد لخذاري الطاهر زو اقري

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة

السنة الجامعية :1434-1435هـ/2013-2014 م

ثانيا:صفحة الإهداء

تكون في صفحة مستقلة، بعد صفحة العنوان، قبل صفحة الشكر، يشترط فيها أن يكون الإهداء مقتضبا يوجه إلى أشخاص أو جهات لها موقع خاص ومكانة مهمة لدى الباحث.

ثالثا:صفحة الشكر

يخصص لها صفحة مستقلة أيضا وفيها:

- يقدم الباحث شكره وامتنانه لله عز وجل أولا.

- ثم الشكر والامتنان للمشرف على العمل من قبيل حق الاعتراف بالجميل نظير ما قدمه من توجيهات وملاحظات وتقييم للعمل من بدايته إلى نهايته.

- كما يمكن تقديم الشكر لمن قدم يد المساعدة له أثناء إنجاز البحث، سواء كان ذلك في صورة توجيه أو توضيح أو إبداء رأي أو تقديم مصادر ومراجع أو دعم مالي أو نفسي.

- كما يقد الشكر على وجه الخصوص للجنة المناقشة نظير قبول أعضائها قراءة للبحث وتخصيص وقت لذلك والتنقل من أماكن مختلفة لحضور المناقشة.

من النصح أن لا يطيل الباحث في الشكر ولا يبالغ فيه، فكلما قصرت ألفاظ الشكر كان أكثر تأثيرا ومن المستحسن أن لا يذكر فيه إلا من كان جديرا حقا بالتقدير، فالرسائل العلمية ليست مكانا للمجاملات.

الفرع الثالث: مقدمة البحث وعناصرها

هي آخر ما يكتب وأول ما يقرأ من البحث، تثبت في أول البحث بعد الشكر وبل المتن، وترقم صفحاتها سواء ترقيما أبجديا أو يبدأ ترقيم البحث كله ابتداء من أول صفحة المقدمة، ويستحسن ترقيم المقدمة بالأرقام أفضل.

تعد مقدمة البحث الافتتاح العام والمدخل الرئيس الشامل الدال على آفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة وتتضمن المحاور الأساسية بصورة مركزة وموجزة ومفيدة ودالة في ذات الوقت، يقدم فيها الباحث ملخصا لأفكار البحث واتجاه الموضوع من الناحية النظرية ويبين أهمية البحث وأهدافه التي يصبو الباحث إلى تحقيقها ويستحسن عدم تحديد أهداف كثيرة حتى لا يتميع البحث، ويحدد إشكالية البحث، طرحا فلسفيا ويتم صياغة سؤال جوهري، يتم تفكيكه في شكل أسئلة جزئية فرعية كما يحدد فيها الفرضيات التي يضعها للاختبار والتحقيق والأدوات التي سيعتمد عليها في اختبار العينة وفقا لشروط معينة، كما يوضح المنهج المتبع مع وضع المبررات التي جعلته يعتمد المنهج بحد ذاته، ويبين أسباب اختياره للموضوع الموضوعية منها والذاتية، ولأن المعرفة تراكمية يضع الباحث بين أيدي القارئ الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع مع تبيان مواضع النقص فيها وما سيضيفه لها،كما يحدد الصعوبات التي اعترضت سير البحث خصوصا تلك التي تستغرق زمنا معتبرا؛ وأخيرا يعرض فيها الخطة التي انتهجها للإجابة عن الإشكالية المطروحة، وهي الخطة المناسبة بصورة مقتضبة يوضح فيها الخطوط العريضة لمسار البحث في أبواب أو فصول وفقا لحجمه.

تتمثل وظيفة المقدمة الأساسية في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث وقراءته، فهو يشكل فكرته ورأيه عن البحث، وعليه فهي تؤسس لمدى اقتناع القارئ بالاستمرار أو التوقف في قراءة البحث.

ولهذا ينصح بأن تكتب المقدمة بعد الانتهاء من كل أجزاء البحث بما في ذلك الخاتمة، وذلك ما يتيح للباحث إيلاؤها عناية فائقة.

وتتجلى عناصر المقدمة في الآتي:

أولا-التمهيد:

أو التوطئة أو المدخل[1]، وهو الإعلان عن الموضوع والتعريف به في ضوء المشكلات التي ستثار فيه فيمهد لموضوع البحث ويحدده تحديدا دقيقا واضحا، حيث يتضمن هذا التحديد جميع النقاط الرئيسية والفرعية التي يشتملها.

ثانيا-الأهمية:

[1] عبدالعزيز بن الربيعة: البحث العلمي- حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته- مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2012، ط6، ج2، 10.

أهمية ودواعي التطرق للبحث ضرورية جدا ومهمة في ترتيب عناصر المقدمة، لأن الباحث فيها يبين ويحدد المبررات التي جعلت الباحث يختار الموضوع، ويقنع القارئ بجدواه،إذ يمكن مواجهة الباحث بالقول أن موضوع البحث مستهلك أي قدتم إشباعه بحثا، فلا داعي للخوض فيه لأنه لن يقدم الجديد ولن يصل إلى نتائج جديدة تضاف إلى المعرفة.

والأهمية تنقسم إلى أهمية علمية وعملية:

فالعلمية هي المبررات النظرية، والفكرية التي تقتضي البحث في الموضوع حتى تتضح مفاهيمه جيدا ويتم تأصيلها تأصيلا علميا يستند إلى المنطق السليم، وأما الأهمية العملية هي تلك العوائق والصعوبات التي يراها الباحث موجودة في واقع الحال يتوجب إيجاد حلول لها من خلال البحث فيها أو على الأقل تسهيل بعضها، وتعد أهمية الموضوع من دوافع اختيار البحث وأسبابه .

ثالثا-الأهداف:

لكل دراسة أو بحث هدف أو غرض يرتجى ويتم السعي لتحقيقه، حتى يكون ذا فائدة علمية وعملية وعادة ما يفهم الهدف من البحث بأنه السبب الذي من أجله تم إنجاز البحث، والحقيقة أن الغرض من الهدف هو تقديم التوضيح لماذا ينجز، و مالذي يسعى إليه الباحث من وراء البحث لأن الأهداف يجب أن تحقق في نهاية البحث من خلال الوصول إلى نتائج علمية تجسد الأهداف التي تم وضعها في بداية البحث والتي نص عليه الباحث في مقدمة البحث.

والأهداف تنقسم إلى أهداف علمية وأهداف عملية:

أما الهدف العلمي[1]هو رغبة الباحث في التوصل إلى المعرفة العلمية، بمعنى إثراء المعرفة العلمية وإشباع الفضول العلمي، أما الهدف العملي هو استخدام وتطبيق نتائجه وتطبيقاته للوصول إلى حل للمشكلة.

إن أهداف البحث ضرورية لأنها هي التي تحدد بوصلة الموضوع ومنتهاه،حتى لا يضيع الباحث وتستغرقه التفاصيل فيضيع في جزئيات وتفاصيل دقيقة تخرجه عن الموضوع، فلا يجيب على الإشكالية ولأن أهداف البحث هي علمية وعملية ، وجب على الباحث أن لا يكثر من وضع عدد كبير من الأهداف حتى يستطيع تحقيقها والوصول إليها، فالأهداف ترتبط بعنوان البحث و إشكاليته وخطته وخاتمته.

رابعا-الإشكالية:

الإشكالية لا تتبلور ولا تنضج إلا إذا كان موضوع البحث واضحا وجليا ودقيقا في ذهن الباحث ووضوح الإشكالية يسهل تحديد العنوان ونطاق دراسته ومجاله، والإشكالية من الناحية المنهجية هي طرح فلسفي لموضوع البحث يتبلور في شكل سؤال رئيسي، جوهري وأساسي، يتم تفكيكه بأسئلة جزئية تفتت

[1] محمد الغريب عبدالكريم: البحث العلمي – التصميم المنهج الإجراءات ، المرجع السابق،ص 41-42.

وتفكك عناصر الموضوع وتعطي صورة أولية لخطة البحث التي ستقترح فيما بعد، ومن خلال الأسئلة المطروحة في الإشكالية يتضح المنهج المتبع في البحث، و المناهج التي يتم الاستئناس بها مع المنهج الرئيس إما منهجا تاريخيا أو وصفيا أو استقرائيا أو مقارنا أو استنباطيا(تحليليا) .

1-شروط الإشكالية:

أ- يشترط وضوح الإشكالية أي تكون بعبارات واضحة ومفهومة ومضبوطة وغير غامضة أو مبهمة.

ب - أن تكون قصيرة وموجزة وغير مُخلة ولا مُقلة، وتفي بالإجابة عن الموضوع .

ج- أن تُلم بجميع حدود موضوع البحث دون إخلال أو نسيان لأي جزئية.

هـ- أن تكون متوافقة مع الخطة التفصيلية للبحث، فتكون متطابقة معها كلية، فتكون جزئيات البحث إجابة عن الإشكالية المطروحة .

د- أن تكون متوافقة مع عنوان البحث، وأن تطرح تساؤلا يتماشى والعنوان.

و- تعد نوعية الأسئلة المطروحة في الإشكالية محددة نوع المنهج المتبع في البحث، إستقرائيا أم مقارنا أم تاريخيا....

ز- ترتبط الإشكالية في أسئلتها بالخطة المقترحة، إذ يجب أن نجد أثرا لها (الأسئلة) في ثنايا خطة البحث في مباحثها ومطالبها وفروعها، فلا يصح أن تطرح أسئلة في الإشكالية ولا نجد لها ترجمة في الخطة.

2- طرق صياغة الإشكالية:

تطرح الإشكالية وفق ثلاث صيغ أساسية:

أ- أن يكون الطرح فلسفيا في صورة سؤال رئيسي أو جوهري مع أسئلة فرعية أو ثانوية مكملة تفكك السؤال الرئيسي.

ب-بواسطة فرضيات تمثل الإجابة المحتملة لإشكالية الموضوع ويتم التحقق منها في نهاية البحث، وذلك في البحوث الميدانية.

ج- الأسلوب التقريري الإنشائي ويعرض من خلالها الباحث مشكلة البحث ويقر بوجودها والإشكالات التي تعترض موضوع البحث في مختلف جزئياته.

خامسا:المنهج المتبع في البحث

تعتبر العلوم القانونية أحد فروع الإنسانية والاجتماعية وبذلك فهي تخضع من حيث الدراسة المنهجية إلى كل الأسس والركائز المعتمدة في مجال الدراسات الاجتماعية بصفة عامة؛ وتتميز العلوم الاجتماعية ومن بينها العلوم القانونية، بأنها تستخدم مجموعة من المناهج في البحث الواحد وهذا ما يسمى بالتعددية المنهجية، وهذا ما تقضيه الدراسات الاجتماعية ومنها القانونية.

يعد المنهج مجموعة المبادئ العامة والأساليب التي يعتمدها الباحث لفهم موضوع الدراسة، والطريق المنظم الذي يسلكه العقل والتفكير الإنساني في دراسة موضوع ما أو ظاهرة ما، فالمنهج هو الذي يحدد معالم الدراسة ومسارها بصورة منتظمة وفقا للمنهج المتبع، سواء كان استقرائيا أو تاريخيا أو وصفيا أو مقارنا.

ويمكن ذكر أهم المناهج المعتمدة في البحث القانوني الآتي:

أولا-المنهج التاريخي

يهتم علم التاريخ بدراسة الحوادث الماضية من أجل فهم الحاضر ومن ثم التنبؤ بالمستقبل والباحث في مجال علم التاريخ يقوم بتحليل الأحداث الماضية وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات.

إن علم التاريخ [1] لا يمكن فصله عن المنهج التاريخي، وذلك باعتبار البحث أو التقصي العلمي وسيلة موضوعية هدفها الوصول إلى نتائج أو قوانين أو قواعد يمكن تعميمها واستخدامها للتنبؤ بما قد يحدث في المستقبل ضمن السياق التاريخي.

1- مفهوم المنهج التاريخي:

هو منهج وثائقي يبحث في مجال الوقائع التاريخية، ويرمي إلى جمع الحقائق العلمية بواسطة دراسة الوثائق والأشياء والتسجيلات[1]، بهدف التمحيص والتدقيق والاستنتاج وهو يستعمل في جميع العلوم الأكاديمية دون استثناء خاصة في التاريخ والآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ويهدف إلى جمع الحقائق لغرض إعطائها تفسيرا وتوضيحا معينا يعتمد على الترتيب المنطقي للأدلة والظواهر التي تعتمد على مبدأ الملاحظة للتوصل إلى نتائج تقود الباحث إلى تحقيق نتائج علمية جديدة، ويعتمد في ذلك على عدة وسائل وأدوات كمبدأ التنبؤ والتعميم والجمع بين الحاضر والمستقبل، لأن الحاضر[2] لا يفهم دون الرجوع إلى ماضيه.

يهتم التاريخ أساسا بتسجيل وقائع حدثت مرة واحدة في الماضي حيث يسعى المؤرخ إلى وصف وتفسير الفترة التي عايشها الإنسان على وجه الأرض، فالتاريخ يقوم على أساس الزمن الذي يتصف بعدم التكرار ويمكن إعطاء عدة تعاريف للمنهج التاريخي[3]:

---

[1] رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق، ص147.

[1] موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص 105.

[2] محمد الغريب عبدالكريم: البحث العلمي – التصميم المنهج الإجراءات ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط2،ص 108.

[3] عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص258 ومابعدها.

- مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي، والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه، ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها.

- هو وسيلة لإعادة الماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها ونقدها، وأخيرا تركيبها تأليفها ليتم عرض الحقائق عرضا صحيحا والتوصل إلى مجموعة من النتائج ذات براهين علمية، وهذا بتطبيق المنهج التاريخي، ويكون هدف الباحث أثناء اعتماده عليه الإجابة على مجموعة الأسئلة التالية: متى ظهرت الظاهرة؟ ماهي مراحل تطورها؟ ماعلاقتها بباقي الظواهر الأخرى والأحداث التاريخية المختلفة؟.

إذن يمكن القول أن المنهج التاريخي هو ذلك المنهج الذي يقوم على طريقة علمية يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة والحقيقة، ويتبع في ذلك الدراسة التحليلية للظاهرة المدروسة من خلال الإطار الزماني والإطار المكاني، ويكون ذلك وفق خطوات معينة تعتمد على المصادر التاريخية من أجل فهم الظاهرة كما هي في الوقت الحالي.

2-خصائص المنهج التاريخي:

يتميز المنهج التاريخي بأنه يسعى إلى سد فجوات الوقائع والأحداث الاجتماعية والسياسية، كما يزودنا بإحساس تاريخي لأن الأحداث التاريخية ليست منعزلة أو المستقلة عن بعضها البعض، وإنما هي مترابطة في سياق زمن محدد.

3-خطوات المنهج التاريخي:

من أجل دراسة الظاهرة التاريخية يتطلب من الباحث أن يتبع الخطوات التالية[1]:

أ- تحديد الظاهرة محل الدراسة والبحث: إن تحديد الظاهرة التاريخية يتعلق بتحديد المشكلة التي يريد الباحث التعرض لها في بحثه.

يستعين الباحث في مجال العلوم القانونية بالمنهج التاريخي حيث يقوم بتحديد الظاهرة التاريخية المتعلقة بموضوع بحثه ومثال ذلك: أصل الدولة ونشأتها في مجال القانون الدستوري – التطور التاريخي للعقوبات في النظم القانونية المختلفة، ظهور الجريمة وتطورها، تطور العقوبة عبر التاريخ.

ب- جمع المعلومات والمصادر التاريخية بشأن الظاهرة المدروسة: تعتبر مرحلة جمع المعلومات والوثائق والمصادر التاريخية من أهم مراحل المنهج التاريخي، ويكن تقسيم المصادر التاريخية إلى قسمين: مصادر أولية، ومصادر ثانوية:

*** المصادر الأولية:**

[1] عمارعو ابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص260.

هي المصادر الأصلية والأولى للمعلومة[2]، التي لم تعتمد في نقلها على مصادر سبقتها وقد تكون مكتوبة أو منقولة بواسطة شخص عايش الحدث أو شارك فيه، وهي تتمثل في الآثار والوثائق الرسمية مثل المعاهدات والاتفاقيات والخطب والمؤتمرات الصحفية، والأدلة الشفوية التي تصدر عن الأشخاص في صورة أقوال وشهادات وحكايا وأساطير أو آثار مترتبة عن حضارة ما أو شخص ما في فترة زمنية محددة كالمباني والعملات والتماثيل، وتسمى هذه المصادر كذلك بالمصادر الأصلية أو المباشرة.

*** المصادر الثانوية:**

هي المصادر غير المباشرة حيث المعلومات المتضمنة في هذه المصادر وردت في مصادر أخرى[3] وتتمثل في كل ما نقل وكتب بالاستناد إلى المصادر الأولية ويمكن القول أن المصادر الثانوية هي الأعمال العلمية والأدبية التي تكتب تحليلا للمصادر الأولية.

ج- نقد المصادر التاريخية:

تعتبر هذه المرحلة بالنسبة للباحث من أصعب مراحل البحث التاريخي لأنها تتعلق بنقد الوثائق التاريخية التي تشكل الركيزة الأساسية للدراسة التاريخية.

وتتعلق هذه المرحلة بالبحث عن صحة الوثيقة المعتمد عليها في البحث التاريخي والتأكد من شخصية أصحابها ومدى نسبتها لهم، بمعنى أن الباحث يتطرق إلى مدى صحة أو خطأ أو تزييف المصادر التاريخية.

والنقد الذي يقوم به الباحث إما أن يكون نقدا خارجيا أو نقدا داخليا:

*** النقد الخارجي:**

يتعلق بالتأكد من صحة الوثيقة من خلال مظهرها الخارجي[1] ويسمى نقد الأصالة، وعلاقتهما فعلا بعصر من العصور التي صدرت فيها من خلال الدراسة الزمانية والمكانية، انطلاقا من نوع الخط واللغة المستعملة في الكتابة وشخصية مؤلفها وربط زمن صدور الوثيقة بحياة شخصية هذا المؤلف.

*** النقد الداخلي:**

يسمى بالنقد الباطني[2]،أو نقد التأويل أو المصداقية، ويتعلق النقد الداخلي بالتفاصيل الموضوعية التي تتضمنها الوثيقة وهو نوعان:

- **نقد باطني إيجابي** (نقد داخلي إيجابي) ويتعلق بتفسير النص التاريخي وهدف المؤلف منه.

---

[2] محمد زيان عمر: البحث العلمي – مناهجه وتقنياته-، المرجع السابق، ص 142 ومابعدها

[3] محمد زيان عمر: المرجع نفسه، ص149.

[1] محمد زيان عمر: البحث العلمي – مناهجه وتقنياته-، المرجع السابق، ص163.

موريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، المرجع السابق، ص105.

[2] عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص273.

محمد زيان عمر: المرجع نفسه، ص172.

موريس انجرس: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- **نقد باطني سلبي** (نقد داخلي سلبي) ويتعلق بتحليل شخصية المؤلف وظروفه، مدى صحة ما ورد من حوادث.

من خلال ذلك فإن النقد الداخلي يفرض على الباحث أن يقارن الوثيقة التاريخية المعتمدة في البحث مع وثائق أخرى صادرة عن نفس الشخص لمعرفة مدى تطابق الآراء الواردة فيها أو تناقضها أو تقاربها، لأن التضارب قد يدلنا على أن الوثيقة منسوبة إلى شخص آخر.

كما يقوم الباحث بدراسة الفترة الزمنية التي كتبت فيها تلك الوثيقة وهل تتوافق مع ما ورد فيها وذلك من خلال وثائق أخرى، ويقوم بدراسة كل الوثائق التي تتعلق بنفس الظاهرة المدروسة ومعرفة مدى انسجامها مع بعضها البعض من حيث مضمونها.

د- عملية التركيب والتفسير التاريخي:

بعد الانتهاء من عملية نقد المصادر التاريخية يقوم الباحث بالانتقال إلى عملية التركيب والتنظيم وكذلك التفسير استنادا إلى التفسير السببي للظاهرة التاريخية.

ويتتبع الباحث في هذه العملية خطوات معينة هي[3].

- تكوين محصلة واضحة للباحث حول كل حقيقة من الحقائق التي جمعها واكتشفها.

- يقوم الباحث بتنظيم الحقائق المتوصل إليها عن طريق تصنيفها إلى حقائق جزئية استنادا إلى التسلسل التاريخي للأحداث.

- ملء الفراغات التي تحدث أثناء تصنيف الحقائق، ويؤدي ذلك إلى إسقاط حوادث لم ترد في الوثائق أو استنتاج حوادث لم يتم ذكرها في الوثائق ولكنها وقعت.

- استعمال عملية ربط العلاقات بين الحقائق التاريخية[1] ربطا حتميا وسببيا بمعنى الخضوع إلى عملية التسبيب والتعليل التاريخي.

هـ- الوصول إلى نتائج:

من خلال التدوين المركز للحقائق وصياغتها صياغة دقيقة تتشكل وحدة متماسكة تحيي الماضي وتوصله[2] في فكرة مقبولة للقارئ بعيدا عن الإطالة المملة والإختصار المخل.

هذه هي خطوات المنهج التاريخي الذي يستخدمه المؤرخ في دراسته التاريخية العلمية كما يمكن تطبيق المنهج التاريخي في الدراسات القانونية والسياسية، وهذا ما سنحاول التطرق له فيما يلي:

5- المنهج التاريخي في العلوم القانونية:

[3] عمار عوابدي: ، المرجع نفسه، ص 276.

[1] ليلى الصباغ: دراسة في منهجية البحث التاريخي منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 1999، ص 16.

[2] ليلى الصباغ: المرجع نفسه، ص 14.

- تستعين العلوم القانونية بالمنهج التاريخي، فإذا درسنا أصل القانون أو تطور حركة التشريع فلا بد أن نرجع إلى الحضارات القديمة، وكمثال على ذلك الحضارة البابلية فقد عرفت هذه الأخيرة ما يسمى بـ"قانون حمورابي"، وفي الحضارة الرومانية هناك"الألواح الأثني عشر لجوستنيان"، وبذلك فعند دراستنا للنظم القانونية السابقة لا بد علينا استخدام المنهج التاريخي.

- عند دراستنا للعقوبة وتطورها التاريخي عبر النظم القانونية المختلفة لابد علينا التقيد بضوابط المنهج التاريخي في هذه الدراسة العلمية.

- دراسة النظام الدولي يستدعي البحث والدراسة عن كيفية نشوء هيئة الأمم المتحدة ومعرفة مختلف العلاقات الدولية السائدة في المجتمع الدولي.

- يكون المنهج التاريخي عونا للقاضي في المحاكم الجنائية في الفصل في بعض الجرائم المرتكبة التي تدخل في اختصاصها من خلال الرجوع إلى مختلف الوثائق والمستندات والشهود الذين عايشوا تلك الأحداث.

-عملية تأصيل وإثبات الهوية الوثائق القانونية التاريخية قبل إصدار الحكم، فالقاضي يقوم بتفحص الوثائق من الناحية الشكلية والموضوعية، وذلك من حيث نوع الحبر المستعمل ونوع الخط ووجود الأختام والإمضاءات والتوقيعات كما يراجع موضوع الوثيقة من حيث ارتباطها بالقضية المطروحة أمامه.

ثانيا: المنهج الإستقرائي

تمنح أطروحة الإستقراء الأسبقية لجمع الملاحظات عن الظواهر بهدف الاستنتاج وهي تعتمد على الملاحظة الدقيقة، والمنهج الاستقرائي هو منهج معتمد في الأبحاث الأكاديمية وكثير الاستعمال في العلوم الاجتماعية والإنسانية والقانونية التي تنطلق من الحقائق الجزئية المتفرقة[1] لتنتهي إلى حقائق عامة تسمى في المرحلة الأولى بالاحتمالات أوالفرضيات وتسمى في المرحلة الثانية بالنظريات والقوانين، وأخيرا تتسم بالنضج وهو الهدف الرئيس للاستقراء إذ يجب الإلمام بجميع المصطلحات والمفاهيم وتصنيفها وترتيبها ثم العمل على تحليلها ومقارنتها بما يشبهها من مفاهيم ومصطلحات.

المنهج الاستقرائي يحتاج إلى عناصر جزئية متعددة ومتشابهة للاستعانة بها في التعرف على الحقائق العامة وهو عكس المنهج الاستنباطي، فالاستقراء عملية عقلية يقوم بها الباحث من الجزء إلى الكل، إذ

[1] محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي- القواعد والمراحل والتطبيقات- المرجع السابق، ص 48.
عمار التركاوي: المنهجية القانونية، المرجع السابق، ص16.

ينطلق من الحقائق الجزئية للوصول إلى الحقائق العامة؛ وهي تهدف عموما إلى الكشف عن السنن الكونية والوصول إلى القوانين والقواعد العامة في مختلف العلوم[2]، ومنهج الاستقراء يعتمد على عنصر التصنيف والترتيب والتحقيق والتحليل والنقد؛ كما يعتمد[3] على التحقق بالملاحظة المنظمة الخاضعة للتجريب مع التحكم في المتغيرات المختلفة للوصول إلى قوانين عامة.

والاستقراء نوعان ذهني وحسي:

أ-الاستقراء الذهني: الذي يعتمد على الحقائق الجاهزة والتي يطلق عليها الوثائق والمصادر والمراجع التي تم جمعها سواء كانت مقروءة أومسموعة وفيها يتم يتعامل الباحث مع النصوص والعبارات والكلمات وأحيانا الصور، والاستقراء الذهني يعد منهجا أساسيا في المنهج الاستقرائي وهو المعمول به غالبا في الدراسات القانونية والفقهية.

ب-الاستقراء الحسي: وهو الذي يعتمد على المادة العلمية التي يجمعها الباحث بالملاحظة والتجربة وهو يعتمد على نوعين من المصادر وهي الملاحظة والتجربة، وفي العلوم الإنسانية يعد هذا المنهج كحالة تجسيد الأشياء المعنوية في تعاريف إجرائية للأشياء، والمنهج الاستقرائي الحسي يعمل من أجل تحصيل قاعدة ذات بعد ميداني معتمدا في ذلك على المسالك الإجرائية اللازمة لكل مسألة.

وخلاصة القول في المنهج الاستقرائي أنه منهج يهدف إلى الكشف والتفسير اعتمادا على ثلاث مراحل[4] أساسية وهي الملاحظة وتقصي وفحص الظاهرة ووصفها، وتكوين الفرضيات والتجربة وأخيرا التحقيق وإيجاد العلاقة بين السبب والمسبب[1]، أما الإجراءات المعتمدة لهذا المنهج فهي الملاحظة بجميع أدواتها والتصنيف في ضوء التحليل والمقارنة وأخيرا التحقق من صحة النتائج.

ثالثا- المنهج المقارن

تحل المقارنة في مجال العلوم القانونية خصوصا في العلوم الاجتماعية والإنسانية عموما محل التجربة، فإذا كانت العلوم الطبيعية تستخدم التجربة وتعتمد عليها في أبحاثها فإن المقارنة هي البديل في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويصنف العالم الاجتماعي "إميلدور كايم" المنهج المقارن بأنه: " نوع من التجريب غير المباشر"

أولا:مفهوم المنهج المقارن:

[2] محمد عبيدات وآخرون: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] أحمد حافظ نجم وآخرون: دليل الباحث، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1988، ص13.

[4] عمار التركاوي: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[1] عبود عبدالله العسكري: منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص5.

إن المنهج المقارن[2] يدفعنا إلى توضيح معنى المقارنة، فهذه الأخيرة تعني تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر، وهذا يعني أنه لا يمكن أن تجرى المقارنة بين شيئين متناقضين؛ وبذلك فإن المنهج المقارن هو تجريب غير مباشر ويقصد هنا بالمقارنة والتي هي المعوض الأساسي والرئيسي للتجريب المباشر، وهذا ما يعتبر من خصائص العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ويعرف جون ستيوارت مل المنهج المقارن بقوله "إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف، ولكنهما يختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف.

وعموما، فإن المنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر حيث يبرز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظواهر المدروسة.

ثانيا-خطوات المنهج المقارن:

1- تحديد المشكلة و أبعاد الدراسة:

يجب على الباحث أن يحدد الظاهرة المدروسة وأبعادها في أدق الأمور في البحوث التي تعتمد على المنهج المقارن باعتباره يركز على التحديد الزمني والمكاني للظاهرة، وهذه الخطوة تعد جوهر المقارنة حتى يتمكن الباحث من الوصول غلى نتائج يقينية، ويجب عليه تحديد وحدة المقارنة الأساس الذي بموجبه يتم المقارنة بين شيئين أو حالتين أو ظاهرتين متشابهتين، فحينما نقارن مثلا درجة الحرارة بين منطقتين جغرافيتين مختلفتين فوحدة المقارنة هي درجة الحرارة، وحينما نقارن المستوى التعليمي في مجتمعات مختلفة فوحدة المقارنة هي المستوى التعليمي أو الأمية، وما يمكن قوله هنا هو أن المقارنة تتم بين الأشياء والظواهر المتماثلة في النوع والتي تتواجد بينها عوامل مشتركة.

2-تحديد المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في البحث:

تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في البحوث العلمية المتعلقة بالعلوم الإنسانية والسلوكية والقانونية التي تتجاوز الحدود إلى أكثر من مجتمع، وهو ما يعني وجود اختلاف الثقافات بين مجتمع وآخر مما يؤثر على مدلول الكلمات ومفهومها، وعليه يتوجب على الباحث أن يحدد المفاهيم حتى تكون واضحة ومتعارفا عليها ومتفقا حولها.

3- اختيار العينات وجمع البيانات:

وهو ما نجده في البحوث التطبيقية والميدانية، حيث يتطلب أحيانا تكوين فريق بحث يعمل على جمع المعلومات وإجراء المقابلات وتوزيع البيانات في المجتمعات محل البحث.

---

[2] ربحي عليان وعثمان غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي- النظرية والتطبيق-، دارصفاء لنشروالتوزيع ، عمان ، الأردن، 2000، ط1، ص 56.

محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي- القواعد والمراحل والتطبيقات- المرجع السابق، ص 257.

4- تحليل المعلومات وتفسير البيانات وإصدار النتائج:

يتم ذلك من خلال تصنيف الأفكار والمعلومات وترتيبها ومقارنة بعضها البعض واستخراج أوجه الشبه والاختلاف بينها.

ثالثا-تقييم المنهج المقارن:

أ- المزايا:

- معرفة مدى التشابه والاختلاف بين الظواهر ، ومدى تكرارها عند أكثر من مجتمع وفي أكثر من مجتمع.
- يزود الباحث بقدرة التحليل والمقارنة والنقد.
- يعمل على خلق الطموح في نفس الباحث من خلال توصله لنتائج فعلية يمكن صياغتها في شكل قوانين أو نظريات.
- إمكانية تعميم النتائج على قطاع كبير من موضوعات البحث ولفترة زمنية معينة.

ب- النقائص[1]:

- هناك من يقول أن الظواهر الإنسانية لا تخضع كلها للمقارنة، إذ يمكن فقط دراسة المتجانس منها عكس الظواهر الطبيعية التي يسهل مقارنتها نظرا لتكرارها.
- في العلوم الإنسانية وحدات المقارنة تحمل مضمونا متغيرا بتغير المكان والزمان، لكونها لا تخضع لسبب وعلة واحدة.
- التماثل والتشابه بين النظم والظواهر ليس دليلا كافيا على كونها صالحة للمقارنة فقد تكون هنالك اختلافات وفروقات تقف وراء هذا التشابه ولا يلتفت الباحث إليها حيث يوجه اهتمامه للأسباب الظاهرة فقط مما يجعل المقارنة ناقصة وغير كافية وبالتالي تكون نتائجه غير يقينية.

رابعا-تطبيق المنهج المقارن في الدراسات القانونية:

تجرى على مستوى العلوم القانونية الكثير من الأبحاث التي تستعمل المنهج المقارن، من خلال مقارنة المؤسسات القانونية (مؤسسة الرقابة على دستورية القوانين– مؤسسة وظيفة السلطة التنفيذية...) والمؤسسات القانونية في النظم القانونية المختلفة الأخرى، سواء تعلق منها بالمدرسة اللاتينية أو الانجلوساكسونية أو في الشريعة الإسلامية، وكثيرا ما تؤدي هذه الدراسات المقارنة إلى تعديل و تغيير المنظومة القانونية بما يتوافق مع التطورات الجديدة.

رابعا- المنهج الوصفي

يرتبط المنهج الوصفي بميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويستخدم في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها أشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك[1]، يعتمد هذا المنهج على التركيز

[1] ربحي عليان وعثمان غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي- النظرية والتطبيق-، المرجع السابق، ص 57.

الدقيق على الوصف، حيث يصف ظاهرة معينة استنادا إلى وضع حالي، ومن خلال ذلك يطرح الباحث مجموعة من الأسئلة:- ما هو الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟- ما هي العلاقات بين الظاهرة المحددة والظواهر الأخرى؟- ما هي النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟

وقد تكون الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال القيام بعملية جمع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المدروسة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا.

أولا-مفهوم المنهج الوصفي:

يقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى أو المضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره[2]؛ ويهدف هذا المنهج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:- القيام بجمع المعلومات ذات العلاقة بموضوع الظاهرة المدروسة بطريقة مفصلة.

- القيام بتوضيح الظواهر الأخرى وعلاقاتها بالظاهرة المدروسة.

- مقارنة الظاهرة محل الدراسة بالظواهر الأخرى المحيطة بها.

يمكن القول أن المنهج الوصفي هو الطريقة العلمية التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة معينة وفق خطوات معينة، ويقوم خلالها بتحليل المعطيات والبيانات التي بحوزته المتعلقة بالظاهرة المدروسة وذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة.

إن الوصف العلمي[3]يستند إلى التحليل ولا يكون وصفا علميا إلا أن يسبقه التحليل من حصر لكل جزئيات الموصوف وتصنيفها وترتيبها، ولا يمكن وصف المنهج انه وصفي تحليلي أو استقرائي تحليلي لأن التحليل عملية أساسية وأداة من أدوات المناهج نجدها في كل المناهج العلمية المختلفة.

ثانيا-خطوات المنهج الوصفي:

مما سبق نميز خطوات المنهج الوصفي كما يلي[1] :

1-مرحلة الاستطلاع: وفيها يتم استكشاف مجال البحث وتحديد المفاهيم والأولويات وجمع المعلومات الهامة المرتبطة بالموضوع.

2-مرحلة التشخيص: وفيها يحدد الباحث الخصائص المختلفة ويجمع المعلومات من خلال وصف دقيق لجميع جوانب الموضوع ويتم ذلك من خلال:

---

[1] ربحي عليان وعثمان غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي- النظرية والتطبيق-، دار صفاء لنشروالتوزيع ،المرجع السابق، ص 42.

[2] محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي- القواعد والمراحل والتطبيقات- المرجع السابق، ص 47.

[3] سعيد اسماعيل صيني: قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،1994، ط1، ص 62-63.

[1] ربحي عليان وعثمان غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي- النظرية والتطبيق-، المرجع السابق، ص 43-44.

***تحديد المشكلة موضوع الدراسة وأهداف البحث:** وتجميع أغلب النقاط الرئيسية والفرعية التي يرغب الباحث في دراستها.

***صياغة الفرضيات العلمية:** إذا كانت الدراسة تهدف إلى معرفة نوع العلاقة بين ظاهرتن أو أكثر وتحديد مجالات البحث ونقصد بها المجال الزماني والمكاني والفئة العمرية.

***تحديد العينة والأدوات اللازمة:** لجمع البيانات ومن ذلك الوثائق والتسجيلات والملاحظات والمقابلات وغيرها.

***مراجعة البيانات وتفسيرها:** والقيام بتحليل النتائج وتفسيرها والوصول إلى تعميمات في الحالات المشابهة لها.

3-الوصول إلى النتائج: وفيها يتم كتابة تقرير خاص لذلك من طرف الباحث.

ثالثا- أساليب المنهج الوصفي:

تتعدد أساليب المنهج الوصفي، وأهمها مايلي :

- منهج الدراسات المسحية
- منهج دراسة الحالة

أولا- منهج الدراسة المسحية :

يعتبر منهج المسح من أكثر المناهج استعمالا في البحوث الوصفية، واستنادا إلى هذا المنهج فإن الباحث يقوم بعملية دراسة شاملة لموضوع دراسته وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة، من متغيرات قليلة لعدد كبير من الأفراد[2]،وتحليل الوضع الراهن لها في بيئة محددة ووقت محدد، ويطبق هذا الأسلوب في كثير من الدراسات من أجل وصف الوضع القائم.

من خلال ذلك يمكن القول أن المنهج المسحي يهدف إلى:

أ-وصف الظاهرة المدروسة[1] وتشخيصها وتحليلها وجمع بيانات حولها وتقرير حالتها كما هي في الوقت الراهن، وفي هذا المجال فإن الدراسة المسحية تتعلق بالوقت الذي يجرى فيه البحث ولا تتعلق بالظاهرة ولا بمستقبلها.

ب- يقوم الباحث بتقديم المعايير المحددة التي يجب أن تكون الظاهرة وفقها.

ج- من خلال دراسة الواقع يقوم الباحث بإسقاط ما هو موجود فعلا في المجتمع مع ما ينبغي أن يكون عليه الحال وفق معايير محددة[2]، وفي هذا الإطار فإنه يقوم بمقارنة بين الواقع وبين المعايير المحددة.

[2] ربحي عليان وعثمان غنيم: المرجع نفسه، ص44.

[1] ربحي عليان وعثمان غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي- النظرية والتطبيق-،المرجع السابق، ص44.

[2] ربحي عليان وعثمان غنيم: المرجع نفسه، ص45.

د- يقوم الباحث بتقديم اقتراحات وأساليب من أجل الوصول إلى ما ينبغي أن تكون عليه الظاهرة استنادا إلى المعايير المحددة.

هـ- يصل الباحث في الأخير إلى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على مجتمع الدراسة كله.

إن الدراسات المسحية تعتمد كثيرا على أدوات البحث العلمي التي لا يمكنها أن تغفل ذلك، بل إن هذه الأدوات هي محور هذه الدراسة؛ ومثال ذلك المقابلات التي يجريها الباحث مع العينة التي يختارها من مجتمع الدراسات و كذلك قيامه بعملية الاستبيان.....الخ

وللدراسات المسحية أنواع كثيرة منها: المسح المدرسي– الدراسة المسحية للرأي العام– المسح الاجتماعي

***1- المسح المدرسي:**

يتعلق هذا المسح بدراسة قطاع مهنة التعليم، حيث يقوم الباحث بتسليط الضوء على العملية التربوية ومدى فعاليتها، ومثال ذلك أن يقوم الباحث بدراسة مسحية للجهاز القائم بالتدريس (المدرسون) وذلك من خلال مجموعة من العناصر، أو المتغيرات، يمكن أن تتمثل في نسبة المدرسين إلى التلاميذ في المدرسة،أو الصفات الشخصية التي ينبغي أن تتوافر في المدرس وعلاقتهما بفاعلية التدريس، الحجم الساعي لساعات التدريس، مستوى أجور المدرسين وأعمار المدرسين وعلاقتها بفاعلية التدريس وغيرها.

قد يقوم الباحث بإجراء دراسة مسحية تتعلق بالطلبة أو التلاميذ من خلال مجموعة من العناصر يمكن أن تتمثل في رغبة الطلبة أو التلاميذ في دراسة مادة معينة ومدى استعدادهم لتلقي المعلومات فيها المستوى الاجتماعي للطلبة أو التلاميذ ومدى تأثير ذلك على عملية التعلم، المستوى الاقتصادي للطلبة أو التلاميذ ومدى تأثير ذلك على عملية التعلم.

قد يقوم الباحث بدراسة المناهج الدراسية المطبقة ومدى تأثيرها وفعاليتها في مجال التعليم، وذلك من خلال أهداف هذه المناهج ومحتواها، وطرق وأساليب تدريسها، وفي هذا الإطار تكون الدراسة المسحية المدرسية دراسة تربوية.

***2- الدراسات المسحية للرأي العام:**

يعتبر من أنواع الدراسات المسحية، وهي تتعلق بالرأي العام؛ الذي يعد مجموع الآراء والأحكام السائدة في المجتمع، والتي تكتسب بصفة الاستقرار و قد تختلف في وضوحها ودلالتها، ولكنها تكون صادرة عن اتفاق متبادل بين غالبيتهم رغم اختلافهم في مدى إدراكهم لمفهومها ومبلغ تحقيقها لينفعهم العام ومصلحتهم المشتركة.

الرأي العام هو اتجاه جماعي يعبر عن رأي الغالبية العظمى بين أفراد مجتمع معين نحو أمر من أمور التي تتعلق بهم وتؤثر فيهم؛ وعملية مسح الرأي العام تعتبر طريقة للتعرف على آراء الناس بشأن مسألة معينة في وقت معين، ويتعلق الأمر هنا بمسألة مفتوحة للجدل والنقاش.

وهذه الدراسة المسحية للرأي العام تستخدم بالضرورة أدوات البحث العلمي وخاصة المقابلات والاستبيانات، كما أنها تختار عينة كبيرة العدد على أن تمثل وجهات نظر قطاعات مختلفة ومتنوعة معتمدة في ذلك على تنوع السن والديانة، والدرجة العلمية والحالة العائلية والمستوى الاجتماعي والاقتصاد وغيرها من المعايير المختلفة وذلك من أجل أن تكون عملية قياس الرأي العام عملية موضوعية وتقترب من الواقع.

ومثال ذلك: نطرح سؤالا ما رأيك في عقوبة خاطفي الأطفال في التشريع الجزائري، نحاول من خلال هذا السؤال أن نعرف توجه الرأي العام الجزائري من خلال عملية سبر الآراء.

***3- المسح الاجتماعي:**

هو نوع من الدراسات المسحية يرتكز على الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته بقصد الحصول على بيانات ومعلومات تتعلق بالظاهرة المدروسة، والقيام بتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها.

من خلال ذلك نلاحظ أن الدراسة المسحية الاجتماعية تستهدف دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية معينة في منطقة معينة من أجل الوصول إلى حلول بشأن الظاهرة المدروسة، كما تتناول دراسة الجوانب المرضية للأوضاع الاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية محددة، لها دلالة اجتماعية معينة يمكن قياسها ومقارنتها بأوضاع أخرى يمكن وصفها بالنموذجية[1]؛ فالمسح الاجتماعي قد يعالج مشكلة مرضية في المجتمع، ويحاول الباحث أن يعالجها معالجة إصلاح بمعنى محاولة النهوض بالأوضاع القائمة، ووضع خطة أو برنامج للإصلاح ومثال ذلك دراسة ظاهرة الفقر في المجتمع معين، أو ظاهرة استهلاك المخدرات وترويجها، وقد يكون هذا المنهج شاملا لجميع أفراد المجتمع وتكون هذه الحالة أمام المسح الاجتماعي الشامل، وقد يكون لعدد محدود ونكون في هذه الحالة أمام المسح بطريقة العينة.

إن المسح الاجتماعي يحقق فوائد كبيرة في مجال عمليات التخطيط الذي ترتكز عليه السياسة العامة للدولة التي تستهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتنميتها في فترة زمنية معينة بالإضافة إلى ذلك فإن المسح الاجتماعي يستفاد منه في دراسة الخصائص السكانية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية لفئة من الفئات، بغرض التعرف على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع ومدى تأثيرها وتأثرها بالوضع الاقتصادي الاجتماعي، ومن مجالاته في العلوم القانونية، المسح الاجتماعي لأحوال السجون المساجين[1].

[1] بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني:أسس المناهج الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012، ط1، ص 18.

[1] بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: أسس المناهج الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة المرجع السابق، ص 19.

وتتعدد مراحل المسح الاجتماعي، ابتداء بتحديد الغرض والمشكلة التي ينبني عليها المسح، ثم تحديد مجاله من حيث العينة والمكان والزمان لتنفيذه على أرض الواقع، ثم مرحلة جمع البيانات من خلال المقابلة أو الاستبيان أو الاستفتاء، أو الملاحظة، ثم تحليلها تحليلا إحصائيا وتفسيرها عن طريق القياس المنطقي، ثم أخيرا استخلاص النتائج [2]، و يتنوع المسح الاجتماعي إلى مسح اجتماعي ومسح تعليمي ومسح الرأي العام ومسح السوق[3].

ثانيا- منهج دراسة الحالة :

يعتبر منهج دراسة الحالة أحد المناهج الوصفية التي تعنى بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها، و ذلك من أجل الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات، ومن خلال ذلك فإن هذا المنهج يتميز بالتعمق في دراسة وحدة معينة سواء كانت هذه الوحدة فردا أو قبيلة أو قرية أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، يهدف إلى جمع البيانات والمعطيات والمعلومات المفصلة عن الوضع القائم المتعلق بالوحدة المدروسة وتاريخها وعلاقاتها بالبيئة وتحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدة أو الحالة، غير أنه يشترط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

1-مميزات منهج دراسة الحالة:

أ- يهدف هذا المنهج إلى الحصول على معلومات شاملة و مفصلة عن الحالة المدروسة.

ب- القيام بدراسة متعمقة للحالة المدروسة.

ج- القيام بدراسة الحالة المدروسة من حيث متابعة تطورها تاريخيا و حاليا، و هذا ما يميز منهج دراسة الحالة عن منهج الدراسات المسحية.

2-خطوات منهج دراسة الحالة:

يمكن إجمال خطوات منهج دراسة الحالة فيما يلي[1] :

أ- القيام بتحديد المشكلة واختيار الحالة موضوع الدراسة.

ب-القيام بجمع البيانات والمعلومات الضرورية لفهم الحالة المدروسة، وذلك عن طريق الاستعانة بأدوات البحث العلمي كالاستبيان والمقابلة.

ج- تحديد الفرضيات.

---

[2] بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: المرجع نفسه، ص 20 .

[3] بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: المرجع نفسه، ص 21.

[1] ربحي عليان وعثمان غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي- النظرية والتطبيق-، المرجع السابق، ص 46.

د-القيام بمسايرة الحالة من أجل الوصول إلى مختلف التطورات المتعلقة بها.

هـ- الوصول إلى استخلاص النتائج المتعلقة بالحالة المدروسة ووضع التعميمات على بقية الحالات الأخرى.

3-استخدام منهج دراسة الحالة في مجال العلوم القانونية:

يستخدم منهج دراسة الحالة في مجال العلوم القانونية، ويظهر ذلك بصفة خاصة في مجال العلوم الجنائية فمثلا من أجل معرفة الدوافع الإجرامية، فإنه يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل تفسير السلوك الإجرامي خاصة مع التطور المذهل للظاهرة الإجرامية وظهور أنماط لم تكن معروفة في السابق.

خامسا:المنهج الاستدلالي

أولا-مفهوم الاستدلال:

الاستدلال [2]هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ليصل إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ويتم ذلك عن طريق العقل، وقد يكون هذا السير استنادا إلى الحساب أو بواسطة القول، ويعرف الاستدلال كذلك بأنه "عملية عقلية يقوم بها العقل من قضايا يسلم بها، للوصول إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة .

والحقيقة يستخدم الاستدلال في مجال الرياضيات لكن تطبيقه انتقل إلى بقية العلوم ،ففي مجال العلوم القانونية يعتمد القاضي على الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للمسألة المعروضة عليه، فهو يطبق الاستدلال بناء على ما لديه من قضايا أولية.

ثانيا- مبادئ الاستدلال:

يعتمد المنهج الاستدلالي على مجموعة من المبادئ الاستدلالية هي[3]:

1- البديهية: يمكن تعريفها بأنها قضية بينة بنفسها لا يمكن البرهنة عليها فهي صادقة بلا برهان، وتعرف كذلك بأنها قضية بينة بذاتها، وليس من الممكن أن يبرهن عليها، وتعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها، إذن من خلال ذلك يمكن القول أن البديهية تأخذ بشكل أساسي على أنها صحيحة ولا تحتاج إلى أي إثبات، ومن ثم جاءت تسمية "بديهية"؛ من خلال كل ذلك تمتاز البديهية بالمميزات التالية[1]:

أ- هي بينة نفسية بحيث تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى برهان.

ب- هي أولية منطقية بحيث أنها قضية أولية غير مستنتجة من قضية أخرى .

---

[2] عبدالرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ط3، ص 82.

[3] عبدالرحمن بدوي: المرجع نفسه،ص 89 ومابعدها.

[1] عبدالرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ط3، ص 89-90.

عمارعو ابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص 180

ج- هي قاعدة صورية عامة أو قضية مشتركة بحيث تقبل من كافة العقول ولا تعني فرعا واحدا من العلوم، فالبديهية تستعمل في الرياضيات، وتستعمل كذلك في مجال العلوم الاجتماعية ومن أمثلة البديهيات:

- إذا أضيفت أشياء متساوية إلى أشياء متساوية كانت النتائج متساوية.
- الكل أكبر من كل جزء من أجزائه.
- إذا طرحت مقادير متساوية كانت النتائج متساوية.

2- المصادرات :

المصادرات[2] هي القضايا التركيبية التي وإن كانت غير بينة بنفسها إلا أنها يصادر عليها ونتقبلها نظريا ونسلم بها لأنها لا تؤدي إلى التناقض، فالمصادرة ليست بينة بنفسها ولا يمكن البرهنة عليها[3].

ومثال ذلك قول: الإنسان يفعل دائما ما ينفعه، وأن كل إنسان يطلب السعادة.

3- التعريفات: هي قضايا وتصورات جزئية خاصة بكل علم[4]، والتعريف هو التعبير عن ماهية المعرف عنه،ويكون التعريف جامعا مانعا ويتركب من أمرين هما المعرف به وهو الشيء المراد تعريفه والمعرف وهو القول الذي يحدد خواص وعناصر الشيء المعرف.

والتعريف [5]قد يكون رياضيا أي تعريفا ثابتا ونهائيا وكليا وقد يكون التعريف تجريبيا انطلاقا من النتائج المتحصل عليها بعد التجربة، ويكون هذا التعريف غير ثابت أي متطور ومتدرج في تكوينه

ثالثا-أدوات الإستدلال:

1-القياس:

عملية عقلية[6]منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها فالقياس هوعكس البرهان الرياضي الذي يأتي بحقائق جديدة.

2-التجريب العقلي:

يختلف عن المنهج التجريبي اختلافا جذريا وتاما، والمقصود منه[1] قيام الإنسان في عقله بكل الفرضيات والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج، وقد يكون التجريب العقلي تجريبا عقليا

[2] عبدالرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، المرجع نفسه، ص 90.
[3] عبدالرحمن بدوي: المرجع نفسه، ص 91.
[4] عبدالرحمن بدوي: المرجع نفسه، ص 94.
[5] عبدالرحمن بدوي: المرجع نفسه، ص 94-95.
[6] عبدالرحمن بدوي: المرجع نفسه، ص 103.

[1] عبدالرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، المرجع السابق، ص 116.
عمارعو ابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص 184

خياليا كما هو حالة العباقرة والفنانين والشعراء، وهذا النوع من التجريب له قيمة فنية جمالية خلاقة، وقد يكون التجريب العقلي علميا حينما يقوم على وقائع يجرب عليها الإنسان الأوضاع والفروض العقلية الداخلية لاستخلاص النتائج.

3-التركيب:

هي عملية عقلية[2] تبدأ من الفرضية الصحيحة المعلومة الصحة مع فرضيات أخرى ناتجة عن عمليات التحليل والمقارنة للخلوص إلى نتائج نهائية.

رابعا-أنواع الاستدلال:

1-الاستنباط:

استدلال مستمد من افتراضات عامة بغية التحقق من صحتها في الواقع ويتم من خلال الانتقال من قضايا كلية إلى قضايا جزئية.

2-الاستقراء:

استدلال مستمد من ملاحظة وقائع خاصة بهدف استخلاص نتائج عامة وهو الانتقال من القضايا الجزئية إلى القضايا الكلية.

خامسا-تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية:

يعتمد المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية[3] من خلال تأصيل الظواهر القانونية المختلفة وتحليلها من خلال دراسة المواضيع القانونية، كفلسفة القانون وعلم الإجتماع القانوني وتفسير أصل نشوء الدولة وغايتها والسلطة والديمقراطية والجريمة وسير إجراءات الدعوى والتدقيق في كلام الشهود وفحص الأدلة ومدى صحتها وغيرها من المواضيع.

إلا أن مايعاب على هذا المنهج هو المبادئ التي يعتمد عليها التي لا يمكن البرهنة عليها مما يجعله منهجا افتراضيا مما يضفي عليه طابع الذاتية، إضافة إلى قصوره في بعض الأحيان عن معالجة الظواهر التي تتسم بالحركية التي تحتاج إلى التكيف مع التغيرا

سادسا:المنهج الجدلي

إن الأشياء والظواهر والحقائق المختلفة تتواجد في حالة ترابط وتشابك وتداخل فيما بينها كما تتنافر أحيانا وتتفاعل فيما بينها أحايين أخرى، ما يجعلها دائمة الحركة والتطور والتغيير والإرتقاء، وعلى هذا الأساس يقوم المنهج الجدلي.

---

[2] عبدالرحمن بدوي: المرجع نفسه، ص 121.

عمارعوابدي: المرجع نفسه، ص 185

[3] عمارعوابدي: المرجع نفسه، ص 186.

الجدل لغة هو شدة الخصومة، واصطلاحا هو تقرير الخصم على ما يدعيه من حيث أقر حقا أو باطلا؛ ويحتوي المنهج الجدلي كمنهج علمي للبحث والدراسة والتحليل والتركيب والتأليف على العديد من القوانين والقواعد والمفاهيم العلمية المتداخلة والمترابطة والمتكاملة في بناء هيكل وكيان الجدل[1]، وهو يعتمد على قوانين أهمها قانون التغير والتحول والتغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية في طبيعة الشيء أو حقيقته، إضافة إلى قانون وحدة وصراع المتناقضات والأضداد وقانون نفي النفي.

نشأة وتطور المنهج الجدلي:

يعد منهج الديالكتيك [2]منهجا قديما في فلسفته وأساسه وفرضياته وحديثا في اكتمال وإتمام صياغته وبنائه كمنهج علمي للبحث للأشياء والظواهر الطبيعية والاجتماعية والإنسانية والقانونية في نطاق مختلف فروع العلم والمعرفة.

ظهرت نظرية الديالكتيك على يد الفيلسوف اليوناني هيراقليتس 530-470 قبل الميلاد حيث صاغ نظريته عند ملاحظته للأشياء المادية ووصفها بالحركة والتغير، ودلل قوله بمثال مادي بقوله عندما أدخل مرة ثانية للنهر وأضع قدمي في نفس الموضع سأتلمس ماء جديدا مختلفا ومغايرا للماء الأول الذي سبق وأن تلمسته في المرة السابقة، لأن التيار جرفه وأبعده إلى الأمام، وقد أيد الفيلسوف كراتيليوس أستاذه هيراقليتس في نظريته السابقة، حيث أكد أنه لا يمكن دخول النهر مرة واحدة لأن الماء يجري ويتحرك ويتغير ويتبدل، ولذلك يصعب تقرير حقيقة الأشياء والظواهر بشكل حازم وجازم وكامل ومطلق؛ وقد اقتصر استعمال الجدل في عهد الإغريق على الأشياء والظواهر الطبيعية فقط دون الظواهر الاجتماعية والاقتصادية.

وتطور المنهج[3] على يد الفيلسوف الألماني هيجل الذي بلور النظرية وصاغها صياغة علمية حينما اكتشف القوانين والقواعد العلمية التي يتضمنها الديالكتيك، حيث أكد حركة الأشياء وتغيرها والعمل على تفسيرها ومن أهم القوانين التي يعتمد عليها المنهج الجدلي هي:

قانون تحول الكم إلى كيف:

يقوم هذا القانون بتفسير ودراسة وتحليل وبيان كيفية تحول وتطور الأشياء والظواهر والعمليات من حالة إلى أخرى ومن طبيعة ونوعية إلى طبيعة ونوعية جديدة مغايرة للأولى بطريقة متدرجة ومتسلسلة ومنسجمة ومضبوطة[1]، ومضمون قانون التحول هو أن كل تطور وتحول للأشياء والظواهر تتم نتيجة حدوث تبدل وتغير مستمر للظاهرة نفسها ومثال ذلك تسخين الماء المستمر تجعله يتغير ويتبدل من حيث

[1] عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص 230.

[2] عمار عوابدي: المرجع نفسه، ص232.

[3] عمار عوابدي: المرجع نفسه، ص233.

[1] عمار عوابدي: المرجع نفسه، ص 235.

الكم إلى مادة جديدة من حيث النوع مع بقاءه محافظا على الطبيعة والنوعية والتركيبة الكيميائية، فالماء يتحول إلى بخار بعد عمليات التسخين المتواصلة وبذلك نلحظ تغيرا من الكم إلى النوع.

قانون الأضداد والمتناقضات:

يكشف هذا القانون عن مضمون الأشياء ويعمل على تفسيرها باعتبارها في حالة حركة وتغير وتطور ويبين أن سبب ومصدر هذه القوة المحركة هي التفاعل والتنابذ والتجاذب، ذلك أن كل ظاهرة هي عبارة عن كتلة أو وحدة مترابطة أو متحدة من حيث العناصر والخصائص والصفات بطريقة يتنوع فيها التجاذب والتنافر بين الأضداد والمتناقضات هو المولد للطاقة والقوة الداخلية الدافعة للحركة والتغير[2].

وقد يكون التغير خارجيا بين الأشياء المتشابهة في المحيط الخارجي مما يؤدي إلى خلق وإيجاد توازنات في الأشياء والظواهر وهذا هو جوهر ومضمون قانون الأضداد والتناقضات.

قانون نفي النفي:

الذي يقوم بعكس وتفسير العلاقة بين مختلف مراحل التطور والتبدل والارتقاء، حيث يقوم هذا القانون ببيان وتفسير نتائج مراحل المنهج الجدلي من أفكار وحقائق مبهمة إلى حالة وجود أفكار وحقائق متعارضة متقابلة ومتناقضة.

خصائص المنهج الجدلي:

هو منهج علمي موضوعي يقوم على أساس التحليل والتركيب والتفسير، هو منهج عام وشامل وكلي في كشف ومعرفة وتحليل وتفسير كافة حقائق الأشياء والظواهر.

تطبيق المنهج الجدلي في العلوم القانونية:

يعد المنهج الجدلي من بين مناهج البحث العلمي المستخدمة والمطبقة في العلوم القانونية وذلك من خلال اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية التي تقوم عليها الدولة والنظم السياسية المقارنة والتنظيم الإداري ويظهر بوضوح أكثر دور المنهج الجدلي في تأصيل النظريات وتفسير أصل الدولة والقانون وعلاقتهما ببعضهما البعض، كما له دور في تأصيل وتفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية، كما يتناول المنهج الجدلي ظاهرة الأمة وعلاقتها بالدولة وظاهرة الجريمة وغيرها من الظواهر القانونية الأخرى وعلاقتها ببعضها البعض.

سادسا-الدراسات السابقة :

بما أن المعرفة تراكمية[1] يتوجب على الباحث أن يحدد الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع بحثه، ويبين العناصر التي تطرقت لها مع الإضافة التي يقدمها الباحث في بحثه، وتتعدد وتتنوع الدراسات

[2] عمار عوابدي: المرجع نفسه، ص 241.

[1] ذوقان عبيدات وآخرون: البحث العلمي- مفهومه وأدواته-، دار الفكر، 1984، ص49.

السابقة سواء كانت مقالا علميا في مجلة علمية محكمة، أو مداخلة في ملتقى علمي، أو رسالة أكاديمية ماجستير أو أطروحة دكتوراه، أو كتابا، فجميعها تعد دراسات يمكن الاعتماد عليها ويتم بناء البحث عليها، فالمعرفة تراكمية، ولا يمكن لباحث أن يدعي أنه أول من تطرق لمثل هذا الموضوع فقط منذ وجود البشرية على وجه البسيطة.

كما تساعد الدراسات السابقة على فهم الموضوع والتعمق فيه[2]، ويعرض الباحث الدراسات السابقة[3] ويعرف بالمشكلات البحثية التي تضمنتها، ويبين طريقة عرضه للإشكالية في بحثه الجديد، وطرق دراستها وأهم النتائج التي تم التوصل إليها وماسيضيف إليها البحث.

سابعا-أسباب اختيار الموضوع:

يكون الباحث مدفوعا لاختيار موضوع بحثه باهتمامه الشخصي وحب استطلاعه ورغبته الأكيدة في الوصول إل حلى لمشكلة البحث، فيشعر حينئذ بمتعة البحث[4] والتقصي ولا يشعر بأنه مجبر على المضي في هذا الطريق تحت ضغط ما.

تنقسم إلى أسباب ذاتية وموضوعية:

1-الأسباب الذاتية :

تتمثل في مدى ارتباط الباحث النفسي أو الاجتماعي أو الفكري أو الأيديولوجي بموضوع البحث باعتباره مجال اهتمامه، وتحقق ميوله في مجال البحث العلمي.

2-الأسباب الموضوعية:

مرتبطة بمجال البحث من حيث المضمون[5]، إذ يعتقد الباحث أن الموضوع لم يبحث فيه بالقدر الكافي وهو مازال يحتاج إلى المزيد من التقصي والتنقيب لغرض توضيحه والتعريف به والتعرض لإشكالاته المختلفة.

ثامنا-صعوبات البحث:

يقوم الباحث بحصر جميع الصعوبات التي لاقته أثناء فترة البحث، خصوصا تلك البحوث العلمية الأكاديمية التي تستغرق فترة من الزمن، التي منها سنة والسنتين والأربع سنوات وأكثر، فالباحث تعترضه صعوبات شتى، منها الصعوبات النفسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، التي من شأنها عرقلة سير البحث والتأثير على البحث والباحث على السواء.

تاسعا-خطة البحث:

[2] محمد الغريب عبدالكريم: البحث العلمي – التصميم المنهج الإجراءات ، المرجع السابق، ص 59.

[3] عبدالعزيزبن الربيعة: البحث العلمي- حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته- ، المرجع السابق، ج2، ص11.

[4] مروان عبدالمجيد ابراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة العراق، عمان، الأردن، 2000، ط 1، ص 26.

[5] عبدالعزيزبن الربيعة: البحث العلمي- ، المرجع نفسه،ص 12.

آخر عنصر يقوم الباحث بالتصريح به في مقدمة البحث هي الخطة، وهي تمثل الشكل الهندسي لموضوع البحث، فيها يتحدد مسار البحث ووجهته وتفاصيله الدقيقة، وتعد الخطة الإطار الذي يتحدد فيه ويتجسد التكامل والارتباط الموجود بين عنوان الموضوع وأهدافه وإشكاليته والمنهج المتبع للبحث.

يوضح الباحث مجال الدراسة من خلال تقديم عناوين البحث الكبيرة[1]، سواء في أبواب أو في فصول ويبين تقسيم الفصول إلى مباحث.

إن كل بحث قانوني يضبط وفقا لإشكالية معينة يعالجها الباحث ويحللها ويبرز عناصرها ودقائقها ويجيب عنها وفقا لخطة معينة، فالخطة تشتمل كعنوان على إجابات مجزأة وفرعية على الإشكالية المطروحة[2]، كما يتوجب التوازن في الخطة شكلا ومضمونا وذلك قدر الإمكان، ويحبذ التقسيم الثنائي في خطة البحث القانوني من حيث التقسيم، والتوازن في عدد الصفحات في كل فصل أو مبحث أو مطلب أو فرع، وهذا لا يعد مستحيلا، ولكن الباحث المتمرس والخبير بموضوع بحثه يستطيع تحقيق ذلك بنسبة عالية.

ملاحظة هامة:

باستقراء مختلف الأعمال الأكاديمية في تخصص العلوم القانونية نجد أن عناصر المقدمة من حيث الترتيب غير متفق حولها، ولكن على الباحث أن يعتمد في ترتيبها معايير معينة توافق المنطق والعقل، وتسمح بالتسلسل المنطقي بين عناصرها، أثناء الانتقال من عنصر لآخر، إلا أن بعض العناصر لا يمكن بأي حال تقديمها عن باقي العناصر الأخرى، فالتمهيد والأهمية عنصران أساسيان يجب وضعهما في أول المقدمة دون تقديم أي عنصر آخر قبلهما، وأما الخطة فهي آخر مايصرح به في المقدمة، ويسبقها في ذلك صعوبات البحث، وأما باقي العناصر الأخرى من أهداف وإشكالية ومنهج وأسباب اختيار الموضوع والدراسات السابقة تقبل التقديم والتأخير، بشرط توفر الانتقال السلس والمنطقي والارتباط العضوي بين العناصر المذكورة سابق، وبالنسبة للترتيب الذي تم اعتماده في المطبوعة للاعتبارات التالية، توطئة أو مدخل للموضوع ثم تحديد أهميته من خلال تبيان الاعتبارات التي تجعل الباحث يتطرق لهذا الموضوع ، سواء كانت اعتبارات علمية أو عملية، ثم يحدد الباحث أهداف البحث ومايريد الوصول إليه مايسعى لتحقيقه في هذا البحث، وبعدها يطرح إشكالية البحث ثم المنهج الذي تم إتباعه للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ثم يعدد الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في ذلك، ثم يذكر أسباب اختيار الموضوع الذاتية منها والموضوعية، ويحدد ويعدد الصعوبات التي لاقته أثناء البحث، وأخيرا يصرح بالخطة المتبعة بغرض الإجابة على الإشكالية، وهي في كل الأحوال تخضع لقناعة الباحث.

[1] عبدالعزيزبن الربيعة: البحث العلمي- ، المرجع السابق، ص 13.

[2] عماربوضياف: المرجع في كتابة البحوث القانونية، المرجع السابق، ص 86 .

الفرع الرابع:قائمة المختصرات

من حيث الترتيب يتم وضعها مباشر بعد المقدمة وقبل الفصل الأول، وفيها يتم وضع قائمة لجميع المختصرات التي تطرق لها الباحث في بحثه، ونقصد بالمختصرات هي المفاهيم والمصطلحات التي يتكرر استعمالها في متن البحث باستمرار، وبدلا من كتابتها كل مرة يلجا الباحث إلى كتابتها مختصرة.

المصطلحات	المختصرات
القانون المدني	ق م
القانون الجنائي	ق ج
القانون التجاري	ق ت
قانون الأسرة	ق أ
القانون الدولي العام	ق د ع
القانون العام	ق ع
القانون الخاص	ق خ
القانون الإداري	ق إ
قانون الإجراءات الجزائية الجزائري	ق إ ج ج
قانون الإجراءات المدنية والإدارية	ق إ م إ
الصفحة	ص
الطبعة	ط
الجزء	ج
Page	P
Pages	Pp
المرجع السابق	Ibd
المرجع السابق	Op.cit
الطبعة	EDT

المجلد	VOL
ترجمة-TRANSLATION	TR

وغيرها من المصطلحات التي يمكن اختصارها، سواء باللغة العربية أو اللغة الفرنسية.

الفرع الخامس: متن البحث

المتن هو عبارة عن تنسيق عام للأفكار وفقا للمنهجية العلمية، وتبعا للشروط الشكلية المعروفة من بناء مطبعي ومنطقي ولغوي سليم، وهو يتكون من عدة فقرات مترابطة ومتناسقة ومتسلسلة توضح المعنى وتشرح الأفكار وفق أسلوب علمي وبمصطلحات قانونية سليمة.

الجملة هي الوحدة التي تتكون منها الفقرة، فالجمل عند تكوينها يجب مراعاة أمور عديدة منها مايلي[1]:

أ-يجب أن تكون الجملة واضحة المعنى لا تقبل التأويل أو الفهم المزدوج أو الجدل، بل يجب أن يكون معناها واضحا ووحيدا.

ب-يجب أن تكون الجمل كاملة من حيث التكوين، وتحتوي على فعل وفاعل ومفعول.

ج-أن تكون بسيطة غير معقدة، فلا تكون مشتملة لعدة أفعال.

د-مراعاة قصر الجملة، كلما كانت الجملة قصيرة كلما كان المعنى واضحا، وطول الجملة يذهب المعنى ويشتت عقل القارئ.

إن اللغة هي مجموعة الألفاظ التي يعبر بها الباحث الأفكار والمعلومات و أثناء كتابة وتحرير البحث وجب على الباحث الالتزام بمجموعة من التعليمات الضرورية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[2]:

أ- الالتزام بالأسلوب العلمي و الابتعاد عن الأسلوب الأدبي واللغة الشعرية.

ب- تجنب الأخطاء اللغوية الشائعة.

ت- الاستخدام المناسب لأدوات الربط.

ج- الاستعمال المناسب لصيغة الفعل وزمنه.

د- تجنب استعمال صفات النسبية والمطلق، والأحكام القيمية التي تخضع لذاتية الباحث، وضرورة التزامه بالموضوعية في أحكامه ونتائجه.

هـ- تجنب فرض الرأي على القارئ.

و- وضوح معنى الكلمات والجمل بأقل الألفاظ والابتعاد عن التكلف والتصنع في الكلام.

---

[1] أحمد عبدالمنعم حسن: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المرجع السابق، ص66.

[2] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص79.

رجاء وحيد دويدي: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، المرجع السابق ، ص443 وما بعدها.

أحمد عبدالمنعم حسن: المرجع نفسه، ص68 ومابعدها.

ز- الاختيار المناسب للضمائر.

ح- استخدام صيغة الأسلوب المباشر وتفادي الرمزية والإطناب في الكلام.

من خلال الضوابط السابقة في تحرير البحث يتم عرض مضمون البحث والإجابة عن الإشكالية بشكل متدرج، بالطريقة التي انتهجها الباحث وفقا المنهج المتبع، ووفقا للشكل الهندسي المعتمد في الخطة أقسام، أجزاء،أبواب، فصول، مباحث، مطالب، فروع، أولا ، ثانيا، 1، 2، أ، ب.... ويشترط فيها الاعتماد على الاقتباس بنوعيه مع الإحالة على المصادر والمراجع بأمانة في التهميش ونسب كل فكرة لصاحبها مع الاعتماد على الإحصاء والوصف والترتيب والتصنيف والتحليل والتفسير والشرح والمقارنة والنقد، وتبيان شخصية الباحث دون الوقوع في السرد والوصف دون فائدة مع اعتماد المنطق في الطرح والتسلسل في الأفكار والانتقال من العام إلى الخاص ومن الكل إلى الجزء وفق نسق منهجي منتظم يوافق العقل والمنطق ويراعي الباحث التوازن الشكلي والموضوعي لأجزاء بحثه من حيث التساوي بين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب والفروع .

كما يستحسن التقديم بتمهيد عند بداية كل فصل ومبحث ومطلب وفرع، مع إعطاء الخطة الجزئية التي تم اعتمادها في الفصل أو المبحث أو المطلب أو الفرع، مع مراعاة التوازن في التقسيم من حيث العدد أو من حيث المضمون.

أما ما يتعلق بحجم البحث فيختلف من نوع لآخر، وكلما كان مستوى البحث عاليا، كلما كان الحجم كبيرا، وعليه فمذكرة الماستر يتحدد حجمها بـ:60 صفحة فما فوق، وأما رسالة الماجستير 150 صفحة فما فوق، وأما أطروحة الدكتوراه 250 صفحة فما فوق، ويقاس الحجم طبقا لما تعارف عليه الباحثين دون وجود نص قانوني يحدد ذلك.

الفرع السادس: خاتمة البحث

الخاتمة هي الجزء النهائي للبحث تترك الانطباع الأخير حول البحث، تستوجب من الباحث توفير عناية شديدة في ترتيب الأفكار وجودة الصياغة واختيار الجمل والعبارات الدقيقة التي يحس القارئ من خلالها أنه قد وصل إلى نهاية البحث بطريقة متدرجة دون تكلف.

لكل بحث خاتمة تتضمن الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف الموضوعة في مقدمة البحث،وتضمينها النتائج المتوصل إليها في شكل نقاط مستقلة وواضحة،والتوصيات التي يتوخاها الباحث

يستحسن[1] في الخاتمة تضمينها النقاط التي لم يتم التطرق لها بصورة كافية لكي تكون آفاقا جديدة لبحوث أخرى .

و أبدي نصائح يستحسن مراعاتها في خاتمة البحث:

أ- يجب أن لا يطيل الباحث في عرض الخطة.

ب-يجب أن لا يكرر عرض ملخصات الفصول والمباحث في الخاتمة.

ج- يتجنب عرض نتائج مسلمة وبديهية ومعروفة للجميع رغم ارتباطها بموضوع بحثه.

د- عدم تقديم نتائج عامة لا تعطي الأثر الايجابي في وعي القارئ الذي يبحث عن إجابات مناسبة ودقيقة لإشكالية الموضوع.

هـ-لا تكون النتائج عبارة عن تمنيات للباحث يريد التوصل إليها في واقع الحال، وهي من الصعوبة بمكان الوصول إليها.

و-النتائج من الضروري أن تكون ضمن الإشكالية وعنوان البحث وتحقق أهدافه، فلا تكون أوسع ولا أضيق من عنوان البحث.

ز-إذا لم تكن الدراسة مقارنة فمن الخطأ النص على نتائج مرتبطة بتشريعات مختلفة لم يتطرق لها الباحث في متن البحث.

الفرع السابع: ملخص البحث

يتم إدراج ملخصات للبحث، ابتداء باللغة العربية، وآخرين باللغتين الإنجليزية، أو الفرنسية أو إحداهما على الأقل، وكل ملخص في صفحة مستقلة، وأما موضع أو موقع الملخص يكون بعد الخاتمة مباشرة وقبل فهرس المصادر والمراجع لأنه يعد من صميم عمل الباحث وجهده، يوضح فيه ملخص البحث المتضمن أهمية مقتضبة لموضوع البحث وإشكاليته، وطريقة عرض الموضوع بصورة مقتضبة كما يستحسن إدراج نسخة من الملخص في الصفحة الخارجية من البحث، تسهيلا للقارئ لمعرفة محتوى البحث بمجرد القراءة السريعة للملخص، سواء كان باللغة العربية أو بلغة أجنبية.

الفرع الثامن: فهرس مصادرومراجع البحث

[1] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص54.

هي قائمة بأسماء وأنواع المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في البحث[1]، وتبدو أهمية المصادر والمراجع من حيث التنوع والثراء يعطي قيمة علمية جيدة وجادة وجديدة لموضوع البحث، وتتنوع مصادر ومراجع البحث إلى أنواع عديدة؛ منها اعتماده على القرآن والحديث النبوي الشريف، والكتب القانونية المختلفة، والقوانين بأنواعها (سواء كانت معاهدات أو اتفاقيات دولية وبروتوكولاتها، ودساتير وقوانين عضوية أو عادية وأوامر، ومراسيم رئاسية، وتنفيذية، وقرارات وزارية مشتركة، وقرارات وزارية وتعليمات، ومذكرات)، ومعاجم لغوية، ورسائل أكاديمية (أطروحات دكتوراه، رسائل ماجستير، مذكرات ماستر)، ومقالات علمية منشورة في مجلات علمية دولية محكمة، ومداخلات في ملتقيات دولية ووطنية وندوات ومؤتمرات وغيرها، الكتب والمقالات باللغة الأجنبية، والمواقع الإلكترونية.

أولا-معايير ترتيب المصادر والمراجع:

تختلف وتتنوع معايير ترتيب المصادر والمراجع وتتداخل، أي أنه يمكن اعتماد أكثر من معيار واحد أثناء الترتيب ويمكن حصر المعايير كالآتي :

1-معيار القيمة العلمية المصدر والمرجع:

بناء على ذلك يتم ترتيب القرآن والحديث الشريف قبل القوانين ثم الكتب ثم الرسائل العلمية الأكاديمية، ثم المعاجم اللغوية، فالمقالات العلمية والمداخلات في الملتقيات، وأخيرا المواقع الالكترونية.

2-معيار اللغة:

- يتم ترتيب المصادر والمراجع باللغة العربية قبل اللغة الأجنبية.

3-معيار مدى ارتباط المصدر بموضوع البحث:

- يتم ترتيب المصادر والمراجع الخاصة(المرتبطة ارتباطا وثيقا بالموضوع) قبل المصادر والمراجع العامة.

4-معيار القوة:

- يتم ترتيب المصادر ثم المراجع لكون المصدر أول من تطرق لموضوع البحث.

- في ترتيب القوانين إذا كانت المعاهدات مصادق عليها من طرف الدولة الجزائرية، رتبت في المصادر قبل الدستور، ثم القوانين العضوية، ثم القوانين والأوامر، ثم النصوص التنظيمية(المراسيم الرئاسية- المراسيم التنفيذية- القرارات الوزارية المشتركة- القرارات الوزارية).

5-معيار الترتيب الزمني:

يتم ترتيب المصادر والمراجع، خاصة القوانين والرسائل العلمية على أساس صدورها بالنسبة للقوانين، وأما الرسائل الأكاديمية حسب تاريخ مناقشتها، والمواقع الالكترونية حسب تاريخ الاطلاع عليها.

6-معيار الحروف:

[1] مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق ،المرجع السابق، ص 55.

أ- وفقا للترتيب الألفبائي:

-الترتيب الهجائي للحروف العربية أو الألفبائي:

أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي.

ب-وفقا للترتيب الأبجدي:

- الترتيب الأبجدي للحروف العربية:

أ، ب، ج، د ،هـ، و، ز، ح، ط،ي، ك، ل، م، ن، س، ع، ف، ص، ق، ر، ش، ت، ث، خ، ذ، ض،ظ، غ.

وقد لخصها علماء اللغة إلى:

أبجد - هوز –حطي - كلمن - سعفص - قرشت -ثخذ - ضظغ

وعلى هذا الأساس سواء كان الترتيب الألفبائي أو الترتيب الأبجدي يتم ترتيب الكتب التي تم اعتمادها في متن البحث.

ثانيا-ترتيب المصادروالمراجع:

جرى العرف ان يتم وضع القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في البحوث القانونية قبل البدء في الترتيب، ومع مراعاة المعايير السابقة يقوم الباحث ويحرص على احترامها أثناء التتريب

1-النصوص القانونية:

يتم ترتيب النصوص القانونية حسب القوة، وكما سبق الإشارة إليه يمكن تقديم الاتفاقية الدولية المصادق عليها من طرف الدولة قبل الدستور.

أ-الدساتير: تكتب جميع معلومات **الدستور** الصادر بموجب القانون وتاريخها وتذكر الجريدة الرسمية ورقمها، وفي حالة الاعتماد على عدة دساتير لذات الدولة ترتب حسب صدورها، وإذا كان عدة دساتير لعدة الدولة يتم ترتيب الدولة الجزائرية ثم باقي الدول الأخرى.

ب-المعاهدات والاتفاقيات الدولية وبروتوكولاتها: تكتب جميع بيانات المعاهدة، نوعها وموضوعها وتاريخ ومكان إبرامها.

مثال:اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2003 المصادق عليها بتحفظ بالمرسوم الرئاسي رقم : 04-128 المؤرخ في 29 صفر1425 الموافق 19 أفريل 2004 والصادر في الجريدة الرسمية رقم:14 المؤرخة في 08 مارس 2006

ج-القوانين العضوية: تكتب جميع المعلومات مع مراعاة الترتيب الزمني

د-القوانين والأوامر: يتم ترتيب القوانين حسب تاريخ صدورها، أي الترتيب حسب المعيار الزمنية.

هـ-النصوص التنظيمية(المراسيم الرئاسية-المراسيم التنفيذية- القرارات الوزارية المشتركة- القرارات الوزارية- التعليمات-المذكرات) يتم الترتيب حسب معيار القوة ثم معيار الترتيب الزمني، أي أسبقية الصدور.

2- الكتب:

يعتمد في ذلك كتابة اللقب ثم الاسم للمؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان وبلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة، الجزء إن وجد.

- إن كتابة اللقب ثم الاسم تسهل عملية الترتيب الألفبائي، نظرا لتكرر الأسماء وتشابهها، فاللقب يغني عن هذا التكرار ويسهل الترتيب.

- يمكن ترتيب وتصنيف الكتب على أساس معيار ارتباطها بالموضوع، فنقسم الكتب إلى كتب خاصة وكتب عامة.

3-الرسائل الأكاديمية:

تختلف الرسائل الأكاديمية من حيث القوة العلمية، فنميز أطروحة الدكتورة ورسالة الماجستير أو مذكرة الماجستير حسب القوانين الجديدة، ومذكرة الماستر والليسانس، ويشترط ذكر جميع المعلومات المتعلقة بالرسالة الأكاديمية، اللقب والاسم ، عنوان الرسالة العلمية، نوع الرسالة(أطروحة-مذكرة)، المشرف، الجامعة، الدولة، السنة الجامعية التي تمت المناقشة فيها، ويعتمد معيار الترتيب الألفبائي او معيار الزمن.

أ-أطروحة الدكتوراه:

مثال: لخذاري عبدالمجيد: حماية الشاهد دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أطروحة دكتوراه، إشراف: د/ زواقري الطاهر، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014.

ب- رسائل الماجستير:

مثال: لخذاري عبدالمجيد: الجرائم الإرهابية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير إشراف:د/زواقري الطاهر، جامعة خنشلة ، الجزائر، 2009-2010

4-المقالات العلمية:

اللقب والاسم ، عنوان المقال العلمي، اسم المجلة، الجامعة، العدد، تاريخ صدور المجلة؛ ويتم ترتيب المقالات حسب التتريب الألفبائي أو حسب الترتيب الزمني يختاره الباحث ويحدده.

مثال: عواشرية رقية : القضاء الجنائي الدائم والقضاء الجنائي الوطني تنازع أم تكامل، مجلة الملتقى الدولي الأول-الاجتهاد القضائي في المادة الجزائية وأثره على حركة التشريع-، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد

الأول مارس 2004.

5-المداخلات العلمية في الملتقيات والندوات والمؤتمرات:

المداخلات العلمية في مختلف الفعاليات العلمية سواء كانت ملتقيات دولية أو وطنية أو ندوات أو أيام دراسية، تخضع للتحكيم والقبول، تعالج جزئيات دقيقة من الموضوع العام للملتقى، لها ارتباط وثيق بموضوع البحث.

اللقب والاسم ، عنوان المداخلة العلمية،نوع الملتقى وعنوانه، الجامعة، ، تاريخ انعقاده.

يتم ترتيبها حسب التترتيب الألفبائي أو حسب الترتيب الزمني يختاره الباحث ويحدده.

6-**المعاجم والقواميس:**

سواء كانت معاجم لغوية أو معاجم للمصطلحات القانونية أو الفقهية، ويتم تحديد جميع المعلومات المتعلقة بها وترتب حسب الترتيب الألفبائي.

7- **الكتب باللغة الأجنبية:**

ينطبق عليها مايعتمد في الكتب باللغة العربية، وترتب حسب ترتيب اللغة المستعملة، وتفصل الكتب باللغة الانجليزية عن الكتب باللغة الفرنسية.

8- المقالات باللغة الأجنبية:

ينطبق عليها مايعتمد في المقالات باللغة العربية، وترتب حسب ترتيب اللغة المستعملة، وتفصل المقالات باللغة الانجليزية عن الكتب باللغة الفرنسية.

9-المو اقع الالكترونية:

تذكر جميع معلومات الموقع الالكتروني، إضافة إلى تاريخ وساعة الاطلاع عليه، ويعتمد معيار الزمن في الترتيب.

ثالثا-أنواع أخرى للفهارس:

كما تتنوع فهارس البحث ولا تقتصر فقط على فهرس المصادر والمراجع، بل نجد أنواعا أخرى منها: فهرس الآيات- فهرس الأحاديث- فهرس الأعلام- فهرس القوانين-فهرس الاجتهادات القضائية، ونجدها خاصة في البحوث المتخصصة في العلوم الإسلامية بفروعها المختلفة.

مثال لفهرس الآيات القرآنية:

السورة	رقم الآية	نص الآية	الصفحات
البقرة	255	(لآ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)	132
	281	(وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمْ ....)	78- 80
		(وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ اَلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا اَلاخْرَى وَلاَ يَابَ اَلشُّهَدَاءُ إِذَا مَادُعُواْ)	11
		(...مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ...)	79- 213
		(...وَأَشْهِدُواْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ...)	213
		(...وَلا ياب الشهداء إذا ما دعوا...)	130- 215- 213
		(..وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ..)	214- 271- 275- 280
	282	(..وَلاَ تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءاثِمٌ قَلْبُه..)	130- 132-212
آل عمران	18	(شَهِدَ اَللهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَاَلْمَلَآئِكَةُ وَأُوْلُواْ اَلْعِلْمِ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ)	18-70
	18	(شَهِدَ اَللهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَاَلْمَلَآئِكَةُ وَأُوْلُواْ اَلْعِلْمِ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ اَلْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)	12 -70
	110	(كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَامُرُونَ بِالمَعرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وتُومِنُونَ بِالله)	273
النساء	15	(وَاللاتِي يَاتِينَ الفَاحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُم فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَربَعَةً مِنكُمْ)	80
	135	(يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفَسِكُمْ أَوْ الوَالِدَينِ وَالأَقْرَبِينَ)	130
	140	(وَلَنْ يَجعَلَ اللهُ لِلكفِرِينَ عَلَى المُومنِينَ سَبِيلاً)	79
المائدة	02	(وَتَعَاوَنُواْ عَلَى اَلْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى اَلاثْمِ وَالْعدْوَانِ)	132

التوبة	120	(يَاأَيُّهَا اَلذِينَ ءَامَنُواْ اتَّقُواْ اللهَ وَكُونُواْ مَعَ اَلصَّادِقِينَ)	219
هود	17	(أفَمَنْ كَانَ عَلى بَيِّنَةٍ مِّنْ رَّبِّه وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ)	70
	130	(وَذَلِكَ يَومٌ مَشْهُودْ)	6
يوسف	26	(وَشَهِدَ شَاهِدٌ مَنْ أَهْلِهَآ)	69- 70
	81	(وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ)	14- 81
النحل	75	(ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً عَبدًا مَملُوكًا لاَ يَقْدِرُ عَلَى شَيء)	78
الإسراء	36	(وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ .....)	20
		(وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ اَلسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)	13
	78	(إَنَّ قُرءَانَ الفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا)	6
الكهف	17	(وَتَرَى اَلشَّمْسُ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ اَلْيَمِينِ)	120
	63	(فارتدا على آثارهما قصصا)	318
طه	06	(وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى)	221
الحج	28	(فَاجتَنِبُواْ الرِّجسَ مِنَ الأَوْثنِ وَاجْتَنِبُواْ قَوْلَ الزُّورِ)	119
النور	04	(وَالَّذِينَ يَرمُونَ الْمُحْصَنَتِ ثُمَّ لَمْ يَاتُواْ بِأَربَعَةِ شُهَدَآءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)	80
		(وَالذِينَ يَرْمُونَ المُحصَنَتِ ثُمَّ لَمْ يَاتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلدَةً وَلاَ تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأَوْلئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ)	8- 82 – 81

مثال لفهرس الأحاديث النبوية الشريفة:

حرف البدء	متن الحديث	الصفحة
الألف	(إذا رأيت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع)	15
	(ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها)	216-211-13
	(ألا أنبئكم بأكبر الكبائر(ثلاثا)؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: الإشراك بالله وعقوق الوالدين، وجلس وكان متكئا فقال:ألا وقول الزور، قال: فما يزال يكررها حتى قلنا: ليته سكت)	275-211-119-12
	(القلم رفع عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ)	81-78
	(إن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقا، وإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذابا)	219
	(إن الطير لتخفق بأجنحتها وترمي ما في حواصلها من هول يوم القيامة، وإن شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يتبوأ مقعده من النار)	273
	(إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فإنه أحرى بك أن يتبين لك القضاء ، قال:فمازلت قاضيا أو ما شككت في قضاء بعد)	324
	(أنصر أخاك ظالما أو مظلوما)	133
	(إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض، فمن قضيت له بحق أخيه شيئا بقوله، فإنما أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها)	324-313
الباء	(بم تقضي يا معاذ؟ قال : بكتاب الله، قال : فإن لم تجد ؟ قال فبسنة رسوله قال: فإن لم تجد، قال: أجتهد رأيي ولا آلو، قال صلى الله عليه وسلم: الحمدلله الذي وفق رسول الله لما يرضي الله ورسوله)	322

الخاء	(خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته)	12- 216

الفرع التاسع: فهرس الموضوعات

هو فهرسي تفصيلي يربط بين جزئيا البحث الدقيقة ورقم تموضعها في صفحة البحث، ودوره تسهيل اطلاع القارئ على دقائق وتفاصيل البحث دون عناء، ويكون من بداية المقدمة إلى آخر صفحة بعنوان فهرس الموضوعات، ويشترط فيه الدقة والحرص الشديد على سلامة المعلومة وعدم وجود أخطاء أو عدم توافق بين رقم الصفحة والعنوان الدقيق المقابل له، وهي من الأعمال التي يستحسن التدقيق فيها وعدم التسرع فيها، مما يبين أناة الباحث ودقته في إنجاز العمل البحثي.

مثال لفهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ- ط
الباب الأول:تأصيل الشهادة والتصرفات المؤثرة فيها في الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	**01-197**
الفصل الأول:ماهية الشهادة في الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	02
تمهيد:.....	03
المبحث الأول:ماهية الشهادة في الفقه الإسلامي.....	04
المطلب الأول:تعريف الشهادة في الفقه الإسلامي.....	05
الفرع الأول:معنى الشهادة في اللغة.....	05
أولا: العلم	05
ثانيا:البيان والإظهار.....	05
ثالثا: الحضور.....	06
رابعا:الإخبار والإعلام.....	06
خامسا:الأداء.....	06
سادسا: المعاينة.....	06

سابعا: الحلف والقسم.....	07
الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للشهادة في الفقه الإسلامي	08
أولا: تعريف الشهادة عند الحنفية.....	08
ثانيا: تعريف الشهادة عند المالكية.....	08
ثالثا: تعريف الشهادة عند الشافعية.....	09
رابعا:تعريف الشهادة عند الحنابلة.....	10
خامسا:تعريف الشهادة عند العلماء المعاصرين.....	10
المطلب الثاني: مشروعية الشهادة وأنواعها في الفقه الإسلامي.....	11
الفرع الأول: مشروعية الشهادة في الفقه الإسلامي.....	12
أولا- من القرآن الكريم.....	13
ثانيا- من السنة النبوية الشريفة.....	14
الفرع الثاني: أنواع الشهادة في الفقه الإسلامي.....	15
أولا- الشهادة الأصلية.....	16
ثانيا- الشهادة بالسماع.....	17
ثالثا- الشهادة على الشهادة أو النيابة في الشهادة.....	18
المطلب الثالث: شروط الشهادة وموانعها في الفقه الإسلامي.....	20
الفرع الأول: شروط الشهادة في الفقه الإسلامي.....	23
الفرع الثاني: موانع الشهادة في الفقه الإسلامي.....	29
خاتمة	369
ملخص البحث بالعربية	380
ملخص البحث بالأنجليزية	381
ملخص البحث بالفرنسية	382
فهارس البحث	384
فهرس الآيات	385

فهرس الأحاديث	388
فهرس المصادر والمراجع	390
فهرس الموضوعات	411

الفرع العاشر: ملاحق البحث

يطلق وصف الملحق على كل وثيقة لها ارتباط ما بالبحث المنجز، ويمكن تفصيل الارتباط من خلال تحديد نوعين من الملاحق:

النوع الأول من الملاحق:

لها ارتباط وثيق بالبحث لا يمكن إغفاله، وعليه يستوجب إدراجه ضمن البحث مباشرة في المتن لكونه يشرح التفاصيل الجزئية لفكرة ما.

أما النوع الثاني:

فهي الملاحق التي تدعم البحث بالشرح والاطلاع على تفاصيل لا تعد وثيقة الارتباط بمضمون البحث وتأسيسا على ذلك يكون موقعها بعد فهرس الموضوعات لأنها لا تعد من صلب الموضوع وليست من إنجاز الباحث.

وينصح مايلي في اعتماد الملاحق :

أ-إدراج الوثائق النادرة فعلا التي يصعب على القارئ الوصول إليها، لأن الوثائق في أغلبها يمكن الحصول عليها من مواقع رسمية في الانترنت[1].

ب- ربط الملحق بمضمون البحث، فإذا كان الملحق موجودا في المتن يوضح عنصرا ما أو استعمله الباحث كدليل أو توضيح ما، وجب الإشارة إليه، وإعطاء عنوان له يربطه بالمضمون الذي يدل عليه[2].

ج- عدم الإسراف في وضع الملاحق بهدف تضخيم حجم البحث وزيادة عدد صفحاته[3].

د- ترقيم الملاحق ترتيبا تصاعديا من أول ملحق إلى آخر ملحق.

هـ- الملاحق التي ليست لها صلة وثيقة بالبحث توضع بعد فهرس الموضوعات، ومبرر ذلك كونها ليست من جهد الباحث ولم يبذل جهدا في إنجازها، وإنما استأنس بها لزيادة الاستدلال والتوضيح، أما الملاحق التي تستحق وضعها في متن البحث كالاستبيانات والمقابلات و محتوى التسجيلات الصوتية وغيرها من أدوات البحث العلمي المعتمد في البحوث الميدانية.

الفرع الحادي عشر:العلاقة العضوية بين أجزاء البحث العلمي:

[1] عماربوضياف: المرجع في كتابة البحوث القانونية، المرجع السابق، ص 161 .

[2] عماربوضياف: المرجع نفسه، ص 162 .

[3] عماربوضياف: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تتكون المقدمة من عدة عناصر تترابط وتتشابك فيما بينها وفق نسق متكامل ومنسجم يعطي للبحث قيمة علمية مضافة حتى يتسم بالمتانة والجدية؛ وهي تتكون مما يلي:التوطئة أو التمهيد، أهمية البحث الإشكالية الأهداف، المنهج المتبع، أسباب اختيار البحث، الدراسات السابقة في الموضوع، صعوبات البحث وأخيرا الخطة.

وتتجلى العلاقة العضوية المتينة بين أهم عناصرها ويمكن تعدادها وتحديدها وفقا لما يلي:

أولا-**عنوان الموضوع:** لا يتحدد عنوان البحث إلا بعد وضوح الإشكالية في ذهن الباحث، والإشكالية تتحدد من خلال عنوان الموضوع فلا يمكن طرح تساؤلات أوسع من الموضوع ولا أضيق منه، وخطة البحث تكون مطابقة لعنوان البحث فلا تكون الخطة أوسع من العنوان ولا أقل منه .

ثانيا-الإشكالية: يتم طرح إشكالية الموضوع طرحا فلسفيا في سؤال جوهري تدعمه أسئلة جزئية وتفصيلية توضح فيه مشكلة البحث الأساسية مع تبيان الأهداف المرجو الوصول إليها.

1-وضوح الإشكالية: وتكون بعبارات واضحة ومفهومة ومضبوطة وغير غامضة أو مبهمة.

2- أن تكون قصيرة وموجزة وغير مخلة وتفي بالإجابة عن الموضوع .

3-أن تلم بجميع حدود موضوع البحث دون إخلال أو نسيان لأي جزئية.

4-أن تكون متوافقة مع الخطة التفصيلية للبحث ، فتكون متطابقة معها كلية، فتكون جزئيات البحث إجابة عن الإشكالية المطروحة .

5-أن تكون متوافقة مع عنوان البحث ، وأن تطرح تساؤلا يتماشى والعنوان، كما تعد نوعية الأسئلة المطروحة في الإشكالية محددة نوع المنهج المتبع في البحث، إستقرائيا أم مقارنا أم تاريخيا....

ترتبط الإشكالية في أسئلتها بالخطة المقترحة،إذ يجب أن نجد أثرا لها في ثنايا خطة البحث في مباحثها ومطالبها وفروعها، فلا يصح أن تطرح أسئلة في الإشكالية ولا نجد لها ترجمة في الخطة.

ثالثا-**الأهداف:** يضع الباحث لنفسه أهداف محددة ومعينة ومحصورة.

1-يستوجب أن تكون متضمنة في الإشكالية، والهدف الأساسي للبحث هو الإجابة عن الإشكالية.

2- أهداف البحث تتضح في العرض النهائي والتفصيلي لخطة البحث فلا يمكن أن نضع أهدافا للبحث ثم لا نجد لها أثرا في الخطة، مما يستوجب اشتمالها عليه.

3-ترتبط الأهداف بالمنهج المتبع إذ أن نوع المنهج يحدد نوع الدراسة، وبالتالي المنهج يوضح مدى إمكانية تحقيق الأهداف من عدمها، فاختلاف المشكلات البحثية لا يمكن حصرها ولكن حالة كون الموضوع ذو طبيعة تاريخية وجب تقسيمه إلى فترات زمنية حسب الحقب التي يتناولها الموضوع؛ وإذا كان الموضوع يتناول شقين الأول تاريخي والآخر قانوني يخصص الأول للجانب التاريخي والآخر للقانوني؛ كما يمكن أن يكون الموضوع له جانب نظري والأخر تطبيقي يقسم إلى قسمين الأول تأصيلي نظري والثاني تطبيقي، وفي

حالة الدراسات المقارنة يطرح الموضوع من عدة جوانب في الفقه والقضاء والتشريعات المختلفة ويفرد لكل منها قسم، وهذا ما يحقق أهداف البحث.

رابعا-**المنهج المتبع:**تختلف المناهج المتبعة في البحوث العلمية باختلاف مجال ونطاق الدراسة.

1- الارتباط يتضح بصورة جلية بالإشكالية التي يتم فيها تحليل التساؤلات وتبين فيها نوع الدراسة التي يعتزم الباحث اعتمادها، ما يعني أن نوع الإشكالية تعكس نوع المنهج المتبع في الدراسة.

2-المنهج المتبع له تأثير مباشر على خطة الدراسة، أي ماهي زاوية النظر للموضوع وطريقة طرحه، فالمنهج المتبع يحدد الخطة المقترحة.

خامسا-الخطة: هي الشكل الهندسي للموضوع يحاول فيها الباحث الإجابة عن الإشكالية وتحقيق الأهداف المأمولة.

1- ترتبط الخطة بالإشكالية، وتتحدد طريقة تقسيم وتقطيع الموضوع لنوعية الأسئلة المطروحة فيها، وفيها يتضح الجانب النظري والتطبيقي والإجرائي للبحث ومنها يتحدد المنهج المتبع، دراسة تاريخية أو استقرائية أو مقارنة، كما يجب استيعاب الخطة للإشكالية وعنوان الموضوع بجميع جزئياته، فلا تكون أوسع ولا أضيق منها.

2-وجوب اشتمال الخطة لأهداف البحث المحددة سلفا

سادسا-خاتمة البحث:

تكون حوصلة للموضوع وفقا للخطة المنتهجة.

1 - الخاتمة تجيب على الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث.

2- تحقق الخاتمة الأهداف المذكورة في المقدمة.

3- النتائج المتوصل إليها في خاتمة البحث تكون متبطة ارتباطا وثيقا بموضوع البحث وعنوانه.

4- لا يجب أن تكون النتائج أوسع من مجال الدراسة خاصة إذا كانت النتائج قد تطرقت للتشريعات المقارنة وموضوع البحث ليس دراسة مقارنة، وإنما في التشريع الوطني فقط، فلابد أن لا تكون النتائج أوسع من عنوان البحث.

5- النتائج في الخاتمة لا يجب أن تكون من المسلمات المعرفة ولا من البديهيات التي لا يختلف فيها اثنان وإنما يجب أن تكون خلاصة التحليل والتفسير والتركيب والمقارنة والنقد الذي قدمه الباحث وما توصل إليه من ثغرات وقصور يشوب الموضوع.

وخلاصة الأمر نقول أن نتائج البحث في الخاتمة يجب أن تكون مرتبطة بالأهداف والخطة الموضوعة فيها وفقا للمنهج المتبع، وتجيب عن الإشكالات المطروحة في مقدمة البحث.

نموذج لمقدمة أطروحة دكتوراه: حماية الشاهد دراسة مقارنة

الحمد لله رب العالمين، نحمده على نعمه، ونشكره على عظيم فضله، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين أما بعد:

-أولا: التعريف بالموضوع

ارتبطت الجريمة منذ فجر التاريخ بوجود الإنسان على الأرض بل وتطورت أشكالها وصورها نتيجة انفتاح المجتمعات بعضها على بعض متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والاعتبارات الثقافية والدينية لها ولما كان للدولة حق في حماية الأمن والاستقرار وتوفير العدل في المجتمع أمر لا مراء فيه ، فإن تدخلها بتجريم كافة النشاطات الماسة بسير العدالة وأمن المجتمع والحفاظ على سكينته يعد واجبا أساسيا تلتزم به الدولة مثلما هو حق لها.

إن تعامل المشرع مع الظواهر الإجرامية بغرض الحد منها، ووضع السياسة الجنائية التي تسعى إلى الإحاطة بها ووقاية المجتمع من أخطارها، يتضح من خلال السعي المستمر والمتواصل لإيجاد الإجابات المناسبة لها من أجل ضمان أمن الأفراد وما يضمن استمرارهم في العيش الكريم الآمن، وذلك بمواجهة الجرائم التي ترتكب من جهة والعمل على الوقاية من الجرائم المتوقعة التي يجري التحضير لها من جهة أخرى، ويتم ذلك بإيجاد النصوص القانونية التي تكفل سبل حماية المجتمع وإقامة العدل فيه مع احترام حقوق الإنسان، لذا كان تحقيق العدل بين الناس هدف من أهداف الرسالات السماوية؛ فالعدل من صفات الله سبحانه وتعالى والعمل على تحقيقه مطلب إنساني كما أنه موجب للثواب الرباني.

تعتبر الشهادة من الوسائل المهمة على مر العصور في إثبات الجرائم المرتكبة، ويعد الاستدلال بشهادة الشهود لا غنى عنه، مهما قيل عنه من عيوب وما شابه من نقائص لأن الأفعال والحوادث التي تصبح يوما من الأيام أساسا للدعاوى لا سبيل إلى إثبات كلياتها أو جزئياتها إلا بالرجوع إلى ذاكرة الأشخاص الذين شهدوا وقوعها، ليكونوا شهودا على الحادث سواء كان ذلك بإرادتهم أو صدفة دون تدبير منهم؛ وأداء الشهادة واجب ديني وأخلاقي، فالشاهد يؤدي خدمة عامة للمجتمع تتحقق به مصلحة عامة ومن ثم فإنه من أبسط حقوقه أن تصان له كرامته وشرفه، وأن تقدم له الحماية من أي اعتداء قد يتعرض له باعتبار أن للقضاء دور في الإثبات الجنائي من خلال النيابة العامة وما للقاضي من سلطة واسعة في تقدير الدليل، فالشاهد قد يهدد في نفسه أو في ماله أو يحرض على فعل مخالف للشرع والقانون أو يهدد في أحد

أفراد عائلته أو أقاربه، الأمر الذي يتطلب توفير قدر من الحماية له في سبيل إظهار الحقيقة وتحقيق عدالة القضاء مما يجعله مستهدفا أثناء فترة التحقيق القضائي وقبل المحاكمة وبعدها.

تعتبر جرائم الاعتداء على الشهود من أشد الجرائم خطراً على الجهاز القضائي ووقوعها عادة ما يحدِثُ أذى كبيراً وضرراً بالغاً يتسع مداه ابتداء من الشاهد إلى المجني عليه في الجريمة المرتكبة ليتناول الأمة بأسرها وذلك بضياع الحقيقة المراد كشفها وإثباتها بهؤلاء الشهود، فهذه الطائفة من الجرائم ليست جريمة من فرد ضد فرد ولكنه في الواقع ضد العدالة على يد فرد أو مجموعة من الأفراد ضد من يحمل الحقيقة.

إن موضوع البحث الموسوم بـ:"**حماية الشاهد دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية**" هو محاولة جادة لدراسة مدى توفير الحماية الجنائية للشهود، باعتبارهم يحملون الحقيقة المراد الوصول إليها لتحقيق العدل وإعطاء كل ذي حق حقه، حتى يحس الشاهد بالطمأنينة والأمان على نفسه وأهله وماله بعيدا عن التهديد والخوف، وصولاً لخدمة العدالة الجنائية وتحقيق العدل بين أفراد المجتمع، والعمل على تحديد الفوارق الموجودة في أسس الحماية بين الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

-ثانيا: أهمية البحث

-الأهمية العلمية:

تأتي أهمية البحث في ضوء الاعتبارات التالية:

- إن الحماية الجنائية للشاهد تتباين من نظام إلى آخر تبعا للنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في الدولة، ومن الأهمية بمكان التعرف على تلك الحماية سواء في الفقه الإسلامي أوالتشريع الجنائي الجزائري أو في القضاء الدولي الجنائي للوصول إلى صياغة حماية جنائية متوازنة لا تخل بمقتضيات العدالة من جهة ومتطلبات الحماية الجنائية للشاهد
من جهة أخرى.

- الحماية الجنائية للشاهد في مختلف مراحل الدعوى لا تقل أهمية عن باقي الإجراءات المتبعة أثناء سير الدعوى، ذلك لأن الشاهد يقدم خدمة للعدالة بما يدليه بشهادته للقضاء عن طريق حواسه بما شهده أثناء الواقعة الإجرامية، مما يفرض من الناحية الأخلاقية والقانونية توفير الحماية الكافية له ولأهله إن اقتضت الضرورة، إذ أن الإخلال بهذا الواجب من شأنه الإضرار بالسير الحسن للعدالة والوصول إلى الحقيقة.

- غياب الحماية الجنائية الفعالة للشاهد يضع القضاء في منأى عن العدل وهذا ما يؤثر على الكشف عن الحقيقة إن لم يكن سبيل ضياعها أسهل وأيسر مما يقوض جو الطمأنينة في المجتمع.

- توفير الحماية الجنائية للشاهد يعطي المصداقية للقضاء ويبين نزاهته واستقلاله باعتباره الجهاز الذي يطمئن إليه المجتمع في حماية حقوقه وأعراضه ودمائه.

- إن تزايد وقوع الجرائم العالمية على المستوى الوطني والدولي، خاصة في الوقت الراهن نتيجة للمتغيرات الدولية التي يعيشها العالم واتساع مداها، مما جعلها تتطلب التأطير النظري والتوصيف والتحليل الأكاديمي، كما أن خطورة الجريمة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يساعد أفراد التنظيم الإجرامي على الاتصال والتواصل والعمل بسهولة ويسر بعيدا عن أعين الرقابة الأمر الذي يسهل أيضا التأثير على الشهود سواء كان ذلك بالتهديد أو الإغراء.

- هذه الدراسة تعد الأولى من نوعها التي تتناول حماية الشاهد في التشريع الجنائي الجزائري مقارنا بالفقه الإسلامي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

أما **الأهمية العملية:**

فتتمثل في العمل على إيجاد الأطر القانونية المناسبة والفعالة التي من شأنها أن تساعد على الحد من الاعتداء على شهود الجريمة من مختلف الإكراهات المعنوية والمادية من اعتداء مادي أو مجرد تهديد أو تخويف أو ابتزاز، مما يؤثر على دور الشاهد في سير المحاكمة، وذلك من خلال تتبع المجرمين وملاحقتهم وتوفير الحماية التامة للشهود أينما كانوا، ولا يتأتى ذلك إلا بوجود قواعد قانونية موضوعية أو إجرائية كفيلة ببث الطمأنينة والسكينة في نفوسهم وتوقيع العقاب على المجرمين وعدم ترك المجال لهم للفرار من سريان القانون عليهم وإنفاذ العقوبة.

-ثالثا: أهداف البحث

أحاول تحديد أهداف البحث وذلك بمحاولة الإجابة عن إشكالية البحث من خلال:

* معرفة مفهوم الشهادة وأنواعها ومدى أهميتها في الإثبات الجنائي وتبيان شروط الشاهد وكيف أصل لها المشرع من الناحية النظرية.

* محاولة معرفة التصرفات المختلفة التي تؤثر على شهادة الشهود سلبا والتي تعيق عمل القضاء عموما وتحديدها.

* معرفة مدى فعالية الضمانات المقدمة للشاهد في الفقه الإسلامي وتحديد الأطر القانونية المعتمدة من طرف المشرع الوطني والقضاء الدولي الجنائي في حماية الشاهد ومدى حدودها والآثار المترتبة عنها.

-رابعا: إشكالية البحث

لا يطرح أي إشكال إذا قام الشاهد بالإدلاء بأقواله أمام مجلس القضاء في ظروف حسنة دون وجود تهديدات أوضغوط عليه، ولكن يبدو الإشكال واضحا أثناء تعرض الشاهد للترهيب والترغيب على السواء؛ الترهيب بالقتل أو الابتزاز والوعيد أو الاعتداء على الممتلكات أو الأقارب وكل من له صلة به نظير شهادته،

وأما الترغيب بالإغراء والإغواء بالمال أو غير ذلك مقابل الإمتناع عن الشهادة أو الرجوع عنها أو الشهادة الزور وهي أمور كلها تؤثر على مجريات سير الدعوى الجنائية في مراحلها المختلفة والتي يكون مآلها في الأخير الحيد عن طريق العدالة وتضليلها، وعدم إرجاع الحقوق لأهلها وإعاقة عمل القضاء بعدم الحصول على أدلة الإثبات المرجوة.

انطلاقا مما سبق تبرز إشكالية البحث من خلال التعرف على مدى توفير المشرع للحماية الجنائية الواجبة تقديمها وضمانها للشاهد أثناء مختلف مراحل الدعوى الجنائية في الأنظمة الثلاثة سواء كان في الفقه الإسلامي أو التشريع الجنائي الجزائري أو في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؟، الأمر الذي يستدعي استقراء مختلف النصوص الشرعية والقانونية لاستخراج نظم الحماية المقدمة للشاهد.

وللإجابة عن هذا الإشكال الجوهري يمكن أن نستعين بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- مالمقصود بالشهادة؟ وما هو مفهوم الشاهد؟ وما هي الشروط الواجب توفرها فيهما؟ وفيم تتمثل مشروعيتهما وماهي موانعهما في الأنظمة الثلاثة؟.

- ماهي التصرفات المختلفة التي تؤثرعلى الشاهد فتجعله يحجم عن آداء الشهادة فتخل بسير المحاكمة مما يجعلها تحيد عن الحقيقة ؟

- ونتساءل عن وجود صور الحماية الجنائية للشاهد المقدمة في الفقه الإسلامي وفي التشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؟ وفيم تتمثل إن وجدت؟

وأخيرا نبحث عن آثار هذه الحماية الجنائية المقدمة للشاهد من حيث حدودها ومبررات وجودها ومتطلباتها ونطاقها، ومامدى تأثيرها على حق الدفاع ومدى سير عدالة القضاء؟

-خامسا: منهج البحث

أعتمد في دراستي لموضوع البحث على المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على عنصر التحليل والتصنيف والإحصاء والترتيب والتحقيق لغرض الوصول إلى المضمون وإبراز النتائج المتوصل إليها، وذلك باستقراء مختلف النصوص الشرعية والقانونية الخاصة بمضمون البحث، ومختلف الآراء الفقهية والقانونية وما توصلت إليه الاجتهادات القضائية في ذات الموضوع.

كما سأستعين بالمنهج المقارن لمعرفة أوجه التشابه والإختلاف من خلال التطرق إلى مختلف الفوارق الموجودة بين الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من حيث ماهية الشهادة والشاهد ومختلف التصرفات المؤثرة عليه وتحديد صور الحماية الجنائية الموضوعية منها والإجرائية، وتبيان آثارها ومبرراتها ونطاقها ومدى تعارضها مع حق الدفاع المكفول للمتهم في جميع الشرائع السماوية والوضعية والمواثيق الدولية.

وأما منهجي في البحث فيما يتعلق بالهوامش والحواشي فكانت على الصورة التالية:

أولا- **عزو الآيات إلى سورها:** مع ذكر أرقامها كما في المصحف الشريف برواية ورش عن نافع.

ثانيا- **تخريج الأحاديث:**التزمت بتخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، فإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بتخريجه من أحدهما دون بقية كتب الحديث الأخرى لقبول الأمة أحاديثهما، أما إذا كان الحديث من غير الصحيحين فقد عمدت إلى تخريجه من الكتب الستة إن وجدت فيها أو من كتب السنن مع ذكر الكتاب والباب ثم رقم الحديث.

ثالثا- **توثيق النقـول:** وكان وفقا لما يلي:

- عند الإحالة إلى كتاب أصدر باسم المؤلف ولقبه، ثم عنوان الكتاب، ثم المحقق إن وجد ثم دار النشر، ثم مكان النشر، ثم رقم الطبعة، ثم سنة النشر، والجزء إن وجد ، ثم الصفحة وفي حالة عدم وجود رقم الطبعة أو سنة النشر أو مكانه أكتفي بالمعلومات المتوفرة في الكتاب فقط دون الإشارة إلى عدم وجودها.

- عند تكرار النقل في صفحات مختلفة فإني أكتب اسم المؤلف مع ذكر"المرجع السابق" مع الجزء والصفحة، وفي حالة تكراره في نفس الصفحة أذكر اسم المؤلف مع ذكر"المرجع نفسه" مع الجزء والصفحة، وفي حالة وجود عنوانين فأكثر لمؤلف واحد أكتب اسم المؤلف مع عنوان الكتاب ثم "المرجع السابق" أو "المرجع نفسه" لتمييز المؤلفات عن بعضها مع ذكر الجزء والصفحة.

- وفي حالة الإحالة إلى مقال من مجلة أو موقع إلكتروني، ففي المجلة أصدر باسم المؤلف ولقبه، ثم عنوان المقال، ثم اسم المجلة، ثم مكان صدورها، ثم سنة النشر، ثم العدد، ثم الصفحة؛ وفي حالة مقال من موقع إلكتروني، اكتب اسم المؤلف ولقبه، ثم عنوان المقال، ثم اسم الموقع الالكتروني مصدر المقال.

رابعا-**الفهارس:**

جعلت في آخر بحثي بعد الخاتمة ملخصا إضافة للغة العربية آخرين الأول بالفرنسية والثاني بالإنجليزية، ثم وضعت الفهارس التالية:

أ- **فهرس الآيات القرآنية:** حسب ترتيبها في المصحف الشريف برواية ورش عن نافع مع ذكر رقمها والإشارة إلى مكانها في ترتيب البحث.

ب- **فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:** حسب الترتيب الأبجدي من حيث حرف البدء والإشارة إلى مكانها في ترتيب البحث.

ج- **فهرس المصادر والمراجع:** حسب الترتيب الأبجدي للقب المؤلف ثم اسمه، ثم عنوان الكتاب،اسم المحقق إن وجد، ودار النشر، ثم رقم الطبعة، ثم سنة النشر وأخيرا الجزء إن وجد؛ مع وضع ترتيب معين حيث بدأت بالقرآن الكريم، ثم المصادر والمراجع والرسائل العلمية ابتداء بمصادر ومراجع الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي ثم الكتب القانونية فالكتب المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، ثم الرسائل العلمية وبعدها المواثيق الدولية والدساتير والقوانين والمراسيم والقرارات والجرائد الرسمية والاجتهادات

القضائية، وثالثا الأبحاث والمقالات، ورابعا المعاجم ثم خامسا المؤتمرات والملتقيات والندوات وسادسا الكتب باللغة الأجنبية وأخيرا المواقع الإلكترونية.

د- فهرس الموضوعات:

تتضمن جزئيات البحث مع الصفحة الموافقة لها.

-سادسا: الدراسات السابقة

إن موضوع الحماية الجنائية للشاهد من المواضيع الحديثة نسبيا على المستوى الدولي حيث تم التطرق لها في سبعينيات القرن الماضي، في حين أنه في المنظومة القانونية العربية لم يتم التطرق لها بصورة واضحة ومفصلة وأغلب القوانين أشارت لها إشارات بسيطة فقط، ومن الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها في موضوع بحثي مايلي:

1- **أحمد يوسف السولية:الحماية الجنائية والأمنية للشاهد**،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر ط1، 2007؛ هي دراسة تتمحور حول الحماية الجنائية والأمنية للشاهد في التشريعات المقارنة فقط، أما دراستي تشمل مجالات أخرى كالفقه الإسلامي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

2- **أمين مصطفى محمد: حماية الشهود في قانون الإجراءات الجنائية - دراسة مقارنة-**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر،2010؛ هي دراسة تتمحور حول الحماية الشاهد في قانون الإجراءات الجنائية فقط، أما دراستي تشمل قانون العقوبات قانون الإجراءات الجزائية الجزائري و مجالات أخرى كالفقه الإسلامي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

3- **خالد موسى توني:الحماية الجنائية الإجرائية للشهود – دراسة مقارنة-**، دار النهضة العربية، مصر ط1، 2010. هي دراسة تتمحور حول الحماية الشاهد في قانون الإجراءات الجنائية فقط، أما دراستي تشمل قانون العقوبات قانون الإجراءات الجزائية الجزائري و مجالات أخرى كالفقه الإسلامي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

4- أشرف الدعدع:حماية أمن الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء والمرتكب التائب دراسات أممية، **دار النهضة العربية للنشروالتوزيع، القاهرة، مصر، ط1،2012.**

5- **مصطفى يوسف:الحماية القانونية للشاهد- في ضوء الفقه والقضاء وفقا لقانون الإجراءات الجنائية المصري-**، مصر، 2011. أما دراستي تشمل قانون العقوبات قانون الإجراءات الجزائية الجزائري و مجالات أخرى كالفقه الإسلامي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

6-**أشرف عياد اللبيب:المسؤولية الجنائية للشاهد في مراحل الدعوى العمومية دراسة مقارنة في القانون المصري والليبي**-رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية مصر، 2010.

وقد كانت بعض هذه الدراسات منطلقا لبحثي وموجهة لي في رسم الخطة العامة لموضوع الدراسة إلا أنها جاءت مقتصرة فقط لبعض التشريعات العربية، أو كانت متعلقة بالجانب الإجرائي فقط من الحماية دون الموضوعية منها، في حين كانت دراستي تتمحور حول حماية الشاهد في الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهو مالم تتطرق له الدراسات السابق ذكرها.

-سابعا: أسباب اختيار الموضوع

وأما أسباب اختيار الموضوع فتتمثل في أسباب ذاتية وموضوعية:

1 *الأسباب الموضوعية:

* موضوع البحث يتعلق بمجال حقوق الإنسان، فالجريمة تهدد كيانه وأمنه وموضوع حقوق الإنسان يلقى عناية كبيرة من قبل الباحثين خاصة في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى، فكما نسعى لتحقيق تطبيق القانون من جهة، فالمتهم من جهة أخرى يتمتع بحقوق ثابتة تحفظ كرامته.

* الإسهام العلمي المتواضع لإفادة الجهات ذات العلاقة وخاصة القضاة والمحامين في العصر الذي تفشت فيه ظاهرة الاعتداء على القضاء ورجاله والتدخل المتزايد في شؤون القضاء واستقلاله.

* إضافة هذا الجهد المتواضع إلى المكتبة رغبة في إثرائها لتتحقق الفائدة العلمية لمن يرغب الرجوع لهذا البحث من طلاب العلم وغيرهم.

2 *أما الأسباب الذاتية:

*الرغبة في فهم أعمق وأشمل للظواهر الإجرامية المختلفة التي تهدد كيان المجتمع وتنخر أسسه والعمل على محاولة تحليلها.

* الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشاهد في نفسه أو ماله أوعرضه والأشخاص الذين تربطه علاقة القرابة بهم أثناء تأديته لمهمة نبيلة، باعتباره الشاهد على الواقعة الإجرامية والذي من خلاله يمكن للقاضي الفصل في القضية المطروحة أمامه والنطق بالحكم العادل والوصول إلى الحقيقة وبذلك تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

* الميول الخاص لمجال حقوق الإنسان، وما يتعلق بحرياته الخاصة والشاهد مجال لذلك.

-ثامنا: صعوبات البحث

لاشك أن كل عمل تعترضه الصعوبات وتلاقيه العوائق وتتمثل فيما يلي:

***الصعوبات الموضوعية:**

1- لعل أول صعوبة تتبادر إلى ذهني هو صعوبة الولوج إلى أغوار البحث في العلم الشرعي نظرا لتكويني القانوني في المراحل الأولى، ولعل اقتحام هذا الميدان كان مغامرة مني لولا تشجيع المشرف وتحفيزه لي على ذلك.

- إن تباين الاصطلاح بين الفقه الإسلامي والفقه القانوني يجعل موضوع البحث صعب الدروب، ولعل مصطلح حماية الشاهد بالمفهوم القانوني الحديث لا وجود له في الفقه الإسلامي، ولذلك كان من الصعوبة بمكان تتبع صور الحماية في الفقه الإسلامي لاستخراجها وتبيانها من ثنايا الفقه، وأحيانا لا يجد الباحث لمصطلح في الشريعة الإسلامية مقابلا له في القانون الوضعي ولا قريبا منه مهما اجتهد والعكس صحيح.

- عدم وجود عناوين تشمل الموضوع بصورة عامة أو خاصة لموضوع البحث فيما يتعلق بحماية الشاهد إلا ماندر منها حيث تتصف بالعمومية وتفتقر للتحليل والنقد.

2 *الصعوبات الذاتية:

انشغالي بالمهام الإدارية الموكلة لي كرئيس قسم للعلوم السياسية لسنتين في كلية الحقوق والعلوم السياسية، مما أجدني في معترك التوفيق بين مهام البحث والتدريس والإدارة، وهو ما كان من جهة أخرى حافزا لي على أن أكمل البحث في المدة القانونية إضافة إلى الواجبات الاجتماعية التي لا يسلم منها الآباء ولله الحمد والمنة والفضل من قبل ومن بعد.

-تاسعا: تقسيم البحث وخطته

اعتمدت في تقسيم البحث إلى أبواب ثم فصول ثم مباحث ثم مطالب ثم فروع فإن كان الفرع يتضمن تفريعا فقد ذكرته تحت أولا، ثانيا، ثالثا، ثم 1،2،3، ثم أ، ب، ج للترتيب الأبجدي.

تضمنت خطة البحث مقدمة وبابين، في كل باب ثلاثة فصول ثم خاتمة، حيث أن الباب الأول قد جاء كتأصيل للشهادة والشاهد ومختلف التصرفات المؤثرة على الشاهد في الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وجاء الفصل الأول بعنوان ماهية الشهادة في الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إذ تطرقت فيه لكل من تعريف الشهادة ومشروعيتها وأنواعها وشروطها وموانعها في الأنظمة الثلاث؛ وفي الفصل الثاني تعرضت لماهية الشاهد في الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من حيث تعريف الشاهد ومشروعيته وأنواعه وشروطه وموانعه، وأما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان التصرفات المخلة بالشهادة في الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إذ حددت فيه مختلف التصرفات القولية منها والفعلية التي تؤثر على الشاهد فتمنع من السير الحسن لمجريات الدعوى الجنائية؛ والباب الثاني فقد خصصته لصور الحماية الجنائية

للشاهد وحدوده في الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الجزائري والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إذ جاء الفصل الأول من هذا الباب متضمنا للقواعد الموضوعية للحماية الجنائية في الأنظمة الثلاث، والفصل الثاني جاء محددا للقواعد الإجرائية لذات الحماية الجنائية للشاهد، وأخيرا كان الفصل الثالث متعلقا بحدود الحماية الجنائية من حيث مبررات وجودها ونطاقها ومجالها ومدى تأثيرها على حق الدفاع ومدى إعمال السلطة التقديرية للقاضي في تقدير الشهادة وأخيرا خاتمة.

خاتمة البحث:

تضمنت النتائج المتوصل إليها والتوصيات والاقتراحات.

فهرس المصادروالمراجع:

مرتبة حسب الترتيب الألفبائي:

1- ابراهيم مروان عبدالمجيد: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة العراق، عمان، الأردن، 2000، ط 1.

2- انجرس موريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

3-أبو سليمان ابراهيم: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ط3.

4-آكلي تومي: مناهج البحث وتفسير النصوص: دار بارتي للنشر، الجزائر.

5-بدوي عبدالرحمن: مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ط3.

6-بن الربيعة عبدالعزيز: البحث العلمي- حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته- مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2012، ط6، ج2.

7-بوضياف عمار: المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2014، ط1.

8-تركاوي عمار: المنهجية القانونية، الجامعة الافتراضية السورية، ج1.

9-جيدير مانيو: منهجية البحث العلمي- دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، ص10، متاح في الموقع الالكتروني:

https://drive.google.com/file/d/0B6tlOIDKeQj3Rk4yV0FMTWlqdzA/view تم الاطلاع عليه يوم 2018/10/04 على الساعة 22.04.

10-حسن أحمد عبدالمنعم: أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996، ط1.

11-الحسيني عمار عباس: منهج البحث القانوني- أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ط1.

12- دويدي رجاء وحيد: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2000، ط1.

13-رشوان حسين عبدالحميد: أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.

14-سلامة أحمد عبدالكريم: الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ط1.

15-الشامي عبدالله محمد: أصول منهج البحث العلمي وقواعد تحقيق المخطوطات، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ط1.

16-الشيخلي عبدالقادر: إعداد البحث القانوني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982.

17-الصباغ ليلى : دراسة في منهجية البحث التاريخي منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 1999.

18-صيني سعيد اسماعيل: قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،1994، ط1.

19-الطائي كريمة عبدالرحيم وآخرون: منهجية البحث العلمي في الشريعة والقانون، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ط1.

20-الظاهر أحمد جمال الدين ومحمد أحمد زبادة: البحث العلمي الحديث، دار الشرق، جدة ، السعودية، 1997، ط1.

21-عبدالكريم محمد الغريب: البحث العلمي – التصميم المنهج الإجراءات ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط2.

22-عبيدات ذوقان وآخرون: البحث العلمي- مفهومه وأدواته-، دار الفكر، 1984.

23-عبيدات محمد وآخرون: منهجية البحث العلمي- القواعد والمراحل والتطبيقات-دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ط2.

24-العسكري عبود عبدالله: منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق ، سوريا، 2002، ط1.

25-العلاونة علي سليم: أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ط1.

26-عليان ربحي وعثمان غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي- النظرية والتطبيق-، دار صفاء لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2000، ط1.

27-عمر محمد زيان: البحث العلمي – مناهجه وتقنياته-، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط4، 1983.

28-عناية غازي: إعداد البحث العلمي: ليسانس، ماجستير، دكتوراه، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

29-عوابدي عمار: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

30-غرايبه فوزي وآخرون: أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأردنية، عان، الأردن، 1977.

31-فضل الله مهدي: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998، ط2.

32-مراح علي: منهجية التفكير القانوني- نظريا وعمليا-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

33-نعمه أنطوان وآخرون: المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، درا المشرق، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

34-نجم أحمد حافظ وآخرون: دليل الباحث، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1988.

35- المرسوم التنفيذي رقم: 254/98 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1419 الموافق 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه و ما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	02
مطلب تمهيدي: الروح العلمية والمعرفة	03
الفرع الأول:الروح العلمية	03
أولا- الملاحظة:	03
ثانيا- المساءلة أو التساؤل:	04
ثالثا-الاستدلال:	04
رابعا- المنهج:	05
خامسا- التفتح الذهني:	05
سادسا- الموضوعية:	05
الفرع الثاني: المعرفة	06
أولا: مفهوم المعرفة	07
1- تعريفها:	07
2- أنواع المعرفة:	07
أ- المعرفة الحسية:	07
ب- المعرفة الفلسفية التأملية:	08
ج- المعرفة العلمية:	08

3- التفرقة بين المعرفة العلمية والمعارف الأخرى:	09
4 -خصائص المعرفة العلمية :	10
5- مصدر المعرفة العلمية:	11
المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي وخصائصه	13
المطلب الأول- مفهوم البحث العلمي:	13
الفرع الأول:-تعريف البحث العلمي:	13
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للبحث العلمي:	14
المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي	15
الفرع الأول:البحث العلمي بحث منظم ومضبوط	16
أولا-التناسق بين أجزاء البحث العلمي:	16
ثانيا- قواعد حسن الأسلوب :	16
الفرع الثاني:البحث العلمي بحث تجريبي	17
الفرع الثالث:بحث حركي تجديدي	17
الفرع الرابع:بحث معمم	18
الفرع الخامس:بحث تفسيري	18
المطلب الثالث: أهداف البحث العلمي و أنواعه	19
الفرع الأول: أهداف البحث العلمي	19
الفرع الثاني: أنواع البحث العلمي	19
الفرع الثالث: التصنيف على أساس الطبيعة ودو افع البحث	20
أولا- البحوث الأساسية:	20
ثانيا- البحوث التطبيقية:	20
الفرع الرابع-البحوث حسب المناهج العلمية والأساليب المستعملة	21
أولا-البحوث الوصفية:	21

ثانيا- البحوث التاريخية:	21
ثالثا-البحوث التجريبية:	21
رابعا-البحوث الجامعية:	21
1-المقالة:	21
أ-المقالة العلمية:	22
ب- البحث الجامعي القصير:	22
2-الرسالة العلمية:	22
3-الأطروحة:	23
المبحث الثاني:مراحل إعداد البحث العلمي	24
المطلب الأول: مرحلة اختيار الموضوع	24
الفرع الأول: الإحساس بالمشكلة	24
الفرع الثاني: المصادر التي تستقى منها مواضيع البحث	26
أولا- الخبرات الفردية والعلمية:	26
ثانيا-البحوث والدراسات السابقة:	26
ثالثا-النظريات:	27
رابعا-المناقشات وتبادل الآراء:	27
خامسا-الطلب الخارجي:	27
الفرع الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها في اختيار الموضوع	27
أولا- العوامل الذاتية:	27
ثانيا-العوامل الموضوعية:	28
الفرع الرابع: طرق اختيار الموضوع	29
الفرع الخامس: القواعد الأساسية في تحديد مشكلة البحث	30
أولا- وضوح موضوع البحث:	31

ثانيا-صياغة المشكلة:	31
ثالثا-وضوح المصطلحات:	31
رابعا- صياغة الفرضيات:	32
المطلب الثاني: مرحلة البحث عن الوثائق العلمية	32
الفرع الأول: الوثائق الأصلية (المصادر العلمية)	33
الفرع الثاني: الوثائق الثانوية (المراجع العلمية)	33
المطلب الثالث: مرحلة القراءة والتفكير	34
الفرع الأول: أهداف مرحلة القراءة والتركيز	34
الفرع الثاني: شروط وقواعد القراءة	34
الفرع الثالث: أنواع القراءة	34
المطلب الرابع:مرحلة تبويب وتقسيم الموضوع	36
الفرع الأول:معايير تقسيم الموضوع	38
المطلب الخامس: مرحلة جمع وتخزين المعلومات	38
الفرع الأول: طرق تخزين المعلومات:	38
أولا- طريقة البطاقات:	39
ثانيا- طريقة الملفات:	40
ثالثا- طريقة الكراس:	41
المطلب السادس: مرحلة الكتابة والتدوين	44
الفرع الأول:أهداف كتابة البحث العلمي	44
الفرع الثاني: قواعد الكتابة	45
مخطط يوضح مراحل إعداد البحث العلمي	46
مخطط يوضح تداخل مراحل إعداد البحث العلمي	47
الفرع الثالث:الاقتباس	48

أولا-أنواع الاقتباس:	48
ثانيا- توثيق الاقتباس:	49
ثالثا-الاقتباس من غير المصدر الأصلي:	49
رابعا- وظائف التهميش:	49
خامسا- طرق التهميش:	50
سادسا*تدوين بيانات المصادر والمراجع في الهامش:	52
سابعا-القواعد الإملائية واحترام علامات الوقف والتنصيص:	55
ثامنا:قواعد كتابة الهمزة	57
المبحث الثالث: إنجاز البحث العلمي- قواعد تحرير البحث العلمي-	60
المطلب الأول: شروط البحث القانوني	60
الفرع الأول: الشروط الشكلية:	60
الفرع الثاني:الشروط الموضوعية	63
المطلب الثاني: أقسام البحث العلمي	64
الفرع الأول :عنوان موضوع البحث	64
الفرع الثاني: واجهة البحث القانوني	64
نموذج صفحة الواجهة لمذكرة ماجستير	66
نموذج صفحة الواجهة لأطروحة الدكتوراه	67
الفرع الثالث: مقدمة البحث وعناصرها	68
أولا-التمهيد:	69
ثانيا-الأهمية:	69
ثالثا-الأهداف:	69
رابعا-الإشكالية:	70
1-شروط الإشكالية:	70

خامسا:المنهج المتبع في البحث	70
أولا-المنهج التاريخي	71
ثانيا: المنهج الإستقرائي	76
ثالثا- المنهج المقارن	77
رابعا- المنهج الوصفي	79
خامسا:المنهج الاستدلالي	84
سادسا:المنهج الجدلي	87
سادسا-الدراسات السابقة :	89
سابعا-أسباب اختيار الموضوع:	89
ثامنا-صعوبات البحث:	89
تاسعا-خطة البحث:	90
الفرع الرابع:قائمة المختصرات	91
الفرع الخامس: متن البحث	92
الفرع السادس: خاتمة البحث	94
الفرع السابع: ملخص البحث	94
الفرع الثامن: فهرس مصادرومراجع البحث	95
أولا-معايير ترتيب المصادر والمراجع:	95
ثانيا-ترتيب المصادر والمراجع:	96
ثالثا-أنواع أخرى للفهارس:	98
الفرع التاسع: فهرس الموضوعات	102
الفرع العاشر: ملاحق البحث	104
الفرع الحادي عشر:العلاقة العضوية بين أجزاء البحث العلمي	104
نموذج لمقدمة أطروحة دكتوراه	107
فهرس المصادر والمراجع:	115

فهرس الموضوعات	123-118